

# الباب الثالث

الوجود المصرى فى افريقيا فى الفترة

ما بين ١٨٨٠ - ١٨٩٩م .



## الفضل الرابع عشر

### الثروة البشرية والرقى في أفريقيا في

الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٨٩٩م

ذكرت في البابين السابقين تطور الاجراءات ، التى اتخذتها مصر ضد تجارة الرقيق في أفريقيا ، ومدى ما وصلت اليه هذه الاجراءات أو الخطوات من نتائج . فقد تمكنت مصر في خلال العشرين السابقين على هذه الفترة ، من القضاء بعض الشيء على خطر هذه التجارة ، التى كانت تهدد بالفناء الكيان الاجتماعى للشعب الأفريقى ، بل وتمكنت أيضا بفضل كل هذه الجهود ، من محاصرة هذه التجارة تمهيدا للقضاء عليها حينما تسنح الظروف بذلك فمن المعروف أن هذه التجارة كانت متأصلة الى درجة كبيرة في كيان البلدان الأفريقية ، بحيث كان لايمكن القضاء عليها بين يوم وليلة .

لهذا قررت مصر في هذه الفترة الاستمرار في محاربة هذه التجارة من جديد ، حتى تتمكن في نهاية الامر من القضاء عليها وهذا ما سنراه من خلال دراستنا لهذا الفصل .

لم تنف جهود مصر الخاصة بمحاربة الرق عند هذا الحد ، او لم تنف بانتهاء عصر اسماعيل . بل نجدها تواصل العمل الجاد من اجل القضاء على هذه التجارة ، وادلل على ذلك بما اتخذته الخديو توفيق من اجراءات يمكن اجمالها على النحو التالى : -

- ارساله خطاب الى حكمدار السودان يحثه فيه على محاربة النخاسة طبقا لما جاء بينود معاهدة الرقيق ، ويتضح ذلك من قراءة هذا الخطاب الذى جاء فيه ما نصه : -

« من المعلوم أن مسألة منع تداول الرقيق هى في غاية الأهمية ، اولاً

أن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية ومخل باحترام بنى آدم المنصوص عليه بالتكريم ، وثانيا من الواجب المتعين علينا ابقاء شرائط المعاهدة المعقودة بين حكومتنا الخديوية وبين الحكومة الانجليزية ، في ابطال تجارة الرقيق ، ولو أن مانعنا ووثق به من أفكاركم في هذه المسألة ، وما انتم عازمون عليه من المساعي الحميدة لمحو آثار هذه التجارة الذميمة ، لا يستوجب تكرار ، انما رأينا من الواجب علينا أيضا اثبات مانحن عليه من شدة العزم والثبات في هذه المسألة لتقوموا اعمالكم فيما تتخونونه من الوسائل المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك ، لكي لايسمح من الان مصاعدا حصول مغاير من هذا القبيل في كافة البلاد والطرق المودعة تحت ادارتكم . هذا وحيث أن الأقطار السودانية بعيدة عن مركز الحكومة الخديوية . ومن الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التي تحصل سواء كانت بالحدود او بخلافها فتبادروا بالاجبار عنها ، بوقت وقوعها الى طرفنا والى نظارة الداخلية بالتظرف ، وبناء عليه أصدرنا هذا لكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا « (1) .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام وحرص مصر على القضاء على هذه التجارة ، التي اصبحت مبهوضة من المجتمع الدولي عامة والمصرى خاصة .

— اصدار الخديو توفيق الأوامر المشددة لمديرى المديریات،والتي تتضمن بمرافقة تحركات تجار الرق وتعقبهم في كل مكان والقاء القبض عليهم ومصادرة ما معهم من رقيق ، وكان من نتائج هذه الأوامر أن تمكن بحدير اسيوط في يوم ٢٩ ابريل عام ١٨٨٠ من القاء القبض على قافلة للرقيق ، كانت تادمة من دارفور الى اسيوط عن طريق درب الاربعةين ، وقد بلغ عدد الرقيق الذى تم ضبطه ٦١٧ عبدا ، كانوا من الذكور والاناث ، وكان هؤلاء العبيد قد ذكروا ، أن التجار باعوا منهم في أثناء الطريق ٥٠ عبدا (٢) .

كانت التعليمات قد صدرت باطلاق سراح هؤلاء العبيد بعد حصولهم على شهادات العتق، وكان قد تقرر ان يحاكم الذجار الذين تم القبض عليهم، وكذلك مأمور قلم تجار الرقيق في اسيوط ، وكذلك العبد والمشايخ والخفراء،

(١) د. عبد العزيز عبد المجيد : المصدر السابق ص ٢١١ — ٢١٢ .

(٢) محفظة ٧ : مجلس الوزراء (سودان) في ٢٩ أبريل عام ١٨٨٠م .

أمام محاكم عسكرية ، نتيجة لإهمالهم في العمل على مقاومة هذه التجارة ، وطبقا لما تنص به اللوائح والقوانين (٣) . وفي ٢٤ يونيو من نفس العام تمكن مأمور سواكن من القاء القبض على عدد من تجار الرقيق الذين كان بصحبته ٨٠ عبدا ولكن لما علم الخديو توفيق بذلك ، طلب منه أن يقوم بفرز هؤلاء العبيد ، بحيث يلحق الذكور أقوياء البنية منهم بالجيش ، ويلحق الذكور ضعاف البنية والإناث ببعض الأعمال الأخرى (٤) . وفي ١٩ أغسطس من نفس العام تمكن مأمور نازوغلى من القاء القبض على بعض تجار الرقيق ، الذين كان بصحبته ٢٠٠ من العبيد الذكور والإناث . ولكن بدلا من أن يتخذ معهم الإجراءات القانونية ، نجده يقوم ببيعهم . ولكن لما علم الخديو بذلك ، طلب من حاكم السودان ، أن يقوم بالقاء القبض على هذا المأمور ، فمهدا لحاكمته أمام مجلس عسكري بتهمة مخالفته للأوامر والتعليمات الخاصة بمعاملة الرقيق (٥) . وفي العام التالي (١٨٨١) حوكم مأمور غاشودة المدعو صالح بك ، وكذلك حوكم اثنان من اليوزباشية العاملين معه ، بتهمة الاتجار في الرقيق ، فكان قد وجد في منزل هذا المدير ٥٤ عبدا ، ووجد بمنزل كل واحد من اليوزباشيين السابقين عدد ٢٨ عبدا ، من الذكور والإناث (٦) .

— تعيين السير سال Sir SAIL الانجليزي الجنسية مأمورا لمنع تجارة الرقيق بمرتب شهري قدره ١٠٠ جنيه مصري ، وقد اتفق معه أيضا أنه في حالة استفتاء الحكومة المصرية عن خدماته ، ولم يكن هو في خلال المدة التي خدمها قد ارتكب من الأعمال ما يدعو الى فصله ، ففى هذه الحالة يمنح مكافأة مالية قدرها مرتب ثلاث شهور ، وأما أنه في حالة ما يرتكب أى عمل من الأعمال المشينة كأن يتجر في الرقيق مثلا ، أو يهمل في أداء واجبه ، ففى هذه الحالة يتم فصله دون أن يحصل على أية مكافأة مالية .

وبعد ان تولى سال مهام منصبه ، حددت اليه المناطق التي سيتولى

(٣) نفس المصدر — محفظة ٧

(٤) نفس المصدر — محفظة ٧

(٥) نفس المصدر — محفظة ٧

(٦) نفس المصدر — محفظة ٧

الإشراف عليها ، وقد تمثلت هذه المناطق في المنطقة الممتدة بجوار النيل .  
ابتداء من القاهرة وحتى أسوان ، بالإضافة الى منطقة البحيرة ومربوط  
وسيوة ، الى جانب ذلك فإنه كان عليه مراقبة جميع البوغازات والطرق  
التي تربط مصر بالأقاليم الأفريقية (٧) .

وقد زود سال بعدد من الضباط والجنود المصريين ، للعمل معه حتى  
يمكن بهم من القضاء على تجارة الرقيق ، في كل مكان من الأقاليم المصرية  
في أفريقيا ، وقد تمثلت قوة هذه المأمورية في المجموعات التالية : —

#### أولا — مجموعة الرئاسة وتتكون من : —

— باشكاتب فرنساوى بمرتب سنوى قدره ، ٣٠٠ جنيها مصريا ،  
اي بواقع ٢٥ جنيها في الشهر .  
— كاتب عربى ، بمرتب سنوى قدره ، ١٤٤ جنيها مصريا ، اي بواقع  
١٢ جنيها في الشهر .

— اثنين من القواصة بمرتب سنوى قدره ، ٦٠ جنيها مصريا ، اي  
بواقع خمسة جنيها في الشهر لكل منهما .

— اثنين من العيال بمرتب سنوى قدره ، ٦٠ جنيها مصريا ، اي بواقع  
خمسة جنيها في الشهر لكل منهما .

— اثنين من السماة بمرتب سنوى قدره ، ٣٦ جنيها ، اي بواقع  
٣ جنيها مصريا لكل منهما في الشهر .

#### ثانيا — قوات السوارى وتتكون من : —

— صاغ ( رائد ) بمرتب شهرى قدره ، ١٢ جنيها مصرى .

— اثنين من اليوزباشية ( نقيب ) بمرتب شهرى قدره ، خمسة عشر  
جنيها مصريا ، اي بواقع ٧٥ جنيها مصرى في الشهر لكل منهما .

— اثنين من الملازمين أول ، بمرتب شهرى قدره ، ١٠٩٠ قرشا اي  
بواقع ٥٤٥ قرشا لكل منهما .

---

(٧) محافظة ٨ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٩ في مارس

سنة ١٨٨١م .

- اثنين من الملازمين ثوان بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٩٩٠ قرشا ، اى بواقع ٤٩٥ قرشا فى الشهر لكل منهما .
- حكيم بيطرى ، بيدو ليتلى علاج الخيول ، بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٩٩٥ قرشا .
- صول ( مساعد ) بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٢٢٠ قرشا .
- باشجاويش بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٦٠ قرشا .
- بلوك امين بمرتب شهري ٥٠ ، ٥٠٠ قرشا .
- ثمانية جاويشيه بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٣٢٠ قرشا ، اى بواقع ٤٠٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .
- ستة عشر امباشيا ، ( عريف ) بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٨٠٠ قرشا ، اى بواقع ٣٠٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .
- اربعة بروجيه بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٨٠٠ قرشا اى بواقع ٢٠٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .
- اثنين سروجيه بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٤٠٠ قرشا ، اى بواقع ٢٠٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .
- اسطى بيطار بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ١٥٠ قرشا .
- ثالثا — قوة الهجانة وتتكون من الاعداد التالية :**
- يوزباشى بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٧٥٠ قرشا .
- ملازم اول ، بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٥٤٥ قرشا .
- ملازم ثان بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٤٩٥ قرشا .
- باشجاويش بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٦٠٠ قرشا .
- بلوك امين بمرتب شهري قدره ٥٠ ، ٥٠٠ قرشا .
- اربعة جاويشيه ، بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ١٦٠ قرشا اى بواقع ٤٠٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .
- ثمانية امباشيه ، بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ١٦٠ قرشا اى بواقع ٢٠٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .
- اثنين بروجيه بمرتب شهري قدره ٦٠ ، ٤٠٠ قرشا اى بواقع ٢٠٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— أربعة وثمانون جنديا بمرتب شهري قدره ، ١٦٨٠ قرشا اى بواقع  
٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

#### رابعاً — قوة البيانذ وتتكون من الاعداد التالية : —

— اثنين يوزباشية بمرتب شهري قدره ، ١٥٠٠ قرشا ، اى بواقع  
٧٥٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين ملازمين اول بمرتب شهري قدره ، ١٠٩٠ قرشا ، اى بواقع  
٥٤٥ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين ملازمين ثوان بمرتب شهري قدره ، ٩٩٠ قرشا اى بواقع  
٤٩٥ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين باشجاويشية بمرتب شهري قدره ، ١٢٠ قرشا اى بواقع  
٦٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين بلوك امين بمرتب شهري قدره ، ١٠٠ قرشا اى بواقع  
٥٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— ستة جاويشية بمرتب شهري قدره ، ٢٤٠ قرشا ، اى بواقع  
٤٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— اتنى عشر ايماشيا ، بمرتب شهري قدره ، ٣٦٠ قرشا اى بواقع  
٣٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— اربعة بروجية بمرتب شهري قدره ، ٨٠ قرشا ، اى بواقع  
٢٠ قرشاً فى الشهر لكل منهم .

— مائة وأربعة وعشرين جنديا ، بمرتب شهري قدره ، ٢٤٨٠ قرشا  
اى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— ثلاثة كتبه بمرتب شهري قدره ، ١٨٠ قرشا ، اى بواقع  
٦٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

بالاضافة الى ذلك فان هذه المأمورية قد زودت بعدد من الدواب بلغ  
١٦٥ حصانا ، ١١ جملا (٨) . كما زودت بكل ما يلزمها من الاسلحة  
والذخائر والمهمات والمؤن .

(٨) محفظة ٧ : محافظ مجلس الوزراء (سودان) المصدر السابق .

وكان الخديو توفيق قد ارسل منشورات الى مديري المديرية يخبرهم فيها بتشكيل هذه المأمورية ، حتى يتسنى لهم تقديم العمون اللازم لرئيس هذه المأمورية ، وكان من هؤلاء المديرين مدير كل من الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط ، وجرجا وقنا واسنا والبحيرة ، وكان قد تقرر أن تتخذ مأمورية مكافحة الرقيق من أسيوط مركزا لها (٩) .

وقد وزع أفراد المأمورية في كل من أسوان ودراف والواحات الخارجة وأبو صير ، وهناك اشتكى الجنود من نقص المؤن اللازمة لهم (١٠) . يبدو أن رئاسة المأمورية لم تزود هؤلاء الجنود بالكميات الكافية من المواد الغذائية، مما دفعهم ذلك الى الشكوى من نقص هذه المؤن ، وازاء هذا الموقف اضطر رئيس المأمورية ، ان يطلب من الحكومة الموافقة على زيادة مرتبات هؤلاء الجنود ، واقترح ايضا ان تكون هذه الزيادة بواقع خمسون قرشا لكل منهم، ولكن لما عرض هذا الاقتراح على الخديو توفيق رفضه ، بحجة انه سيكلف الدولة مبالغ كبيرة ، وفي نفس الوقت قرر ان تكون قيمة الزيادة المطلوبة ٢٠ قرشا بالنسبة لمرتب الباشجاويش و ١٥ قرشا زيادة بالنسبة لكل من البلوك أمين والجاويش ، ١٠ قرشا بالنسبة للامباشي والجندي .

ومن الاجراءات ايضا أن الخديو توفيق طالب من مدير بربر أن يمنع مرور الرقيق من مديريته ، وطلب منه كذلك عدم الترخيص للضباط باكثر من اثنين من العبيد ، بحيث يعاملون كخدم لا كرقيق (١١) . والى جانب هذا الاجراء قررت الحكومة المصرية فرض رقابة دقيقة على الحجاج الذين يذهبون الى الأراضي المقدسة ، وذلك بتزويدهم بتذاكر ، يوضح فيها عدد أنجوارى والخدم الذين يكونون بصحبة كل حاج ، كما يوضح فيها أيضا أسماء واوصاف هؤلاء العبيد ، وكانت مصلحة عنق الرقيق تقوم بمراجعة هذه التذاكر قبل مفادرة الحجاج أرض الوطن ، وكان من نتيجة هذا الاجراء ان حرم أى شخص من تهريب أى عدد من الرقيق سواء كان ذلك الى خارج او داخل مصر ، فكان لايسمح لأى شخص الا بالمدد المسجل في التذكرة التي

(٩) نفس المصدر محفظة ٧

(١٠) نفس المصدر محفظة ٧

(١١) نفس المصدر .

يحملها ، ولو فرض وخالف هذه التعليمات نفى هذه الحالة سوف يعرض نفسه الى طائلة القانون (١٢) .

ومنها أيضا أن مصر عينت في ٢٢ فبراير عام ١٨٨٢ مفتشا عاما . وذلك للاشراف على محاربة الرق في أفريقيا ، وقد عرف هذا المفتش باسم مفتش استئصال تجارة الرقيق في الاقطار السودانية ، وكان يعمل تحت رئاسته عدد من المفتشين الخصوصيين والمأمورين والخبراء ، وقد وزع هؤلاء الأفراد على المحطات والنقط الهامة ، وكان من واجبهم جميعا مراقبة الطرق والمناقذ والبوغازات التي كان تجار الرقيق يسلكونها ، فكان هؤلاء المفتشون الخصوصيون يقومون من وقت لآخر ، بالمرور على المحطات ، والنقط التابعة لمديرياتهم ، وقد زود مديرو المحطات بدفاتر كي يسجلوا فيها عدد العبيد الذين يتم تحريرهم ، كما كانوا يقومون في نهاية كل شهر بإرسال التقارير التي تتضمن كافة أعمالهم الى مفتش عموم استئصال الرقيق ، وكان مفتش العموم هذا يقوم بدوره بإرسال التقارير أولا بأول ، الى مركز الحكمارية ، وكانت هذه التقارير تتضمن كافة البيانات التي تجمعت لديه عن حركة تجارة الرقيق .

وكان من المتبع في حالة القاء القبض على عدد من تجار الرقيق أن يحاكموا أمام مجالس عسكرية ، يتكون أعضاؤها من ضباط الجهادية ، وكذلك كان مأمورو المحطات يحاكمون أمام محاكم عسكرية في حالة اهمالهم في تادية واجباتهم ، وكان من المتبع أن ترسل أوراق محاكمة المتهمين الى ديوان عموم الحكمارية . هذا الاجراء كان يتخذ بالنسبة لرعايا الحكومة المصرية . اما بالنسبة للأفراد الذين يكونون من غير رعايا الحكومة المصرية ، فكان من المتبع وشأنهم أن يرسلوا بعد القبض عليهم الى ديوان الحكمارية ، الذي كان يرسلهم ومعهم كافة المستندات الخاصة بهم ، التي تثبت ادانتهم ، الى قناصل دولهم لكي يقوموا باتخاذ اللازم ضدهم (١٣) .

ومن الاجراءات التي اتخذتها مصر ، أنها قامت بشراء العبيد الذين

---

(١٢) محفظة ٧ : نفس المصدر ، مجموعة ١٨ .

(١٣) محفظة ١١١ : المصدر السابق ، قرار مجلس النظار .

تقدموا اليها بصحبة المهاجرين السودانيين في أعقاب الثورة المهديّة ، وقد تراوح ثمن العبد من هؤلاء العبيد فيما بين ٥ جنيهات مصرية ، بالنسبة للعبد الذكر ، و ٣ جنيهات مصرية بالنسبة للإناثى (١٤) . وكانت الحكومة المصرية تقوم بمنحهم شهادات العتق ، الدالة على تحريرهم ، بالإضافة الى ذلك فانها وفرت لهم العمل الملائم . ويبدو أن مصر اتخذت هذا الاجراء ، لكي لاتتيح لتجار الرقيق الاتجار في هؤلاء العبيد هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لكي تتعاون مع مأمورية استئصال الرقيق في القضاء على هذه التجارة .

لم تقف جهود مصر الخاصة بوقف تجارة الرقيق عند هذا الحد ، بل نجدها في ٣ ديسمبر عام ١٨٩١ م ، تقرر أن تنشئ بعض المراكز الخاصة بمنع تجارة الرقيق ( نقط حراسة ) على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وقد بلغت جيلة تكاليف انشاء هذه النقط ٦٠٠ جنيه مصرى (١٥) . وكانت مصر قد عينت البكبانى لوتون Louton الانجليزى الجنسية قائد لهذه المراكز (١٦) .

زيادة على ذلك فان مصر أصدرت عددا من القوانين الصارمة ، التى كانت تقضى بمعاقبة المتجرين في الرقيق ، أو الذين يقومون بجلبه عن طريق البر أو البحر ، بعقوبة الأشغال الشاقة ، التى تتراوح مدتها فيما بين ٥ ، ١٠ ، ١٥ سنة ، وتتضى أيضا بمعاقبة الذين يحتفظون لديهم بالرقيق ولاية يمنحونه حريته ، بالأشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ٣ ، ٧ سنة ، ويعاقب كذلك الذين يشترون الرقيق من الفخاسة أو من السمسرة بالأشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وستين ، ويعاقب كذلك الذين يقومون بعمليات المفاضة بين أسرة وأخرى بالسجن ادة تتراوح فيما بين ٣ شهور وسنة ، مع دفع غرامة تتراوح قيمتها فيما بين ٣٠ ، ٥٠ جنيها مصرية ، ويعاقب أيضا الذين يمنعون اى عبد من التمتع بحريته بالأشغال الشاقة مدة

---

(١٤) محفظة ٧ : المصدر السابق .

(١٥) محفظة ٤١ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٨٩ في ١١ يوليو

عام ١٨٨٨ م .

(١٦) محفظة ٧ : المصدر السابق .

تتراوح فيما بين ستة شهور وثلاث سنوات ، ويعاقب كذلك الذين يستعملون طرق الاحتيال أو الاكراه في منع أحد الارتقاء من الحصول على حريته ، بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وخمس سنوات . لم تقتصر هذه العقوبات على تجار الرقيق فحسب ، بل شملت أيضا البحارة الذين يستخدمون سفنهم في نقل العبيد ، فقد تقرر ان يعاقب اى ربان تخبط سفينته محملة بالرقيق ، بعقوبة الحبس مدة تتراوح فيما بين ٣ شهور ، ٣ سنة ، وبغرامة قدرها عشرون جنيها ، ويعاقب كذلك بنفس العقوبة صاحب السفينة ، وذلك بمصادرة سفينته (١٧) .

بالاضافة الى ذلك فقد صدر قانون يقضى بضرورة حصول اصحاب السفن على تراخيص تخول لهم حرية استخدام سفنهم في البحر الاحمر . ويتحتم عليهم أيضا رفع العلم المصرى فوق سفنهم ، ويشترط كذلك أن يكون البحارة من ذوى الاخلاق الحميدة ، بحيث لم يسبق لهم الاتجار فى الرقيق أو يكونوا قد ارتكبوا أعمالا مخرقة بالشرف ، بالاضافة الى ذلك فانه تقرر ان يكتب على مقدمة كل سفينة مصرية اسم صاحبها ومقدار حمولتها ورمها باللغة العربية والانجليزية ، وتقوم ادارة الموانى بالتصديق على ذلك ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن الحكومة المصرية كانت تريد ان تعرف عدد السفن التى تعمل فى البحر الاحمر ، وأسماء اصحابها ، حتى يتيسر لها معرفة أية سفينة تعمل بنقل العبيد ، فتقوم بمصادرتها ومحاكمة ربانها (١٨) .

لم تقف جهود مصر من أجل القضاء على تجارة الرقيق عند هذا الحد بل نجدتها تصدر فى ٢١ نونمبر سنة ١٨٩٥ قرارا ، يقضى بتشكيل محكمة يتكون اعضاؤها من خمسة قضاة من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية . وكان من بينهم اثنان من القضاة الأوربيين ، وكان الغرض من انشاء هذه المحكمة محاكمة الأشخاص الذين يتجرون فى الرقيق فى مصر والى جانب هذه المحكمة فقد شكلت محكمة أخرى لمحاكمة الأشخاص الذين يتجرون فى الرقيق فى كل من سواكن وحلفا ، وهما الإقليمان اللذان ظلا تحت السيادة المصرية

---

(١٧) نفس المصدر .

(١٨) محفظة ٧ : نفس المصدر .

بعد اخلاء السودان ، وكان من اختصاص ناظر الحقانية تحديد الجهة التي تعقد فيها هذه المحاكم جلساتها .

وكان من المقرر ان يخطر ناظر الحقانية بأية قضية رقيق يراد عرضها على المحاكم حتى يتسنى له اصدار الأمر بتشكيلها وكان أمر تشكيلها ، يستغرق ثمانية ايام ، ابتداء من تاريخ وصول الطلب الى ناظر الحقانية ، وكان من حقه ان يعقد هذه المحكمة من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق ، أو بناء على أوامر قنصل بريطانيا العظمى في القاهرة ، أو من يحل محله في حالة غيابه ، وكان من المتبع أيضا ان يبين في الطلب الخاص بعقد هذه المحاكم الجنائية أو الجنحة وأسباب حدوثها ، وفي حالة احتياج هذه القضية الى عمل تحقيق ابتدائي ، يقوم في هذه الحالة قلم عتق الرقيق أو مندوبه ، باجرائه ، فكان لهذا القلم ، ولندوبيه كافة الاختصاصات المخولة للمورى الضبطية القضائية ، ولكن على الرغم من هذا ، فقد كان لا يجوز له ولاعضائه القاء القبض على أى متهم ، أو تفتيش أى منزل ، الا بعد الحصول على ترخيص من ناظر الحقانية ، أو ناظر الداخلية ، أو محافظ سواكن ، أى على حسب الجهة التي يقع فيها الضبط .

وكان قد تقرر ان تكون جلسات المحاكم التي تحاكم تجار الرقيق علنية وان تكون المرافعة فيها شفاهية ، وكان لها الحق في قبول مستندات مكتوبة أو عدم قبولها ، وكان من المتبع أثناء انعقادها ان يقوم احد مندوبى قلم عتق الرقيق باثبات التهم ، كما كان يجوز للمتهمين في نفس الوقت ان يستمعوا بأحد المحامين للدفاع عنهم أمام المحكمة ، وكانت المحكمة التي تعرض امامها اية قضية خاصة بالرقيق تبدأ عملها بسماع اقوال شهود الاثبات ، ثم تقدم بعد ذلك بسماع اقوال شهود النفي وفي نهاية الجلسة تصدر المحكمة حكمها ، الذي يبلغ الى ناظر الحقانية لاعتماده وتنفيذه .

وفي نفس الوقت شكلت محكمة عسكرية ، يتكون اعضاؤها من سردار الجيش المصرى ، ومن خمسة ضباط آخرين ، وذلك بفرض النظر في القضايا الخاصة بالرقيق ، أى انها كانت تقوم بمحاكمة افراد الجيش الذين يعملون بتجارة الرقيق ، وخاصة في اقليم سواكن وحلفا ، وبلاد السودان ، فمن المعروف لدينا ان تجارة الرقيق كانت منتشرة في السودان في أثناء حكم المهديين وكان في امكان ربابنة وقادة السفن والطرادات الانجليزية الذين يعملون في

البحر الأحمر ، طلب عقد هذه المحكمة ، وذلك لكي يعرضوا عليها أية مخالفات خاصة بالرقق وذلك للبت فيها (١٩) . ومن المرجح أن يكون السبب في تشكيل هذه المحكمة العسكرية ، هو بفرض اصدار القرارات الصارمة ، ضد النخاسة ، حتى يكونوا عبرة لغيرهم وحتى تتمكن الادارة المصرية من القضاء على هذه التجارة المشينة .

ومن الملاحظ أيضا أن مصر لم توثق محاربتها للرقق على الرغم من اجبارها على اخلاء ائمتليها الانثريقية بل نجدها تواصل محاربتها لهذه التجارة ، فقامت باحكام رقابتها وسيطرتها على منافذ الطرق والبوغازات ، والموانى . هذا عن الاجراءات المصرية ضد تجارة الرقيق في هذه الفترة وحتى قيام الثورة المهدية واستيلائها على السودان .

من المعروف أن المهديين لم يعملوا على وقف تجارة الرقيق في السودان ، بل عملوا على انتشارها ، بل واتخذوا من تجارها ، قوه تساعد في محاربتهم للمصريين ، الذين حرموا عليهم ممارستهم لهذه التجارة المشينة حتى عهدهم ظلت اسواق الرقيق منتشرة في السودان والدليل على ذلك وجود سوق للرقق بجوار مبنى بيت المال (٢٠) فمن الواضح ان المهدي كان قد اعاد هذه التجارة الى السودان وعنى اوسع نطاق .

ولكن بعد أن استردت مصر السودان عملت من جديد على وقف هذه التجارة ، ويرجع الفضل في ذلك الى الاجراءات التي قضت وبطريقة عملية على تدفق الرق الى الاقاليم المصرية في افريقيا ، بالاضافة الى ذلك فانها جنبت الاقاليم النائية من السودان خطر هذه التجارة ، التي هددت مستقبل هذه البلاد من كانه النواحي (٢١) .

ولكن على الرغم من ذلك الا ان هذه التجارة ظلت فيما يبدو تمارس في بعض الاقاليم الانثريقية الأخرى التي كانت لاتخضع للسيادة المصرية ، مما اضطر العالم الممثل في عصبة الامم المتحدة ، ان يطالب بالقضاء على البقية من هذه التجارة (٢٢) .

---

(١٩) محفظة ٧ : نفس المصدر .

Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 112. (٢٠)

Officers of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian Sudan Compendium. P. 12. (٢١)

John. H. Harris : Shavery or Sacred trust. P. 17. (٢٢)

## الفصل الخامس عشر

### السكك الحديدية

عرفنا في الباب السابق أن مصر قامت بمجهودات شاقة من أجل مد شبكة خطوط حديدية الى السودان ، فكانت قد أرسلت عددا من البعثات الكشفية لدراسة المناطق التي يمكن من خلالها مد هذه الشبكة ، وقد نجم عن ارسال هذه البعثات معرفة المناطق التي تصلح لد السكة الحديد من خلالها ، وعلى أثر ذلك ، بدأت مصر في تنفيذ هذا المشروع ، ولكن لم يكد يبلغ طوله ٥٥ كم ، الا وكانت التعليمات قد صدرت عام ١٨٧٧ بوقف العمل فيه ، وذلك لظروف لم تكن متوقعة ، ويمكن تحليل الأسباب التي دعت مصر الى وقف العمل في هذا المشروع ، الى سوء احوالها المالية والى معارضة غردون باشا لتنفيذه اعتقادا منه بأنه سيزيد من تدعيم الروابط والاتصالات بين مصر والسودان ، بالإضافة الى اعتقاده بأن هذا الخط سوف يضر بمصالح بريطانيا في أفريقيا .

ولكن بعد أن تولى محمد توفيق باشا حكم مصر ، قرر مواصلة العمل في تنفيذ هذا المشروع ، وذلك لما له من أهمية اقتصادية تتمثل في نقل الحاصلات الزراعية السودانية الى مصر ، والى دول العالم ، زيادة على ذلك فانه سيؤدى الى عمران المناطق التي يمر من خلالها ، وذلك بإنشاء المحطات والمدن ، كما انه سيقرب المسافة بين البلدان السودانية ويربطها ببعضها ، بالإضافة الى العمل على تدعيم الإبن في جميع الأقاليم الإفريقية والسودانية التي تخضع للسيادة المصرية ، وذلك لا يتأتى الا بنقل الجنود على وجه السرعة الى أى منطقة يحدث فيها أى تمرد او عصيان وكانت الخطة المتبعة لتنفيذ هذا المشروع ، هى مد خط حديدى يربط حلفا بالخرطوم ، وخط آخر يربط سواكن ببربر على النيل، وسوف أتناول بالدراسة كل خط على حدة

## ١. - خط حلفا - الخرطوم :

من أجل كل الفوائد التي سبق ذكرها والمترتبة على انشاء سكة حديد السودان ، قررت مصر مواصلة ارسال البعثات الكشافية ، وذلك لدراسة المناطق الصالحة لمرور هذا الخط الحديدي المزمع انشاؤه من خلالها ، فكانت قد ارسلت بعثة برئاسة المسيو بتييه M. BETIER وذلك لدراسة المنطقة الواقعة بين اسوان ودفنقة ، وبعد أن انتهت هذه البعثة مهمتها قررت انه في حالة عدم إمكانية تنفيذ هذا الخط ، يبطل الخط الذي تم تشغيله من اسوان الى قرية الشلال . والذي يبلغ طوله ٧ أميال ، وفي هذه الحالة ايضا يمكن بيع المهمات والادوات الخاصة بمشروع سكة حديد السودان . التي توجد بمخازن حلفا واسوان وقد قدرت قيمتها بنحو ٢٠.٠٠٠ جنيه مصرى (١) ومن المعتقد أن يكون رأى المسيو بتييه خاطئا وغير صحيح ، لأنه كان من الواجب عليه أن يضع حلا بديلا . بدلا من الغاء هذا الخط الذى كان أحد الثمرات الحضارية للوجود المصرى فى افريقيا .

يبدو أن مصر لم تأخذ بها جاء بتقرير المسيو بتييه ، بل واصلت تنفيذها لهذا المشروع الحيوى مهما كلفها ذلك من نفقات مالية باهظة ، فمن المؤكد انها كانت مقتنعة بأهميته والدليل على ذلك انها ارسلت فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٠م بعثة كشفية أخرى .تكونت من المسيو جودنج . الذى خصص له مرتب شهري قدره ١٢٠ . جنيه مصرى ، والمسيو هابوت الذى خصص له مرتب شهري قدره ٧٥ . جنيه مصرى ، والمهندس المصرى أحمد فهمى وخمسة من جنود سلاح المهندسين ، وقد خصصت ذهبية لنقل افراد هذه البعثة ، من القاهرة الى موقع العمل (٢) .

وكان جودنج قد ذكر فى تقريره انه تم الانتهاء من العمل فى مد الخط

---

(١) محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء ( السودان ) تقرير المسيو بتييه بدون تاريخ .

(٢) نفس المصدر مذكرة لمجلس النظار فى ١٢ اكتوبر عام ١٨٨٠م .

الحديدي الذي يبدأ من حلفا وحتى بلدة أمبيجول ، ويبلغ طوله ، ٥٤ ميلا ، وكان قد تم تشغيل ٧ أميال من هذا الخط عام ١٨٧٧ ، وقد بلغت إيرادات هذا الجزء الذي تم تشغيله في سنة ١٨٧٨ مبلغا وقدره ، ٣٦٢٠ جنيها مصريا ، وبلغ إيراده في عام ١٨٧٩ مبلغا وقدره ، ٥٠٨٢ جنيها مصريا ، وبلغ إيراده في عام ١٨٨٠ مبلغا وقدره ، ١٤٩٦٦ جنيها مصريا (٣) . وقد ذكر جودنج أيضا أن هذا الخط يحتاج إلى إنشاء قنطرة عند الكيلو ١٠ ، عوضا عن القنطرة التي هدمتها السيول ، وأضاف أنه في الإمكان مواصلة مد هذا الخط الحديدي من أمبيجول إلى بلدة فركة ، وذلك للاعتمتها لذلك ، فالنهر في هذه المنطقة غير صالح للملاحة . والسبب في ذلك يرجع إلى وجود شلالات تنجور وعكاشة ودال ، فهي تمثل أخطر عقبة تعترض طريق الملاحة في هذه المنطقة من النهر (٤) . إذن تصبح السكة الحديد في هذه المنطقة في غاية الأهمية .

وكان من المتوقع أن تبلغ جلة تكاليف هذا الخط الحديدي المزمع إنشاؤه من بلدة أمبيجول ، وحتى بلدة فركة ، مبلغا وقدره ، ٢٣٢١٩٢٠ جنيها مصريا ، بما في ذلك تكاليف إنشاء الناظر ، وورش الصليات ، وأتمان المهمات والأدوات والقاطرات (٥) .

وعند ما قدم المسيو جودنج تقريره إلى الحكومة المصرية ، شكلت في ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م ، لجنة مكونة من جودنج نفسه ، ومن اسماعيل أيوب ، ومن روسو ، ومن ديرول ، ومن أستون ، وذلك لمناقشة ما ورد بتقرير

---

(٣) نفس المصدر .

(٤) محفظة ٤٦ : مجلس الوزراء (سودان) تقرير المسيو جودنج في

٣١ مارس سنة ١٨٨١ م .

(٥) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، قرأ مجلس النظار الخاص بسكة

حديد السودان في ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م .

جودنج ، وكذلك ما ورد بتقرير المسيو بتيه والخاصين بهد سكة حديد السودان ، وبعد أن انتهت اللجنة من دراسة هذين التقريرين اتضح لهما ما يلي : —

#### أولا — بالنسبة لمشروع جودنج ، فإنه سوف يتكف المبالغ التالية :

- ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى ، وذلك لتكملة الخط الذى يبدأ من سرس الى أمبيجول .
- ١٨٧٥٠٠ جنيه مصرى وذلك لإنشاء الخط ، الذى يبدأ من أمبيجول الى فركة ، ويبلغ طوله ٧٥ كم ، وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد منه حوالى ٢٥٠٠ جنيه مصرى ، بما فى ذلك ثمن شراء القاطرات والأدوات والمهمات .
- ٣٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى لزوم تكاليف هويس خبير .
- ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى لزوم تكاليف هويس وترعة حنك .
- اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع بنحو ٣١٧٥٠٠ جنيها مصريا .

#### ثانيا : واما بالنسبة للمشروع الثانى ، فإنه سوف يتكف المبالغ التالية :

- ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى نظير تكملة الخط الحديدى الذى يبدأ من بلدة سرس الى أمبيجول .
- ١٨٧٥٠٠ جنيه مصرى ، نظير انشاء الخط الواقع بين أمبيجول وفركة .
- ٥٦٢٥٠٠ جنيه مصرى نظير انشاء الخط الواقع بين فركة ودرنقلة ويبلغ طوله ٢٢٥ كم وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد ٢٥٠٠ جنيه مصرى ، اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع الثانى : —
- ٨٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى .

وبمقارنة المشروعين أحدهما بالآخر ، ومن حيث المنفعة ، نلاحظ ان

المشروع الثانى اكثر نفعا من المشروع الاول ، لأنه سوف يفتح للتجارة طريقا طويلا ، الى دنقلة ، فمن المعروف ان دنقلة توجد بالتسرب من بلدة الدبة التى تعتبر مركزا لتجميع تجارة السودان الغربى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى الشركات الأجنبية بتنفيذ هذا المشروع واشترط أن يكون للحكومة المصرية الحق فى مشتري هذا الخط من الشركة ، بعد مضى المدة المتفق عليها فى العقد . (٦)

وعلى اثر ذلك طلب المسيو كاتزنستين فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م ، من نظارة الأشغال العمومية المصرية ، أن تمنحه امتيازاً يخول له الحق فى مد هذا الخط الحديدى ، الذى تقرر مده من سرس الى بلدة دنقلة الجديدة ، وكان كاتزنستين ، قد طلب من الحكومة المصرية بأن تتنازل له عن الخط الذى سبق أن مده من حلفا الى سرس ، وكذلك عن الأدوات الموجودة بمخازن أسوان وحلفا والخاصة بمشروع سكة حديد السودان ، وتعهد كاتزنستين فى مقابل ذلك بأن يدفع الثمن المناسب ، واشترط فى طلبه أيضا أن تدفع له ممر فوائد سنوية تقدر قيمتها بنحو ٥٪ نظير انشائه لهذا الخط ، واشترط كذلك انه فى حالة زيادة دخل الشركة ، ففى هذه الحالة يكون للحكومة المصرية الحق فى الحصول على جزء من هذه الزيادة ، كما يكون لها الحق فى شراء هذا الخط فى أى وقت تشاء ، وأما اذا رفضت الشراء ، فانها ستحصل على ملكية هذا الخط بمجرد ان تنتهى مدة العقد المبرم بينها وبين الشركة . (٧)

ولكن على الرغم من هذا ، فان مطلب كاتزنستين لم يحظ بموافقة الحكومة المصرية ، لأنها فيما يبدو لم تكن قد اقتنعت بعد بأهمية تنفيذ هذا المشروع ، لذلك نجدهما تشكل فى يوم ٤ يوليو عام ١٨٨٣ م ، مجلسا مكونا من كل من المسيو روسو والمسيو ريجوليه ، والمسيو ماسسون ، والكولونيل واتسون ، ومن عبد القادر باشا ومن عثمان رفقى وذلك لمناقشة أفضل التصميمات الخاصة بمد سكة حديد السودان ، وقد ترقشت فى هذا

---

(٦) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، محضر مجلس النظارة فى ١٠ فبراير

١٨٨١ م .

(٧) نفس المصدر : افادة من المسيو كاتزنستين الى نظارة الأشغال

العمومية فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م .



تقوم شركة اجنبية بتنفيذ هذا المشروع ويتضح ذلك مذكرة مجلس الوزراء المخصوص بالدولة العثمانية الى الخديو والتي جاء بها ما نصه :

« وحيث ان قطر السودان المصدق بالمعاهدات على ما هو مرتبط منها بالخدوية المصرية ، هي داخلة في دائرة تمامية الدولة العلية وحقوق السيادة التي للسلطنة على الخديوية المصرية لا تقبل التغيير بأى سبب ، وأى وسيلة كانت فليس مما يحتاج الدليل أن ما سبق وقوعه ، من بعض الحوادث بمصر لا يكون سببا لحصول تبدل أو تغير أصلا في حقوق السلطنة السنية الصريحة ، لا فيما يتعلق بسيادتها ، ولا فيما يتعلق بالمحافظة على الامتيازات المخصوصة ، الممنوحة لمقام خديويتكم ، ومرتبطة بالشرامين العلية . ومع هذا فان دولة انجلترا طالما بينت شفاعه وتحريرا ، بأن احتلالها الموقوف لم يأت منه خلال لا لحقوق السيادة التي للدولة العلية على مصر ، ولا لحقوق حاكميتها ، وقد اتخذت الدولة العلية هذه التأمينات سندا وقابلية بابرار الشكر ، وأما ما اتخذته الدولة العلية الى الآن من الأطوار والحركات المشعرة بالاطمئنان ، ما كان مبنيا الا على تلك البيانات التي ابدتها الدولة المشار اليها . غير ان الدولة العلية لا يمكنها التجويز أصلا بأن التصميمات الحاصلة في بيع السكة الحديد السودانية ، لشركة تصل لحيز الفعل لما فيها من المحذور والمضرة ، ولهذا فان ما اظهرتموه فخامتكم من الثبات والمتانة في المدافعة عن هذا المشروع ، مما يعد اثرا جميلا لصداقة وعبودية ذاتكم الخديوية ، لسدة ولى نعمتنا الأعظم كان باعنا للتقدير والتشكر بالوجوه ، والان ولاجل حل المسألة بحسب المصلحة وتسويتها ، وصرف النظر عن تصور بيع السكة الحديد ، يقتضى اصدار تعضيد حكومتكم الخديوية بتسهيل امكن عقد قرض يقابل مصاريف سكة حديد السودان ، والتدبير الذى رؤى من المناسب اتخاذه هو المذاكرة مع ادارة الديون العمومية المصرية ، لمداركة قرض بضمان واردات السكة الحديد المذكورة . وكما تقرر بمجلس الوكلاء المذكور نستودع لحمية ورؤية فخامتكم المسلمة اجراء التدقيقات اللازمة في هذا الشأن ، واعطاء معلومات عن نتائجها وفي الحال

لثروم اجراء شىء بذلك من هذا الطرف يسر الانتهاء عنه أفندم « . (أ) .

يتضح من هذا الخطاب أن الدولة العثمانية كانت لا توافق على بيع سكة حديد السودان الى اية شركة اجنبية لكي تقوم بتنفيذها وربما يرجع السبب في ذلك الى أنها كانت تخشى من سيطرة هذه الشركة على اقليم من اقاليمها ، وفي هذه الحالة تشمر بأنها فقدت سيطرتها أو جزء من سيطرتها على هذا الاقليم ، ومن المحتمل أنها كانت لا تريد ان يتصرف خديو مصر في شئون دولته دون الرجوع الى الباب العالى ، وهذا احتمال ربما يكون على جانب من الصحة ، لأنه من المعروف لدينا أن الدولة العثمانية كانت تمنح الامتيازات لرعايا بعض الدول الأوروبية ، وخاصة في مجال التجارة ، ومن المرجح أيضا أن يكون السلطان العثماني قد خشى أن يفقد بهذا العمل السيطرة على احدى ولاياته وهذا ما كان يرفضه ، لذلك نجده يشكر خديو مصر على رفضه بيع سكة حديد السودان ، ويقرر موافقته لمصر بأن تقترض المبلغ اللازم لتنفيذ سكة حديد السودان .

وبعد موافقة السلطان العثماني على حصول مصر على القرض اللازم .  
بدأت في مواصلة مد سكة حديد السودان .

وكانت مصر من قبل ذلك ، رغم ظروفها المادية الصعبة ، قد نجحت في مد هذا الخط الحديدي من كوروسكو وحتى ابي حمد ، وكان المعدل اليومي للعمل ، يبلغ مسافة طولها ١٢٠٠ ياردة ، ثم زيد بعد ذلك فوصل الى ميل واحد في اليوم ، وقد وصل هذا الخط في ٢٠ مايو عام ١٨٩٦ الى امبيجول ، مارا ببئر المرات ، ثم وصل الى بلدة دلقوا في ٤ أغسطس من نفس العام ، وكان يبلغ من الطول ١٧٤ كم ، ومن بعد دلقوا وصل في اول مايو من عام

---

(أ) محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء — (سودان) ترجمة تلغراف الصدارة العظمى الواردة في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ م الموافق ٥ محرم سنة ١٣١٦ هـ والمتضمن تصور بيع سكة حديد السودان لشركة اجنبية صار مطالعة مجلس الوزراء المخصوص .

١٨٩٧ الى بلدة كرمة (٩) وبعد هذا الجهد توقف العمل في خط كرسكو ، وربما يرجع السبب في ذلك الى طول مسافته واحتياجه الى نفقات باهظة (١٠) .

بعد ذلك بدأ العمل في مد خط حديدي آخر يبدأ من حلفا عبر صحراء العمور الى ابي حمد ، وقد تمكن العمال عام ١٨٩٧ من مد مسافة منه بلغ طولها ٣٤ ميلا ، وفي ٨ نوفمبر من نفس العام بلغ طول هذا الخط ٧٧ ميلا وفي عام ١٨٩٨ وصل الى بلدة المبيدية ومنها الى بربر فشندى ، ثم وصل في ٣١ ديسمبر عام ١٨٩٩ الى الخرطوم . (١١)

ويعتبر انجاز هذا الخط على جانب كبير من الأهمية ، لأنه كان من العوامل الأساسية في ربط القطرين الشقيقتين ببعضهما ، وهذا ما كانت مصر تصبو الى تحقيقه منذ زمن بعيد .

والى جانب هذا الخط ، فقد أنشئ خط من حلفا الى كرمة الواقعة جنوب دنقلة ، ويبلغ طوله ٢٠٣ ميلا ، وخط آخر من ابي حمد الى مروى .

لم تنتصر جهود مصر على مد خط النيل فحسب ، بل واصلت الجهد لمد خط حديدي آخر ، لا تقل أهميته عن الخط الأول ، وهذا الخط هو الذي يربط البحر الأحمر بالنيل ، أو الذي يربط شرق السودان بوسطه وغربه .

## ٢ - خط سواكن - بربر :

كان الهدف من انشاء هذا الخط ، هو ربط داخلية بلاد السودان بالبحر الأحمر ، بوسيلة مواصلات سريعة ، بالاضافة الى المساهمة في تنشيط حركة التجارة في شرق السودان سواء الصادر أو الوارد منها ،

---

(٩) Holt. P.M. ; op. cit. P. 105.

(١٠) أنظر الخرائط الخاصة بذلك بكتاب جهود مصر الكشغية للمؤلف

(١١) د . صلاح الشامي : المواصلات والتطور الاقتصادي في السودان

المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٧ ، ٤١ - ٤٥ .

ويؤدي ذلك بالتالى الى زيادة الدخل القومى للبلاد والعمل على رفع مستوى المعيشة للسكان ، زيادة على ربط السودان بالعالم الخارجى .

وكان المسيو ويلد M. Wild قد ابدى فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ م لكل من شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية رغبته فى المساهمة مع الحكومة المصرية فى مد هذا الخط الذى يربط بين بربر على النيل وسواكن على البحر الأحمر ، وكان ويلد قد ذكر فى رسالته انه يجب على الحكومة المصرية أن تدفع له فائدة سنوية قدرها ٤٪ أى ما يعادل ٦٠.٠٠٠ ستون ألفا من الجنيهات المصرية ، وذكر أيضا أن تكاليف هذا الخط قد تصل الى مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ رافيا حنبيه مصرى ، ويضيف فى رسالته ان من أهم فوائد هذا الخط هو أنه سيقرب المسافة بين القاهرة والخرطوم (١٢) .

ولكن على الرغم مما ذكره ويلد من أهمية ، الا ان المسيو لى سميث وولد أحد المهندسين الانجليز الذين كانوا يعملون فى هيئة سكة حديد محصر قد عارض هذا المشروع وعلل رفضه له ، بأنه سوف يمر من خلال الصحراء مقفرة خالية من السكان وال عمران ، بالإضافة الى وجود بعض الجبال التى تتخللها ، كما ان مياهها تتميز بالملوحة فهى لا تصلح للوابورات ولا للركاب ، بالإضافة الى ذلك فان هذا الخط لا يكون له الا محطتان احدهما فى بدايته ( سواكن ) وثانيهما فى نهايته ( بربر ) ومن عيوبه ايضا انه لا يربط بين بربر والخرطوم وهما من المراكز التجارية الهامة فى السودان ، ويضيف لى سميث بأنه لو فرض ومد هذا الخط من سواكن مارا من خلال منطقة التاكة ، فانه سيكون طويلا ، ويؤدي ذلك بالتالى الى زيادة نفقاته ، زيادة على ذلك فانه يحتاج الى حراسة مستديمة ، حتى لا يتعرض الى التخريب من جانب الحبشة ، كما أنه يفيد تجارة السودان ، ولايفيد تجارة مصر

---

(١٢) محفظة ١٥ مجلس الوزراء (سودان) خطاب المسيو ويلد لى رئيس مجلس النظار فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ م .  
(١٣) محفظة ١٠٩ وثيقة ٥ مسلسل ٨٥٢ تقرير عن سكة حديد السودان .

بالإضافة الى أنه سيحرم السكة الحديد المصرية من المساهمة في نقل التجارة السودانية الى الأقطار المصرية (١٣) وقد أيد شوينفرت رأى لى سميت ، وذلك في المقال الذى نشرته مجلة بول مول Ball Mall حيث عبر فيه شوينفرت عن معارضته لمصر لخط سواكن — بربر وعلل معارضته بأن مصر سوف تفقد ثلث تجارتها أو على أقل تقدير ما يساوى ما فقدته من تجارة السودان بعد فتح قناة السويس (١٤) .

وكان هاملتون لى سميت H. Lee Smith قد رسم خريطة لمشروع سكة حديد السودان ، في يوم ٩ يونيو عام ١٨٨٣ ، ووضح عليها تصميم لخطين أساسيين ، هما خط حلفا — شندى ، وخط سواكن — بربر ، وإلى جانب هذان الخطان ، وجد على الخريطة أيضا تصميم لثلاثة خطوط ثانوية أولى هذه الخطوط الثانوية ، هو الخط الذى يبدأ من أسيوط الى حلفا ، وثانى هذه الخطوط ، هو الذى يبدأ من سواكن الى بربر ، وثالثها هو الذى يبدأ من سواكن الى الخرطوم .

فبالنسبة لخط حلفا فهو يبدأ من بلدة حلفا ويسير في الجانب الأيمن للنهر ، وبعد ذلك يعبر النهر من جنوب بلدة كوهة ، بحيث يسير بمحاذاة الشاطئ الأيسر للنهر مارا ببلدة دنقلة والدبة ، ثم يعبر صحراء بيوضة الى بلدة شندى الواقعة الى الشمال من الخرطوم . ويبلغ طول هذا الخط ٨٨٦ كم ، وهو مرسوم على الخريطة باللون الأخضر السميك ، ومتروك في وسطه فتحات مربعة بدون تلوين . ويذكر لى سميت أن تكاليف هذا الخط تبلغ {٢٠٠.٠٠٠} جنيه مصرى ، ويضيف أنه لو مد من وادى حلفا الى شندى ، أى لو مد مسافة قدرها ٩٦٨ كم ، لأصبح الطول الإجمالى لهذا الخط ، ابتداءً من أسيوط وحتى شندى ١٨٥٧ كم ، وتصبح تكاليفه كالتالى :

- ٢٠٠.٠٠٠ { جنيه مصرى قيمة تكاليف المسافة من حلفا الى شندى .
- ٣٦٠.٠٠٠ { جنيه مصرى قيمة تكاليف الخط من أسيوط الى حلفا .

---

(١٤) د . صلاح الدين الشامى ، المصدر السابق ص ١٣ .

اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا الخط مبلغا وقدره :

٨٥٦٠٠٠٠ جنية مصرى ويطرح مبلغ ٦٩٥٠٠٠٠ جنية مصرى قيمة اثمان  
 حديد خام كان متوفرا لدى مصر ، فتصبح صافي التكاليف  
 الاجمالية مبلغا وقدره :

٧٨٦٥٠٠٠ جنية مصرى .

واما بالنسبة لخط سواكن — بربر فيبلغ طوله ٤٥١ كم وهو مرسوم  
 باللون الاسود السميك ، ومتروك ايضا في وسطه مربعات بدون تلوين ،  
 وتبلغ تكاليف هذا الخط ١٥٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى ، ويضيف لى سميث  
 بان هذا الخط لو مد من سواكن الى الشلال السادس الواقع الى الشمال  
 من الخرطوم لاصبح طول هذا الخط ٦٢٥ كم ، ويذكر لى سميث ايضا بان  
 هذا الخط لو مد من سواكن الى الخرطوم مارا ببيلدة توكر وبيلدة ترديفا  
 ثم يعبر نهر الجاش ببيلدة كسلا ، وبيلدة قوز رجب لبلغ طوله ١٠٧٨ كم  
 واصبحت تكاليفه :

٣١٨٠٠٠٠ جنية مصرى ، بالاضافة الى مبلغ وقدره ،  
 ١٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى قيمة انشاء كبارى وهم موضحين على النحو  
 التالى :

٢٥٠٠٠٠ جنية مصرى قيمة انشاء كوبرى على نهر الجاش  
 ٧٥٠٠٠٠ جنية مصرى قيمة انشاء كوبرى على نهر العظيرة .

اذن تصبح جملة تكاليف هذا الخط :

٣٢٨٠٠٠٠٠ جنية مصرى ولو اضيف الى هذا المبلغ ،  
 ١٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى قيمة تكاليف خط سواكن — بربر لاصبحت  
 التكاليف الاجمالية لخط البحر الاحمر — النيل  
 ٤٧٨٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى ، اى ان تكاليفه تصبح اكثر من تكاليف خط  
 حلغا — شندي التى تبلغ حوالى مبلغ وقدره ،  
 ٤٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى .

ويبدو أن هذه الزيادة في التكاليف إلى جانب الأسباب التي ذكرها لى سميث ، والخاصة بعدم صلاحية مد خط حديدي من سواكن إلى بربر هي التي جعلته يعارض فكرة مد خط حديدي يربط بين البحر الأحمر والنيل . (١٥)

ولكن على الرغم من الأسباب التي ذكرها لى سميث من عدم صلاحية مد خط حديدي يربط بين سواكن على البحر الأحمر وبربر أو العظبرة على النيل ، إلا أن الدراسات التي عملت بشأن هذا الخط ، أثبتت خطأ كل من شومينفرث ولى سميث . وكان من هذه الدراسات ، الدراسة التي أعدها ماسون بك عن سكة حديد السودان حيث جاء بها ما يلي : -

« ان انشاء سكة حديدية إلى البحر الأحمر عن طريق النيل الممكن السفر فيه يعود بفائدة عظيمة على الحكومة الخديوية » . ويضيف ماسون في تقريره بأن أهمية خط النيل - البحر الأحمر تكمن في أنه اقتصر من خط حلفا ، زيادة على ذلك فإنه يمر من خلال مساحة من الصحراء يبلغ طولها ٢٠٠ ميل فقط ، بينما يمر خط حلفا من خلال مساحة كبيرة من الصحراء ، يبلغ طولها ٨٩٠ ميلا . (١٦)

وقد تبلورت هذه الدراسات التي أجرتها مصر بشأن خط بربر - سواكن ، عن تصميمين سبق أن أشرت إليهما في معرض حديثي عن خط حلفا - شندي ، وقد شكلت لجنة لمناقشة هذين التصميمين ، وكان الغرض من هذه المناقشة هو اختيار التصميم الأصح حتى يمكن تنفيذه ، وكان التصميم الأول يشير إلى أنه في الامكان مد خط حديدي يربط بين سواكن على البحر الأحمر والخرطوم أو بلدة أبي حراز الواقعة على النيل الأزرق ، مارا بكسلا أو قوز رجب الواقعة على نهر العظبرة ، ويبلغ طول هذا الخط ١٠٠٠ كم ، وتقدر تكاليفه بنحو ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري .

---

(١٥) أنظر خريطة لى سميث بكتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف .  
(١٦) محفظة ٣٦ ، المصدر السابق تقرير ماسون بك في ١٥ يونيو عام

أما بالنسبة للتصميم الثانى فإنه يشير الى أنه فى الإمكان مد خط حديدى يربط بين سواكن وبربر ، وقد رسمت خريطة لهذا المشروع وضح عليها التصميمان الأول منها مرسوم بنقط سوداء كبيرة ، بينما الثانى مرسوم بخطين رفيعين ومتساويين . (١٧)

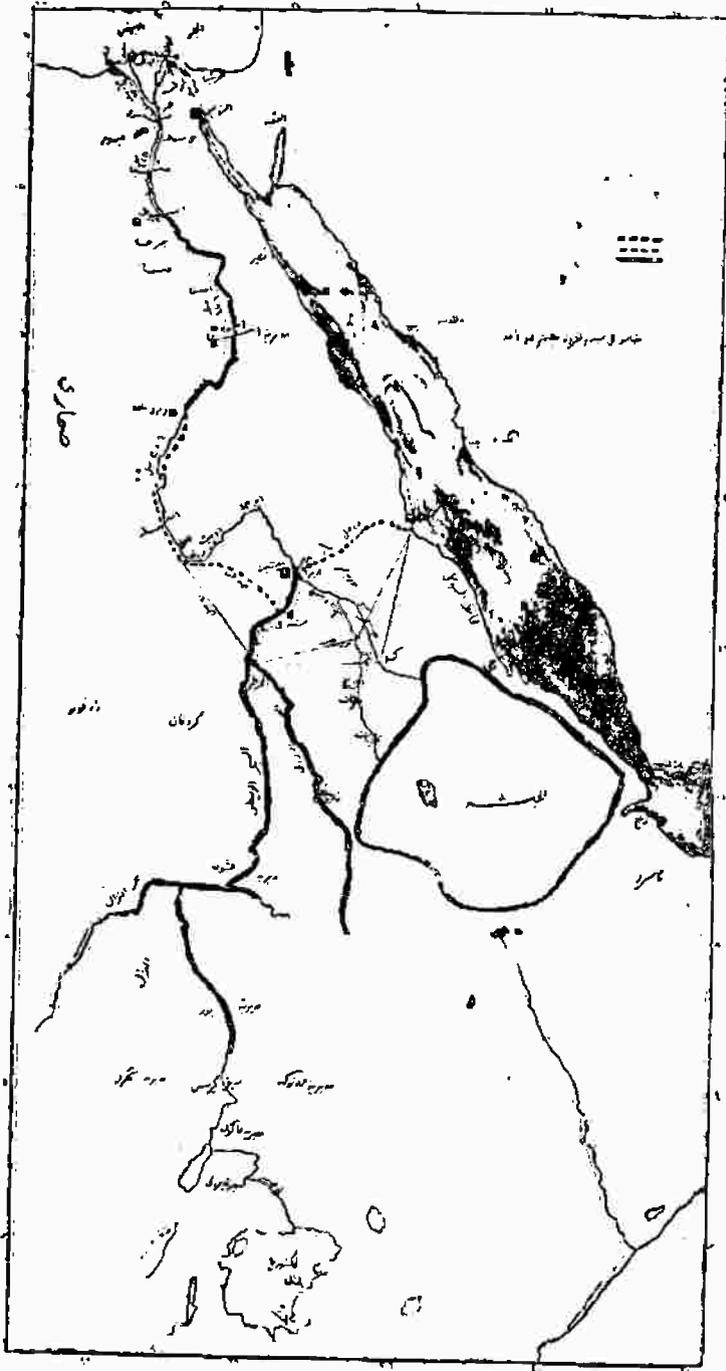
وبعد دراسة المشروعين تبين عدم صلاحية التصميم الأول وذلك لعدة أسباب منها ؛ أن هذا الخط يمر من خلال أرض زراعية تتميز بكثرة الوديان والأنهار والأمطار ، فكل هذه العوامل لا تساعد على انشاء هذا الخط مع أن انشاءه سيزيد من نشاط حركة التجارة فى البلاد التى يمر من خلالها وقد تبين من الدراسة أيضا صلاحية تنفيذ التصميم الثانى الذى يبدأ من سواكن على البحر الأحمر الى بربر على النيل ، وذلك لأسباب منها ، قصر طول هذا الخط حيث يبلغ طوله ٤٥٠ كم ، ويمكن انجازه فى سنتين فقط ، ومن عيوبه أنه يبدأ من سواكن التى كان فى إمكان أية دولة اجنبية احتلاله وتعطيله (١٨) .

ولكن على الرغم من كل هذه الدراسات التى قامت بها مصر الا ان تنفيذ هذا الخط لم يبدأ ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى عدم اقتناع مصر بتنفذه ومن المرجح أيضا أن يكون السبب فى ذلك هو أنها قررت أن تنتهى من مد خط النيل أولا ، ثم تبدأ بعد ذلك فى تنفيذ هذا الخط ، ولكن لم يحدث شيء من هذا ولا ذاك ، واستمر الوضع على ما هو عليه .

لم يبدأ التنفيذ الفعلى لهذا الخط ، الا عند ما قررت مصر وبريطانيا استرداد السودان ، فربما يساهم انشاؤه فى نقل الجنود الى جانب تنشيط حركة التجارة فى السودان الشرقى . عندئذ بدأ العمل فى هذا الخط عام ١٨٨٥ م ، وقد تمكن القائمون عليه من مد مسافة ٣٣ ميلا ، ابتداءا من سواكن وحتى بلدة عطوة ، ولكن قوات الدراويش تمكنت من تدمير هذا

---

(١٧) انظر الخريطة رقم (١٣) وتوجد خلف صفحة ٣٢٣  
(١٨) محفظة ٣٦ : المصدر السابق - قرار المجلس المشكل للدراسة  
سكة حديد السودان فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٢ م .



صورة الخريطة (١٢) وتمثل مشروع سكة حديد السودان الذي يبدأ من حلفا إلى شندي ، ومنها جنوبا إلى الخرطوم ، وشمالا إلى بربر وسواكن .

الجزء الذى تم انشاؤه ، فاضطرت مصر وبريطانيا الى وقف العمل فى هذا الخط ، وقد بلغت تكاليف هذا الجزء نحو ٨٦٥.٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد استمر توقف العمل فى هذا الخط حتى عام ١٨٩٤ ففى هذا العام أعد ستيوارت دراسة كان الغرض منها امكانية مد خط حديدى يربط بين عقيق والخرطوم ، مارا بكل من بلدة عفافيت وندى وبلدة راسى Rassi وفيلك وقوز رجب ، وقد ذكر صاحب هذا المشروع انه يتميز بسهولة انشائه عن غيره من المشروعات الأخرى ، مثل مشروع سواكن — بربر ومشروع مصوع — كسلا ، ويقارن ستيوارت هذه المشاريع ببعضها ، فيذكر ان طريق سواكن — بربر يصل عند ما يصعد تلال البحر الأحمر على مسافة ٨٠ ميلا من خط الساحل الى ارتفاع ٢٠٠ قدم ويصعد طريق كسلا — مصوع بين الساحل وكرن الى ارتفاع ٨٥٠٠ قدما ، على حين ان طريق الخرطوم — عقيق لا يصعد أكثر من ١٦٥٠ قدما فى منتصف المسافة بين خط الساحل وقوز رجب ، ويمكن بواسطة هذه المقارنة معرفة طبيعة الانحدارات التى تؤثر بدورها على هندسة كل من تلك الطرق ، وقوة القاطرة وتدرتها على انسحب ، الى جانب ذلك فان طريق عقيق — الخرطوم يتميز بخلوه من الكثبان الرملية التى تعترض خط بربر — سواكن ، ويتميز هذا الخط كذلك بوفرة المياه والنباتات (١٩) . أى انه سيمر من خلال منطقة عامرة بالسكان .

ولكن على الرغم مما تميز به هذا المشروع الأخير ، الا أن مصر وبريطانيا لم تشرعا فى البدء فى تنفيذه واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٨ ، ففى هذا العام قدم الكولونيل بارسونز دراسة أخرى خاصة بهذا المشروع وتلقى هذه الدراسة بعد خط حديدى يربط بين بربر — سواكن مارا بإدارما ، وكان يرى انه من الأفضل أن يمر هذا الخط من بربر الى ادارما الواقعة على الضفة اليمنى لنهر العظيرة ، وذلك لسببين أولهما أن هذا الخط يتجنب المرور من خلال منطقة الرمال الناعمة ، وثانيهما انه سوف يفيد

(١٩) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق، ص ص ٢٥ — ٢٧ .

وادي العظيرة ، وقد اقترح صاحب هذا المشروع أن يتفرع هذا الخط من عند بلدة ادارما الى فرعين ، يسير احدهما مع الضفة اليمنى للنهر وحتى بلدة قوز رجب ومنها يعبر النهر الى ضفتة اليسرى حتى بلدة مجانا ومنها الى القصارف ، واما الفرع الآخر فيسير الى الشرق من خلال اراضى الهندوة ، ومنها الى منحدرات تلال البحر الاحمر ، ويذكر صاحب المشروع ايضا ان صعود هذا الخط المنحدرات الى سنكات يكون امرا سهلا . وكان كل ما يشغل بال بارسونز هو كيفية هبوط هذا الخط على الجوانب والمنحدرات الشرقية للتلال ، وخاصة فيما وراء سنكات وسواكن . ويعمل بارسونز موافقته على هذا المشروع بأنه يربط كسلا بسواكن ، كما يربط بين الأقاليم النيلية بصفة عامة والساحل الغربي للبحر الاحمر بصفة خاصة ، بالإضافة الى أنه لن يحتاج الى عدد كبير من الكبارى والجسور والمعابر .

فمن المعروف ان العمل في مد خط سكة حديد البحر الاحمر - النيل قد توقف منذ نهاية القرن التاسع عشر ، واستمر كذلك حتى عام ١٩٠١ ربما لانشغال مصر بمد خط حلفا - الخرطوم ولكنه ما لبث ان استؤنف العمل فيه من جديد ، وذلك لما له من نتائج اقتصادية وعسكرية ، فكانت بريطانيا قد ارسلت مهندسين انجليزين ، وذلك للإشراف على تنفيذ مد خط حديدى يربط بين العظيرة وسواكن ، وقد بدأ العمل بالفعل في هذا الخط من الجهتين ، اى من جهة سواكن ومن جهة العظيرة ، وقد ساهم أبناء صعيد مصر في بناء هذا الخط الذى انتهى العمل منه يوم ١٦ من اكتوبر عام ١٩٠٥ . (٢٠)

والى جانب هذا الخط فتد انشئ خط آخر اقل أهمية من الخط الأول ، وهو الخط الذى يربط بين سايلوم Sablom وبور سودان (٢١) . وبذلك تكون خطوط سكة حديد السودان الرئيسية قد اكتملت ، مع بداية القرن

---

(٢٠) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ص ٥١ ، ٥٤ .

(٢١) انظر الخريطة رقم (١٤) وتوجد خلف صفحة ( ٢٢٥ ) .



العشرين ، سواء اكان ذلك عن طريق البحر الاحمر ام عن طريق النيل . وقد  
عثرت على تقرير واف باللغة الانجليزية ، عن خط البحر الاحمر — النيل ،  
لذلك قررت نشره بالهامش حتى يتمكن القارئ من معرفة ما جاء به . (٢٢)

#### **THE NILE-RED SEA RAILWAY.**

(٢٢)

His line was constructed in order to shorten the trade route between Khartoum and the sea.

The attached map shows the old trade route via the Nile and the new route to Port Sudan.

This new route from Khartoum to sea is 900 miles shorter than the old Nile route, and it therefore enables a large saving in the cost of transport to be effected, since by far the greater part of this cost is due to the carriage overland, the cost of carriage by sea being comparatively small.

When it was decided to construct the railway, a series of reconnaissances were made with a view to the choice of a route, the difficulty being to find a way through the hills near the coast of the Red Sea. These hills are about 4,000 feet high on an average. The highest point near the railway is 6,000 feet above the sea.

After examining all the passes for 100 miles north and south of Suakin, and making several surveys, a way through the hills was found which gave a fairly good gradient and was suitable in other respects

The route taken runs in a north-easterly direction over an called Atbara Junction on the wadi Halfa-Khartoum line half a mile north of the Atbara bridge.

The railway, which is 307 miles long, starts from a point undulating gravel plain for about 14 miles, when it strikes khor Hudi ; from that point it runs up the right bank of this khor, crossing several small tributary water courses, to a point near a hill called Gebel Zehteb (about 70 miles from Atbara Junction).

Shortly after passing Gebel Zehteb the line leaves khor Hudi goes into khor Arab, running along the right bank of the khor

---

The country so far presents few engineering difficulties, want of water being the most serious, water having been found at one place only (40 miles from Atbara Junction). Drifting sand is troublesome in places. The earthwork on this section is light and there are few bridges. The bed of the Khor is fiat and sandy, the country on each side being chiefly gravel ridges with low rocky hummocks here and there. The trees are chiefly sunt (a kind of acacia), but there is little vegetation.

The line runs up khor Arab for about 100 miles, the hills on each side becoming larger and closer together as the railway goes on, and the country at the foot of the hills becoming rougher.

The main channel of the Khor is deeper here, and there are signs of a heavier rainfall than is experienced near the Atbara end of the line.

The second well is reached near Talgwareb, in Khor Arab (140 miles from Atbara Junction). There is a small running shed here.

After passing Talgwareb the line runs on up Khor Arab for some miles, and then branches off into Khor Thamiam, and passes Thamiam well (180 miles from Atbara Junction). From this well the line runs on up the Khor (which changes its name to Barameyu here) to its source, and crosses the water Shed between the Nile and the Red Sea at a point 218 miles from Atbara Junction and 89 miles from Port Sudan. The water-shed is 3,010 feet above the Red Sea. From this point the character of the country changes; the hills are higher and steeper, and the valleys are narrower and more winding. From the above it will be understood that the Khors hitherto mentioned are valleys running into the Atbara.

The wells used along the line were all dug by the railway. The wells belonging to Arabs were not used or interfered with in any way.

On the section between the summit and the coast the work

---

is much heavier than on the section between the Nile and the summit, both as regards earthwork and bridging.

In the hills near the coast there are torrential rains from October to December, and Heavy showers at other times of the year.

These hills are chiefly gneiss or granite. Their sides are very bare ; a few shrubs grow on them, but that is all. There is, therefore, practically nothing to break the fall of the rain, which rushes unchecked down the hill sides and makes rapid streams of considerable depth on the Khors, even after comparatively little rain.

From the summit the line runs down Khor Adit, past Sinkat well (222 miles from Atbara Junction) to Gebeit wells (232 miles from Atbara Junction). There is a small running shed at Gebeit.

From Gebeit the line runs down Khor Adit to kamobsana well (257 miles from Atbara Junction). Here the line leaves Khor Adit and crossing a small water-shed, runs into khor Okwat. A good deal of rock cutting was necessary between the two Khors.

The line runs down Khor Okwat, crossing numerous water courses, to Sal-Lom well, near the point where the Khor runs out of the hills on to the maritime plain. Sal-Lom is 286 miles from Atbara Junction. At Sal-Lom the line divides into two branches, one going north eastwards to Port Sudan, 307 miles from Atbara Junction, and the other south-eastwards to Suakin.

One hundred and twenty miles of the railway were laid from the Atbara end, but the line was mainly constructed from Suakin where there were already houses, shops, and other conveniences for a large number of workmen. Port Sudan, although a better harbour than Suakin, possessed no facilities of this kind at the time of the construction of the railway.

At Suakin temporary quays were constructed, and cranes, workshops, & C.. erected. Special ships were chartered to bring out the materials for the line.

---

The water supply at Suakin was a difficulty, the existing supply being both bad and insufficient. A distilling plant was therefore erected, capable of making 350 tons of fresh water daily from sea-water.

A certain number of quarters for employees were built, and temporary huts, &C., erected.

While Suakin was being prepared to receive railway plant and workmen, an experiment was made with some of the nomad Arabs to see if they would do the earthwork for the line. They showed little predilection for regular work, however, and although a second attempt was made when the actual construction of the railway began, it was found difficult to get them to do much earthwork. Men were accordingly brought over from the Nile provinces between Assuan and Khartoum, and these men have done very well.

The actual construction of the main line began at Suakin in August, 1904. Nomad Arabs were employed for the first two months, but little progress was made. When the men from the Nile districts arrived there was a marked improvement ; the heaviest part of the work was completed by May, 1905, and thorough railway communication between the Red Sea and the Nile was opened at the end of October, 1905.

The Nile having been built from Suakin, the branch from Sal-Lom to Port Sudan remained to be done. This was commenced in November, 1905, and finished in January, 1906, as far as the rails were concerned, but a good deal of bridging remained to be done all over the line.

Practically all the food for the men was from India.

All water for working parties and much of the water for bridges and buildings had to be sent from Suakin in special tank waggons.

لم يقتصر اهتمام الحكومة المصرية على مد السكة الحديد الى السودان  
بحسب بل اهتمت أيضا بالمواصلات النهرية والبرية (٢٣) .

وبعد الحديث عن السكة الحديد ، أتحدث عن التلفراف والبريد ،  
كل على حدة .

### ٣ - التلفراف :

اهتمت الحكومة المصرية ، بتطوير التلفراف والعمل على مد خطوطه  
في كثير من البلدان السودانية ، وبعض الاتاليم الافريقية الأخرى التي كانت  
خاضعة للسيادة المصرية ، ففي يوم ٢٨ من شهر أبريل عام ١٨٨٢ ، قررت  
مصر مد خط تلفراف يربط بين جدة ، وسواكن والدولة العثمانية وبورسعيد ،  
وتد انفق أن يستغرق العمل في مد هذا الخط نحو ٢٠ شهرا فقط (٢٤)  
ويعتبر هذا الخط على جانب كبير من الأهمية ، لأنه مكن سهولة الاتصال  
بين الدولة العثمانية في آسيا ، وبين سواكن في افريقيا ، وجدة في الجزيرة  
العربية وبورسعيد في مصر ، فأنشأ هذا الخط يعطينا فكرة جيدة عن مدى

— the line was laid on the telescopic system, the absence of  
food and water along the route rendering any other system im-  
possible.

— Regard : Sudan-The Nile Red Sea Railway.

(٢٣) اهتمت الحكومة بالمواصلات النهرية والبرية الى جانب اهتمامها  
بمد السكة الحديد الى السودان ، فالملاحة في النيل الأبيض والنيل الأزرق  
كانت صالحة على مدار السنة ، باستثناء الفترة الواقعة فيما بين يناير  
وفبراير ، ففي خلال هذه الفترة تصيح الملاحة في هذين النهرين معدومة ،  
ولكن على الرغم من هذا ، إلا أن الملاحة النهرية ، ساهمت بقسط وافر  
في نقل البضائع التجارية . والى جانب وسائل النقل النهرية كانت هناك  
وسائل النقل البرية ، المهيئة في استخدام السكان للابل ، والبغال ، والأثوار  
التي كانت تجر العربات ، والحمير . وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية  
العشرين دخلت السيارات الى البلدان السودانية .

— أنظر كتاب السودان الانجليزي المسمى الجزء الأول ص (٧) .

(٢٤) محفظة ٢٢ ، مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بالتلفراف

في ٢٨ أبريل عام ١٨٨٢ م .

التطور الذى وصات اليه الاقاليم الافريقية فى ظل الادارة المصرية فى  
هذا المجال .

لم تتف جهود مصر فى هذا المجال عند هذا الحد ، بل نجدها تمد  
خط تليفراف آخر ، يربط بين زيلع الواقعة على البحر الأحمر ، وهرر الواقعة  
فى الداخل ، مارا باقليم جلد يسة وقد بلغ طول هذا الخط حوالى ٣٣٦ كم ،  
وكانت الاعمدة المستخدمة لهذا الخط من الحديد ، حتى لا تتعرض للقرضه  
الارضية ، وقد تقرر ان يهد هذا الخط فيما بعد الى بلهار وبربرة ، لكى  
يكون اتصال الحكومة المصرية بهذه الجهات اتصالا مباشرا وسهلا (٢٥) .

وكان مدير مصلحة التليفراف يقوم من وقت لآخر ، بالمرور على خطوط  
التليفراف حتى يتأكد بنفسه من صلاحيتها للعمل ، وعندما كان يجد أحد الخطوط  
معطلا ، كان يأمر باصلاحه فى الحال فحينما وجد خط سواكن جده معطلا ،  
أمر باصلاحه ، وتحويل العمل الى مكتب تليفراف مصوع ، وكان الموظفون  
الذين يعملون فى مكاتب التليفراف يجيدون بعض اللغات الاوربية كالفرنسية  
والانجليزية ، حتى يتمكنوا من استقبال وارسال الرسائل المكتوبة بلغات  
غير عربية .

وقد تمكنت الحكومة المصرية فى فترة وجودها فى الاقاليم الافريقية من  
انشاء عدد كبير من خطوط التليفراف شملت خط سواكن - مصوع ، وكسلا  
ودنقلة وبربر والحلفاية والخراطوم وأبى حراز وسنار وفازوغلى والقضارف  
وكركوج وكردفان ودارفور (٢٦) .

زيادة على ذلك فان مصر عهدت الى احدى الشركات الاجنبية بأن تقوم  
بهد سلك تليفراف تحت مياه البحر الأحمر ، يبدأ من السويس وحتى سواكن ،  
وربما يرجع السبب فى ذلك الى حماية هذا الخط من التدمير ، ومن المرجح  
ان يكون السبب فى ذلك يرجع الى المساهمة فى خدمة التليفراف فى الاقاليم  
الافريقية .

---

(٢٥) محفظة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان) فى ١٥ فبراير عام ١٨٨٣م  
(٢٦) نفس المصدر .

وقد تمهدت شركة تلفراف القومبانية الشرقية بتنفيذ هذا المشروع ،  
ووقع عقدا بينهما يتضمن الشروط التالية : —

— تتعهد الشركة بأن تعيد تشغيل الخطوط التلفرافية بين سواكن  
والسويس في اقرب فرصة ، وعلى شرط أن يعمل هذا الخط بصورة مرضية .  
— تخول الحكومة المصرية الى الشركة جميع السلطات اللازمة لوقاية  
هذا الخط وحفظه من التلف ، واشترط ايضا أن تحصل الشركة من الحكومة  
المصرية على بعض الأبنية الحكومية الملائمة لاقامة عمالها .  
— يكون للحكومة المصرية حق امتياز ارسال تلفرافاتها الرسمية على  
جميع خطوط القومبانية المتصلة بالقطر المصرى ، ويشترط أن تدفع نصف  
الاجر فقط .

— تعنى وابورات القومبانية التى تعمل فى خدمة الشركة من دفع العوائد  
المقرر تحصيلها بالموانى المصرية .

— تقبل القومبانية ارسال التلفراف باللغة العربية فيها بين السويس  
وسواكن ، وخاصة بعد ما تحصل على التلفرافية اللازمة لذلك ، وذلك  
فى ظرف ستة شهور من تاريخ توقيع العقد بين الشركة والحكومة المصرية .  
— تتعهد الشركة بحفظ جميع أسلاكها المتصلة بالقطر المصرى على  
الدوام ، بحيث تكون فى حالة جيدة ، كما تتعهد بعدم زيادة الأجرة الحالية ،  
والسارية بين السويس وسواكن .

— تتعهد الحكومة المصرية بعدم التصريح بمد أى سلك جديد يكون متصلا  
بتلفراف الحكومة حتى لا يكون مزاحما لتلفراف القومبانية ، الا فى حالة  
حاجة الحكومة المصرية الى مد خطوط جديدة ففى هذه الحالة يكون للشركة،  
الحق فى مد مثل هذه الخطوط المراد تركيبها .

— فى حالة رغبة الحكومة المصرية فى انهاء هذا العقد تخطر الشركة  
قبل الموعد المحدد لانتهاء عقدها ، بمدة اثنى عشر شهرا ، واشترط أن  
تتوم مصر بدفع ١٥٠.٠٠٠ ر. جنيه مصرى نظير قيمة تكاليف خط السويس —  
سواكن ، بالإضافة الى دفع مصر لبلج مساو للبلج السابق ، كتعويض  
للشركة .

— تتعهد مصر بدفع قيمة المبلغ في البند عالية ، ويكون للشركة الحق في الحصول على مكتب في سواكن وذلك لإدارة خط الشركة الذي يربط بين سواكن وعدن .

— جميع المسائل الخاصة بهذا الخط ، يتم الفصل فيها بمعرفة حكومة بريطانيا العظمى .

— لا تختص الشركة بإدارة التلغراف المصرى الداخلى ، فالحكومة المصرية لها الحق المطلق في إدارتها (٢٧) . وقد رسمت خريطة توضح خطوط التلغراف (٢٨) وبهذا العمل تمكنت مصر من أن تربط الأقاليم الإفريقية المصرية ببعضها ، بل وبالعالم الخارجى ، وذلك بفضل انشائها لهذه الشبكة التلغرافية الضخمة (٢٩) ويمكن للتارىء مراجعة ذلك على الخريطة المنشورة خلف هذه الصفحة والمعنونة بـ «Sudan Government Telegraphs» فقد رسمت بطريقة علمية دقيقة على قطعة من ورق الكلك رمادية اللون . وتوضح لنا هذه الخريطة أن عدد مكاتب التلغراف التى أنشأتها مصر في السودان بلغ ٥٧ مكتبا شملت جميع البلدان السودانية والإفريقية ، أى ابتداء من حلفا في الشمال ، وغندوكرو في الجنوب وسواكن في الشرق وبلدة النهود في الغرب (٣٠) .

(٢٧) محفظة ١١ مجلس الوزراء (سودان) عام ١٨٨٤م .

(٢٨) انظر الخريطة بكتاب جهود مصر الكشفية في أفريقيا للمؤلف .

(٢٩) In March, 1897, a Sudan postal service was commenced. The first office opened was at Halfa camp, and following in the wake of the Army, offices were opened in the same year at Kerma, Dongola, Korti, and Merowè and a regular bi-weekly mail was established. There are now 26 post offices in the Sudan open to the money order service and a travelling postmaster issues and pays money orders at stations on the Halfa-Kerma Railway.

The telegraph now, besides connecting with Suakin and Kassala, reaches to Gallahat, Taufikia (W. Nile), Roseires, and El-Obeid. A line from Khartoum through Geteina and Kawa to Goz Abu Guma is now in course of construction, and when the Nile-Red Sea Railway is commenced, a telegraph line will be built along it.

(٣٠) انظر الخريطة رقم (١٥) خلف صفحة ٣٣٤ .



## ٤ - البريد :

الى جانب اهتمام مصر بإنشاء خطوط التلغراف فى جميع الاقاليم الأفريقية ، فانها اهتمت أيضا بإنشاء مكاتب البريد فى هذه البلدان ، وفى مارس عام ١٨٩٧م كانت الخدمة البريدية قد انتشرت على نطاق واسع ، وكان أول مكتب بريد قد فتح فى حلفا ، وفى نفس السنة فتحت مكاتب أخرى للبريد، فى كرمه ، ودنقله ، وكورتى ، ومروى . وفى عام ١٨٩٨ فتحت مكتب فى الخرطوم ، وانتقل المكتب الرئيسى للبريد ( ادارة البريد ) من القاهرة الى الخرطوم . وفى بداية القرن العشرين بلغ عدد مكاتب البريد فى السودان ٢٦ مكتبا ، وكانت هذه المكاتب تؤدى خدمات منتظمة ، فكانت الحوالات البريدية تنتقل عن طريقها من مكان لآخر. وقد رسمت خريطة موضحة عليها مكاتب البريد . ويعتبر هذا العمل من جانب مصر على جانب كبير من الاهمية ، لأنه يؤكد دور مصر الحضارى فى أفريقيا ، والذي لا يقبل مجالا للشك . \*

---

\* انظر الخرائط الخاصة بالبريد بكتاب جهود مصر الكشفية فى افريقيا فى القرن التاسع عشر للمؤلف .

## الفصل السادس عشر

### نظام الحكم المصرى فى الأقاليم الأفريقية

فى الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٨٩٩م

تمخض الوجود المصرى فى الأقاليم الأفريقية ، التى خضعت للسيادة المصرية فى الفترة ما بين ١٨٢٠ وحتى هذه الفترة ، عن عدة مظاهر حضارية ، لم يكن لهذه الأقاليم سابق معرفة بها ، فكانت مصر قد ضحت ، بانكثير من أبنائها وأموالها إيماناً منها بالعمل على نهضته وتقديم هذه البلدان ، فمن المعروف ان هذه الأقاليم حرمت من أبسط مبادئ الحضارة ، والسبب فى ذلك يرجع الى ظروفها الطبيعية ، وكان من أبرز المظاهر الحضارية ، التنظيم الإدارى ، والأمن ، والتعليم والصحة والقضاء . وسوف نرى من خلال دراستنا لهذا الفصل هذه المظاهر كل على حده .

#### ١ - التنظيم الإدارى :

لم يستقر التنظيم الإدارى فى الأقاليم الأفريقية فى هذه الفترة على نمط واحد ، بل نجده يتغير من وقت لآخر ، فقد انقسم هذا التنظيم الإدارى فى الأقاليم الأفريقية الى قسمين إداريين فقط ، يضم الأول منها مديرية خط الاستواء ، ودارفور وشرق السودان وسواكن ومصوع ، ويضم القسم الثانى منها بلدة بربرة ، رهرة وزياع وتاجورة ، وكان على رأس كل قسم من هذين القسمين حاكم برتبة مدير عموم ، وكان يبيع كل منهما مديرو المديرىات ومشايخ القرى ، وكانا هذان الحاكمان يتبعان بطريقة مباشرة

حكمدار الحكمدارية (١) من الواضح أن الفرض من هذا التقسيم كان بمثابة تنظيم السلطة في هذه الأقاليم بالإضافة الى انجاز الأعمال الحكومية بصورة مرضية .

لم يستمر هذا التنظيم معمولا له مدة طويلة ، يبدو لأنه لم يؤد الفرض الذى انشئ من أجله ، مما اضطر الحكومة المصرية في ٢٢ فبراير عام ١٨٨١ ، ان تعيد تقسيم الأقاليم الافريقية من جديد الى أربعة أقسام ادارية يعرف الأول منها باسم ( مديرية عموم غرب السودان ) ويضم مديريات دارفور ، وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة . وقد عين على رأس هذا القسم حاكما برتبة مدير عموم ، ، وكان مقره بلدة الفاشر ، ويعرف الثانى من هذه الأقسام باسم مديرية عموم وسط السودان ، ويضم مديريات بربر والخرطوم وسنار وناشودة ، وخط الاستواء ، وكان يحكمه أيضا حاكم برتبة مدير عموم وكان مقره بلدة الخرطوم ويعرف الثالث من هذه الأقسام باسم مديرية عموم شرق السودان، ويضم مديريات الناكه وملحقاتها ، وكسلا، والقلايات، واميديب، وسواكن ومصوع وملحقاتها حتى باب المندب ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم، وكان يتخذ مقره في بلدة مصوع ، ويعرف القسم الرابع باسم مديرية عموم هرر ، وملحقاتها ( الأوجادين والجاديورسى ) ويضم أيضا موانى زيلع وبربرة وملحقاتها ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم الذى اتخذ مقره في بلدة هرر . وكان من اختصاص مديرى العموم ، ان يقوم كل منهم بالإشراف على مديرى المديرية التابعة له ، وكذلك الإشراف على مديرى الضبطيات والمجالس العسكرية ، والمحاكم الشرعية ، بالإضافة الى ذلك فانهم كانوا يتولون رئاسة القوات المسلحة ، التى توجد في كل مديرية من المديرية التابعة لأقسامهم .

وكان من اختصاص مدير كل مديرية ان يقوم برئاسة المجالس المحلية ، وأن يعمل على حفظ الأمن والاستقرار بين سكان مديريته ، زيادة على ذلك ، فانه كان عليه أن يعمل على تحسين أحوال الزراعة والتجارة والمواصلات (٢) .

---

(١) تقرير اسماعيل باشا أيوب ، في ٢ صفر عام ١٢٩٧هـ الموافق ٨٠ يوم

(٢) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

وقد زودت كل مديرية من مديريات اى قسم بعدد من الموظفين ، الذين يعملون في الضبطيات وفي المجالس المحلية ، وفي المحاكم الشرعية وفي المجالس العسكرية والضرائب ، فكان من المتبع ان يعين صراف لكل قرية ، وذلك لتقيد حصر الاموال والضرائب المقررة على كل شخص ، وكان على هذا الصراف ايضا ان يقوم بتزويد السكان باستمارات مطبوعة موضحا بها مقدار الضرائب المقررة عليهم ، ومعماد تسديدها . والى جانب الصيارف ، وجد هناك مفتشو الضرائب ، الذين كانوا يقومون من وقت لآخر بمراجعة السجلات والدفاتر الخاصة بتقيد الضرائب ، ثم يقومون بعد كل تنفيذ بكتابة تقرير ، يرفع الى مدير عموم القسم (٣) .

ولكن على الرغم من ذلك ، الا ان هذا التنظيم الادارى لم يستمر طويلا ، يبدو لأنه لم يحقق الهدف المنشود ، وربما يرجع ذلك الى فشل المديرين في تنفيذ ما اوكل اليهم من مهام ، ومن المرجح ان يكون السبب في ذلك راجعا الى قيام الثورة المهديّة فاضطرت الحكومة المصرية ازاء ذلك ان تعيد تكوين التنظيم الادارى في البلاد من جديد ، بحيث جعلت ادارة جميع البلاد الافريقية الخاضعة للسيادة المصرية ، تحت ادارة نظارة عرفت باسم « نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها » وكان مركز هذه النظارة مدينة القاهرة (٤) وقد عين عبد القادر باشا ناظرا لهذه النظارة ، وحكمدارا لعموم السودان ومن الملاحظ ان هذا النظام ظل يعمل به حتى اجبرت مصر على اخلاء جميع الاقاليم الافريقية . بما في ذلك السودان .

ويزاول التنظيم الادارى المحرى من الأقاليم الانريقية حل محله التنظيم الادارى الذى ادخله المهدي وكان قائما على اساس ان تكون دولته على غرار «دولة الاسلامية الاولى ، فكان المهدي قد اختار لنفسه اربعة من الخلفاء على غرار الخلفاء الراشدين ، لكي يعاونوه ، في ادارة شئون الدولة ،

---

(٣) نفس المصدر .

(٤) محفظة ٤٣ مجلس الوزراء (سودان) صورة امر عام ١٨٨٢م .

ولكى ينجحوا كذلك بعد موته في ادارة البلاد ، وكان المهدي قد عين كل واحد منهم على قسم من جيشه ، وكان لكل منهم علمه الخاص ، فأخذ الخليفة عبد الله ، العلم الأسود ، وأخذ الخليفة على واد الحيلو ، العلم الأحمر ، وأخذ الخليفة محمد الشريف ، العلم الأخضر ، وأخذ محمد المهدي بن السنوسي العلم الأبيض (٥) .

وقد ذكر الدكتور مكى شبكية ، أن المهدي قسم البلاد الى عدد من السمالات ، او المديریات ، وقد جعل على رأس كل منها عاملا او مديرا ، كان يهيمن على الجيش والادارة ، وكان المرجع الأعلى في الشؤون المحلية ، بالإضافة الى ذلك فانه كان يمثل حلقة الاتصال بين الأهالي والخليفة ، وكانت الاوامر والمنشورات ترد اليه من العاصمة ، فيقوم بتنفيذها ، وكان عليه أيضا أن يقوم بحل جميع المشاكل والازمات التي تحدث في مديريته (٦) . وكانت السمالات الكبرى هي دنقلة وبربر وغرب السودان وكسلا ، وكان لكل مدير عدد من المندوبين ، لمساعدته في أعماله الادارية . والى جانبهم وجد عدد من الامراء ، الذين كان عملهم يتركز في حماية ما يسمى بالبوغازات ، فكانت هناك حامية سواردة التي كانت تتمركز في أقصى الشمال ، وحامية الغلابات والقصارف . وكان جنود هذه الحاميات يتساحون بالاسلحة النارية ، وكان جنودها أيضا من السود ، بينما كان اولاد العرب يمثلون الحرس الخاص للخليفة . وكان هؤلاء الجنود يتدربون على الفنون الحربية (٧) . والى جانب هؤلاء جميعا ، وجد عدد من القضاة الذين كانوا يقومون بالفصل في المنازعات ، وكان عليهم أن يعملوا على حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية . وكان دخل الدولة في ظل المندوبين قائما على الفنائم والعشور وزكاة الماشية وضريبة القلال (٨) .

---

Holt. P.M. : The Mahdist State in the Sudan. PP. 261-262 (٥)

(٦) د. مكى شبكية : السودان في ترن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 111. (٧)

(٨) د. مكى شبكية : المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

لم يستمر التنظيم الإداري الذي وضعه المهديون مدة طويلة من الزمن ، بل انتهى هذا النظام بمجرد أن استرد السودان ، من جديد ، في الفترة ما بين ١٨٩٦ ، ١٨٩٩ ، وحل محله نظام آخر جديد ، وضعه المصريون ، بعد أن استقرت الأمور ، واستتب الأمن في البلاد ، فقد قسمت البلاد إلى مديريات والمديريات إلى مأموريات أو مراكز ، قام بأدائها ضباط الجيش المصري من الإنجليز والمصريين .

والى جانب هؤلاء المديرين كان هناك عدد آخر من الموظفين الرسميين ، مثل السكرتير العام ومدير المخبرات والسكرتير القانوني والمالي ومدير التخليط المصري وباش حكيم الطب : ومدير الغابات والزراعة والأراضي ومدير النسكة الحديدية ، ومدير انقل البحري ، ومدير التفراف والبريد وأنجمارك ، وموظف عموم الطب ليطرى ، ورئيس مصلحة عتق الرقيق وناظر مصلحة تنظيم الصيد . وكان هؤلاء جميعا من الضباط الإنجليز باستثناء السكرتير القانوني ، ومدير الغابات والتعليم ، وناظر تنظيم الصيد ، ومدير الزراعة والأراضي ، كانوا جميعا من المصريين العاملين بالجيش المصري في السودان . ويبدو أن هؤلاء كانوا يمثلون رؤساء المصالح الحكومية ، فكانوا هم المسئولين عن شئون مصالحهم أمام حكمدار السودان (٩) .

والى جانبهم وجد عدد من مديري المديريات والمأمورين ، الذين كان عليهم الاهتمام بشئون مديرياتهم ، وكان عليهم أيضا أن يضربوا بحزم على أيدي المخرفين ، وكان المأمورون في مراكزهم يمثلون رؤساء البوليس والقضاة ومسجلي الأراضي (١٠) .

## ٢ - القوانين التشريعية :

كانت الإدارة الجديدة للسودان ، قد أصدرت عدة قوانين كان من شأنها جميعا العمل على تنظيم أحوال البلاد ، وكان من هذه القوانين قانون يقضى بتنظيم دفع ضريبة الأرض الزراعية ، فكان من المتبع عندما يتاخر

---

Offiserc of the Sudan government. op. cit. P. 3. (٩)

(١٠) د. مكي شبكية : المصدر السابق ص ٣١٣ .

مغيب الأرض عن دفع الضريبة المقررة على طيانه ، وتجاوز مدة النذر شهرا ، يقوم في هذه الحالة صراف النامية برفع الأمر الى مفتش تحصيل الضرائب ، أو الى مدير المديرية ، الذى يقوم بدوره باستدعاء صاحب الأرض ، وذلك لتحصيل الضريبة منه ، ولكن في حالة عدم حضوره ، وفي حالة عدم الاستدلال عليه ، تقوم في هذه الحالة المديرية بلمصق ورقة التكلفة الخاصة بمساحة أرض هذا المواطن في القرية ، حتى يتسنى للسكان قراءتها ومعرفة صاحب الأرض . لكى يقوموا بإبلاغه بالذهاب الى القاضى ليوضح له الأسباب التى دفعته الى عدم دفع الضريبة المقررة على طيانه الزراعية ، وإذا اتضح أن محصول أرضه لم يكن كافيا ، ولم يكن هو متعمدا في عدم دفع الضريبة ، ففى هذه الحالة ترفع تضيته الى الحاكم العام للنظر فيها ، وإبداء الرأى ، وأما إذا اتضح أنه كان متعمدا عدم الدفع ، يقوم القاضى في هذه الحالة بإصدار أمر بالحجز عليه . على شرط أن يستثنى من عدا الحجز الملبوسات الضرورية ، لهذا المالك وإزوجته ، ولأولاده ، وكذلك الآلات الزراعية التى يمتلكها والمواشى التى يستخدمها في زراعة أرضه ، وفي هذه الحالة يمنح صاحب الأرض مهلة تصل الى ١٤ يوما وإذا اتضح بعدها أنه غير قادر على دفع الضريبة المقررة يقوم في هذه الحالة بمأمور تحصيل الضرائب ببيع الأشياء الحجوزة عليها ، أو قسم منها ، أى بقدر ما يكفى لسداد قيمة الضريبة المقررة عليه وكذلك مصاريف رسوم الإجراءات التى اتخذت حده ، وكان قد اشترط أيضا أن تباع الأشياء القابلة للتلف فوراً ، وإذا كانت أثمان الأشياء التى بيعت غير كافية ، لسداد المبلغ المطلوب ، ولم توجد أى أشياء أخرى يمكن بيعها ، ففى هذه الحالة ينتظر الى أن يتم نضج المحصول المزروع بهذه الأرض ، وبعد جنيهه يباع كله بالزاد الطنى أو جزء منه ، على حسب مايكفى لسداد الضريبة ، وفي حالة عدم كفايته لسداد هذه الضريبة ، يقوم المدير ببيع المواشى المستثناه من الحجز ، فإذا لم تسدد الضريبة بعد ذلك يقوم المدير ببيع أرض هذا المراتن ، بالزاد الطنى ، وكان قد تقرر قبل بيع الأرض ، أن يمنح صاحبها مهلة شهرين ، مكى يتمكن من جمع المبلغ المطلوب للمرى ، وفي حالة عدم مقدرة على احضار هذا المبلغ ، يقوم المدير في هذه الحالة ببيع الأرض كما توضح ، وما يتبقى من ثمنها يسلم الى صاحبها ، وإذا حدث تنازع بين أفراد الأسرة

على المبلغ المتبقي ، ترفع في هذه الحالة القضية للقاضي للحكم فيها ( ١١ ) .

وكان من هذه القوانين أيضا ، قانون يقضى بغرض ضريبة على العقارات ( عوائد ) وقد تدرت قيمتها بإيجار شهر في السنة ، وكانت هذه العوائد تدفع على أربعة أقساط ، متساوية ، يدفع الأول منها ، في أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثاني منها في أول يوم من شهر ابريل ، ويدفع الثالث في أول يوم من شهر يوليو ، ويدفع الرابع في أول يوم من شهر أكتوبر ، ودان قد تقرر ان يعفى من هذه العوائد المباني التالية بعد :

— المباني الحكومية والجوامع والكنائس والمحلات التي لايسكنها أصحابها ، والتي لاتزيد قيمتها الإيجارية في السنة عن ٥٠٠ قرشا ، وكذلك المحلات التي تخلو من السكن لمدة ثلاثة أشهر متتالية ، ففى هذه الحالة لايدفع عنها عوائد الا اذا سكنت مرة أخرى .

وكان من المتبع كذلك أن تقوم بتقدير هذه العوائد لجنة مؤلفة من ستة أشخاص كان من بينهم ثلاثة من موظفى الحكومة ، والذين كانوا يعينون بمعرفة المدير ، واما الثلاثة الأخرى فكانوا ينتخبون من قائمة مشتملة على اثنى عشر عضوا من أصحاب العقارات ، التي تقرر أن يدفع عنها ضرائب ( عوائد ) وكان هؤلاء الاثنى عشر شخصا ينتخبون بمعرفة أصحاب العقارات ، وكان من المتبع ايضا بعد تقدير القيمة الإيجارية للعقارات ، أن تقوم اللجنة بنشر هذه القيمة الإيجارية في جداول توزع في شهر ديسمبر من كل عام في أنحاء كل مدينة ، وكان يدرج في هذه الجداول جميع المباني الجديدة ، التي تم تقدير قيمتها الإيجارية ، وكذلك القيمة الإيجارية للمباني ، التي لم يسبق تقديرها ، وكان من المتبع أنه عندما يقوم بإبلاغ صاحب العقار بإجراء بعض التعديلات في مبانيه ، ففى هذه الحالة يقوم بإبلاغ المديرية بذلك ، وذلك قبل مضى يوم ٣٠ من شهر نوفمبر من العام التالى ، وكان من يخالف ذلك يعاقب بغرامة مالية ، لايتجاوز عوائد سنة واحدة وفي حالة تأخر

---

(١١) محظنة ٢٦ — مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الأرض

عام ١٨٩٩م .

المالك عن دفع قسم من عوائده ، ففي هذه الحالة يجوز تحصيل المتأخر منه ، عن طريق القضاء . وفي حالة ما يتأخر أى صاحب عقار عن دفع العوائد المقررة عليه ، وذلك لانه غير معروف للصراف أو لمفتشى الضرائب ، ففي هذه الحالة يجوز لمدير المديرية أن يعلن الساكن بأن يقوم بدفع قيمة العوائد المقررة على العقار ، الذى يقطنه الى خزينة الدولة ( ١٢ ) .

وكان منها أيضا قانون الجمارك الذى كان يقضى بأخذ ضريبة على المراكب التى تسير فى النيل وخاصة فى بلاد السودان ، وقد قدرت قيمة هذه الضريبة بواقع قرشين على كل أردب من حمولة المركب ، وكانت قيمة هذه الضريبة تدفع على قسطين ، يدفع أحدهما فى أول يناير ، ويدفع الثانى فى أول يوم من شهر يوليو من كل عام ، وكان يعفى من هذه الضرائب المراكب الحكومية والمعديات الحائزة على رخص ، والمراكب المصرية التى تتجه الى السودان ، وكان يجوز دفع هذه الضرائب ( العوائد ) فى أية مديرية من المديرية التى تمر المركب من خلالها ، بحيث تحصل بعد الدفع على اذن ينفذ تسديدها لقيمة الضريبة ( ايصال دفع ) ، وكان من المتبع كذلك فى حالة فقدان المركب لهذا الاذن ، أن تحصل على اذن آخر ( بدل فاقد ) فى نظير دفع رسوم قدرها خمسة قروش ، وكان على ربان المركب أن يبرز الرخصة الخاصة بمركبه كلما طلب منه ذلك ، أما اذا رفض أن يبرز هذه الرخصة ، فان ذلك يعنى أن المركب لم تسدد الجمارك الخاصة بها ، وكان مدير كل مديرية يقوم بالتفتيش على المراكب التى تمر من خلال مديريته ، وذلك لضبط المخالف منها ، وكانت المدة المقررة لضبط أى مركب ، أن يكون مر عليها أكثر من شهر دون أن يدفع ربانها الضرائب المقررة عليها ، وفي هذه الحالة يكون للمدير الحق فى توقيع غرامة على المركب لانتجاوز ثلاثة اضعاف الضرائب المتأخرة ، وكان لايسمح للمركب بمغادرة الميناء التى رست فيه ، الا بعد سدادها لقيمة هذه الغرامة ، واذا اتضح فيما بعد أن المركب كانت قد سددت ما عليها من ضرائب ، ففي هذه الحالة ، ترد قيمة الغرامة الى ربان المركب ، بعد خصم قيمة الرخصة الجديدة ، وأما اذا

---

(١٢) نفس المصدر : تاتون عوائد الابنية عام ١٨٩٩م .

تأخر ريان المركب مدة ٣ شهور عن دفع الغرامة ، ففى هذه الحالة يقوم مدير المديرية ببيع المركب بالزاد العلى ، بعد خصم تكاليف الضبط ومصاريف البيع وقيمة الغرامة ، وما تبقى من ثمن البيع يسلم الى صاحب المركب، واذ لم يظهر اصحاب حقيقيون لهذه المركب ، ففى هذه الحالة يحفظ ثمن المركب طرف المدير لمدة ٣٠ يوما (١٣) ، بعدها تعرض قضية هذه المركب على القضاء ، وذلك للنظر فيها واتخاذ ما يلزم اتخاذه من اجراءات .

وكان منها ايضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على الصمغ وريش النعام والعاج ، وقد تقرر ان تكون قيمة هذه الضريبة ٢٠٪ من ثمن الكمية التى تحملها المركب ، واشترط ان تحصل قيمة هذه الضريبة عند اول محطة جمرك تصل اليها المركب واشترط ايضا ان يكون هذا المكان مزود بميزان لوزن البضائع ، وكان لصاحب البضائع الحق فى دفع قيمة الضريبة الجمركية ، أما عينا واما نقدا ، وكان قد تقرر أنه فى حالة عدم دفع قيمة هذه الضريبة ، تصادر البضائع لجانب الحكومة ولايفرج عنها ، الا بعد تسديد الرسوم الجمركية المثرة (١٤) .

وكان من هذه القوانين كذلك ، قانون يقضى بضرورة ترخيص الأسلحة النارية ، وخاصة ، للاشخاص الذين يرغبون فى احراز هذه الأسلحة ، وكان من يخالف ذلك ، يعاقب بغرامة لانتجايز ٢٠٠ قرشا ، أو بالسجن لمدة شهرين أو بالعقوبتين معا ، وكان يستثنى من شرط الحصول على ترخيص، أفراد القوات المسلحة ، وكان لسلطة الحكومة الحق فى مصادرة اية اسلحة تضبط غير مرخصة ، وكانت مدة الرخصة عاما يبتدىء من أول يناير ، وينتهى فى ٣١ ديسمبر من نفس العام ، وكان لايقع تحت طائلة القانون كل من يجدد رخصة سلاحه فى يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالى وكانت الرسوم المقررة على ذلك ٥٠ قرشا بالنسبة للبندية ، ٢٥ قرشا بالنسبة للمسدس (١٥) .

- 
- (١٣) نفس المصدر ، قانون عوائد المراكب عام ١٨٩٩م .  
(١٤) محافظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الصمغ وريش النعام قانون عام ١٨٩٩م .  
(١٥) نفس المصدر : قانون استعمال الاسلحة النارية عام ١٨٩٩م .

وكان منها أيضا قانون يقضى بضرورة حصول الباعة المتجولين على تراخيص تخول لهم حرية الانجار في أية سلعة تجارية ، في مقابل دفعهم رسوما هراوح قيمتها فيما بين ٧٥ ، ١٠٠ قرشاً ، وكانت مدة الرخصة تنتهى في ٣١ ديسمبر من كل عام ، ولكن اذا جددت في يوم ١٤ من شهر يناير من السنة التالية فلا يعتبر صاحب هذه الرخصة مخالفاً ، وكان من المتبع بالنسبة للرخص التى يستخرجها صاحبها في أول يوم من شهر يوليو أن يدنع عنها ، نصف رسوم تلك السنة ، وقد بلغت قيمة الغرامة التى كانت توتع على المخالفين خمسين قرشاً ، وكان للقاضى والمدير المديرية الحق في القاء القبض على المخالفين (١٦) .

ومنها أيضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على قطعان الماشية ، والأبل والأغنام والماعز فكان قد تقرر أن تدنع هذه الضرائب سنويا ، وقد تراوحت قيمتها فيما بين ٣٪ من قيمة ائمان الجمال ، والماشى ، ٨٪ من قيمة ائمان الأغنام والماعز ، وكان قد تقرر أن تدنع قيمة هذه الضرائب ، أما نوعا ، وأما نفدا ، ففى حالة دفعها عينا ، يجب في هذه الحالة أن تكون الدواب المأخوذة كضريبة صغيرة السن ، قوية الجسم ، وقد استثنى من هذه الضريبة الإبقار التى تستخدم في الأعمال الزراعية ، وفي حالة تأخر صاحب القطيع عن دفع قيمة الضرائب المقررة عليه ، وتجاوز تأخره ، ثلاثين يوما ، ففى هذه الحالة يعاقب بدفع ثلاثة أضعاف قيمة عدد الدواب ، التى كان مقررا له أن يدفعها أو ما يعادل قيمة ائمانها نقدا ، وكانت هذه العقوبة توتع بمعرفة مدير المديرية ، أو بمعرفة احد القضاة ، الذين يفوضون في هذا الخصوص ، وكان من حق صاحب القطيع أن يرفع في خلال سبعة أيام تظلما مكتوبا ضد الحكومة الى مدير المديرية وذلك للنظر في تظلمه (١٧) .

وكان منها كذلك قانون يقضى بعدم الاتجار في المشروبات الروحية ،

---

(١٦) نفس المصدر : قانون الباعة المتجولين عام ١٨٩٩م .

(١٧) نفس المصدر : قانون عوائد القطمان عام ١٨٩٩م .

إلا بعد حصول التاجر على ترخيص يخول له ذلك ، وكان كل من يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه مصري ، بالإضافة إلى مصادرة ما يملكه من خمر ، وقد تقرر أن يكون رسم الرخصة ٥٠ جنيها مصريا ، تدفع على مسطين متساويين بحيث يدفع أحدهما في أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثاني في أول يوم من شهر يوليو من نفس السنة ، وقد تقرر أيضا أن تنتهي مدة الرخصة في يوم ٣١ من شهر ديسمبر من كل عام ، ولايعتبر صاحب الرخصة مخالفا إذا جدد رخصته في يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالي ، وقد نص هذا القانون كذلك على أنه في حالة رغبة الشخص في بيع الخمر في زجاجات ، أو في صناديق ، أو في أكثر من محل فعليه أن يحصل على الرخصة من الحاكم العام ، وكان في الامكان نقل الرخصة من شخص لآخر ، دون دفع أية رسوم جديدة (١٨) .

وكان من هذه القوانين ، قانون يقضى بتنظيم عمل السودانيين ، في الجيش المصري في السودان ، وكان قد اشترط أن يكون المتقدمون لشغل مثل هذه الوظائف من أصل سوداني ، ومن خريجي المدرسة الحربية الموجودة بالخرطوم ، أو يكونوا من التابعين لإدارة المعارف بالسودان ، وكان يستثنى من هذه القاعدة الصولات ( المساعدون ) والبلوكات أمناء ، وكان قد اشترط أن تتضمن مسوغات التعيين المستندات التالية بعد : —

— شهادة حسن الاخلاق ( السر والسلوك )

— شهادة الجنسية .

— شهادة طبية تثبت صلاحية المتقدم للوظيفة .

— شهادة الميلاد .

وكان من المتبع أن يظل الموظف الجديد ، تحت الاختبار مدة عام ، وكان يجوز اطالة هذه المدة الى عامين ، يمكن بعدها تثبيت الموظف أو فصله

---

(١٨) محظنة ٢٦ مجلس الوزراء ( السودان ) قانون تحريم الخمر عام

١٨٩٩م .

من العمل في حالة عدم صلاحيته لشغل هذه الوظيفة ، ويكون ذلك بأمر سردار الجيش ، وقد انقسم هؤلاء الموظفون الى ثلاثة اقسام .

موظفون من الدرجة الاولى ، وهم الذين اتموا الدراسة المقررة بالمدسة الثانوية ، أو بالمدسة الحربية بالخرطوم .

— موظفون من الدرجة الثانية ، وهم الذين اتموا بنجاح دراسة السنة الثانية بالمدسة الثانوية ، ويضاف اليهم صولات الجيش .

— موظفون من الدرجة الثالثة ، وهم الذين اتموا دراسة السنوات الأربع بالمدسة الابتدائية ، بالاضافة الى بلوكات ابناء الجيش السابقين .

وكان من المتبع أن لايرقى الموظف من وظيفة الى أخرى ، الا بعد مضي سنتين على تعيينه ، وكان للموظف الحق في حصوله على اجازة سنوية مدتها ٣٠ يوما ، واجازة مرضية بنصف مرتب لمدة شهرين (١٩) .

## ٢ - القضاء :

يعتبر نظام القضاء الذي ادخله المصريون في البلدان الافريقية ، نمرنجا فريدا من نوعه ، والسبب في ذلك يرجع الى أن هذه البلاد كانت لاتعرف هذا النوع من القضاء ، فكان القضاء السائد فيها يتمثل في عقد المجالس القبلية التي كانت تعتمد من وقت لآخر ، وذلك لمناقشة المشاكل والمنازعات التي تحدث بين افراد القبيلة أو بينها وبين افراد القبائل الأخرى ، فكان شيخ القبيلة يمثل بالنسبة لهذه المجالس الحاكم والقاضي ، فكان يحكم على حسب ما يترأى له من أهواء ، دون ضوابط أو قواعد قانونية .

ولكن حينما خضعت هذه البلاد الافريقية ، للسيادة المصرية أنشئ فيها ، عدد من المحاكم الشرعية ، ومجالس الشورى في كل من مدينتي الخرطوم

---

(١٩) محظنة ٢٥ مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول ابناء السودان الى الخدمة بالجيش المصرى في السودان .

والتاكة ، كما انشئت بها المحاكم الخصوصية ، في كل من سواكن ومصوع .

لم يستمر العمل بهذا النوع من القضاء مدة طويلة من الزمن ، فقد انتهى بعد قيام الثورة المهدية في السودان ، وادخل المهديون بدلا منه ، نوعا جديدا من القضاء ، تمثل في تعيين أحد الفقهاء ، في وظيفة قاض وذلك للانصل في القضايا التي تعرض عليه ، طبقا لما تنص به الشريعة الاسلامية ، وعلى حسب ما تقتضى به منشورات المهدي التي كانت تصدر من وقت لآخر . وكان من هؤلاء الفقهاء ، الذين تولوا أمر القضاء في دولة المهدي ، القاضي الشيخ أحمد ، الذي كان يؤمن ايمانا عميقا بمبادئ المهدي واستمر هذا - القاضي في ممارسة وظيفته ، حتى اشييع عنه أنه يتقاضى الرشوة ، فزج به في السجن ، وظل به حتى توفي ، ومن بعده تولى هذا المنصب الشيخ الحسين الزهراء والذي كان ذا رأى مستقل ، فكان يعمل على حسب ما تقتضى به الشريعة الاسلامية ، لا على حسب المنشورات المهدية ، فادى به ذلك انى أن زج في السجن وظل به حتى مات ، ومن بعده عين الخليفة ١٦ قاضيا ، وذلك للفصل في المنازعات التي تحدث بين الناس ، وكان من تعليمات الخليفة أن يكون الخصوم متساوين أمام القانون ، بحيث لا تعلق مرتبة احدهم على الآخر ، فلا يجلس احدهم على فراش ، ويجلس الآخر على الأرض ، بل يجلس الخصمان على مقعد واحد (٢٠) .

وكان من المتبع ان يحكم القضاة على حسب ما تقتضى به الشريعة الاسلامية ، وكان القاضي يقوم بدراسة أية قضية دون تحيز ، فكانت احدى النساء قد قدمت شكوى ضد زوجها بحجة انه ضربها ، وكانت تطلب الطلاق في هذه الشكوى ، ولكن بعد ان فحصها القاضي تبين أنها لاتستند على حجج صحيحة فرفضها (٢١) .

لم يستمر هذا النظام مدة طويلة من الزمن فقد انتهى باسترداد السودان مرة ثانية ، واخضاعه للسيادة المصرية ، وكان النظام القضائي الذي وضعه

(٢٠) د. مكي شببكة ، السودان عبر القرون ، المصدر السابق ص ٣٦٩

Holt. P.M. : The Mahdist State. op. cit. P. 261. (٢١)

المصريون في هذه الفترة يتلخص في أن الجرائم كان يتم الحكم فيها في المديرية  
أنتى أرتكبت فيها ، فالصغيرة منها تعرض أمام قاضي يجلس بمفرده ، والكبيرة  
منها كانت تعرض أمام ثلاثة من القضاة . وكانت هذه المحكمة تسمى محكمة  
مديرية أو محكمة مركزية صغرى ، وكان يرأسها مدير أو موظف آخر  
كبير له سلطة القاضي ، وفيما عدا القضايا البسيطة ، فكلها قد تستأنف  
إلى محاكم أعلى ، وكان للحاكم العام الحق في إعادة النظر في كل قضية . أما  
القضايا المدنية فكان يقضى فيها بموجب لائحة سنت خصيما لذلك . أما  
المحاكم الشرعية في المديرية فكانت تعالج قضايا الأحوال الشخصية  
بين المسلمين . (٢٢)

ويبدو أن السكرتير القانوني في الحكمدارية كان بمثابة وزيراً للعدل ،  
فكان عليه أن يشرف على النواحي القضائية في البلاد بالإضافة إلى إصدار  
التشريعات اللازمة لتنظيم العمل القضائي في البلاد . (٢٣)

#### ٤ - الأمن :

عمدت الحكومة المصرية في هذه الفترة على أن تدعم الأمن في ربوع  
الأقاليم الأفريقية ، وذلك باستخدام قوات الجيش ، التي كانت تتمركز في  
هذه الأقاليم ، والتي كانت تتولى حماية الأمن في البلاد ، وذلك بالثناء القبض  
على اللصوص ، والمتمردين ، إلى جانب الدفاع عن حدود الدولة ، وصد  
أى هجوم خارجي تتعرض له الأقاليم المصرية في أفريقيا ، فكان من  
المتبع أن توزع قوات الجيش على جميع الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر ، على  
حسب أهمية كل منها ، فالأقاليم الواسع المساحة ، كانت ترسل إليه قوات  
كبيرة من الجيش ، بينما الأقاليم صغر المساحة والقليل السكان ، كانت  
ترسل إليه بالطبع قوات عسكرية قليلة العدد . ففي عام ١٨٨٠ م ، بلغت  
القوة العسكرية المصرية في الأقاليم الأفريقية ٢٤٥٠٠ جندي ، كانوا موزعين  
على النحو التالي : -

(٢٢) د . مكى شبيكة : السودان في قرن : المصدر السابق ص ٣١٤ .

(٢٣) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 3.

- ١٢ر٠٠٠ جندي بضباطهم من جنود البيادة .
- ١٠٠٠ جندي من جنود المهندسين .
- ١١ر١٠٠ جندي من جنود الطويجية .
- ٤٠٠٠ من جنود الباشبوزق .

وقد سلح جنود البيادة بالبنادق الراهنتون ، بالإضافة الى تزويد كل جندي بـ ٢٠٠ من الطلقات ، بقزمه ، وبكوريك ، وبكمية من المؤن والمهمات . (٢٤)

وفيماء بعد تقرر أن يزداد عدد القوات العسكرية المصرية ، في البلدان الافريقية ، من ٢٤٥٠٠ جندي عام ١٨٨٠ الى ٣٩٠٥٨ جندي عام ١٨٨١ م ، فربما يرجع السبب في هذه الزيادة الى قيام الثورة المهديية في السودان ، وربما يرجع ايضا الى تدعيم القوة العسكرية في هذه البلاد .

والى جانب تدعيم مصر لقواتها العسكرية المنشرة في الاقاليم المصرية في افريقيا ، فقد شيدت لها الاستحكامات والحصون والمعسكرات ، كما مهدت اليها الطرق التي تستخدمها أثناء تقدمها من مكان لآخر ، وكان من اختصاص هذه القوات كما ذكرت من قبل ، أن تقوم بالقضاء على الاضطرابات الداخلية ، الى جانب قيامها بنشر الأمن في ربوع البلاد ، وذلك بتطهيرها من اللصوص وقطاع الطرق ، وقد نجحت هذه القوات الى حد كبير في هذه الناحية ، كما لعبت دورا هاما في حماية حدود الدولة ويتضح ذلك في محاربتها لقوات الدراويش ، وخاصة في أثناء استرداد السودان ، فقد هزمتها في مواقع عديدة . (٢٥)

#### ٥ — التعليم :

استمرت المدارس التي انشأتها مصر في السودان في الفترة السابقة

- (٢٤) تقرير اسماعيل باشا ايوب : المصدر السابق .
- (٢٥) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

على عصر توفيق ، تمارس نشاطها العلمى فى هذه البلدان ، ويتضح ذلك جليا من قراءة أحد الخطب التى ألقيت فى أحد الاحتفالات بمدرسة الخرطوم ، التى كانت تعقد فى نهاية العام الدراسى ، احتفالا بتخريج التلاميذ ، وقد جاء فى إحدى هذه الخطب ما نصه :

« ولما كان من المآثر الحميدة والفوائد الأكدية امتحانكم فى كل عام بحضور الذوات الكرام لتتبين منكم الحقائق ، ويتميز العائق من المائق ، نها هو ذلك اليوم الجليل ، قد حان جنبه ، وتأرجحت لكم رياحينه ، وتشرفتم فيه بمقدم سعادة الحكمدار الجليل عليكم ، وسعاه المشكور اليكم ، ومجمع ذوات كبراء وأعيان وأبراء فياله من يوم تجلت فيه بشائر الأبراح ، وعاد بانس أشهر من الراح للأرواح ، فشمروا فيه عن ساعد الاجتهاد ، واجيبوا عما تسألون فيه بذهن وقاد ، فمن أجاب ناز بحظ موفور ، ورقم بعين الاجلال والسرور فى حمى ساحة الحضرة الخديوية ، والمكارم التوفيقية آدام الله أيامها ونشر بالنصر أعلامها » . (٢٦)

لم يقتصر هذا الاحتفال على سنة بعينها ، بل كان يعقد فى نهاية العام الدراسى من كل عام ، وقد جاء فى إحدى الخطب التى ألقيت فى أحد الاحتفالات أيضا بواسطة أحد التلاميذ ما نصه :

« لما كان الامتحان العام من المآثر المعتادة فى كل عام فما هو قد آن ذلك اليوم الموعد والموسم السعيد المشهود وتشرفتم يا معشر اخوانى التلامذة بمحفل رجاله العظام وعمد دره الباهر ، بالنظام المؤايف من رؤساء الحكومة الكرام وامرائها الفخام والعظماء والعلماء والذوات وأرباب الاحتشام . . . » (٢٧)

واضح من هذين الخطابين مدى اهتمام مصر بنشر التعليم فى البلاد السودانية ، وواضح منها أيضا مدى ما وصل اليه التعليم فى الأقاليم الانريقية ، ومدى ما وصل اليه التلاميذ من تقدم فى دراستهم .

---

(٢٦) د . عبد العزيز أمين عبد الخيد : المصدر السابق ص ٢٠١ .

(٢٧) نفس المصدر ص ٢٠٥ .

وكان من المتبع أن يحضر الاحتفالات السنوية كبار الشخصيات مثل  
الحكمدار ومديرى المديریات ورجال البعثات وقادة الجيش ، وذلك للوقوف  
على مدى ما وصل اليه التعليم فى المدارس السودانية ، فى ظل الإدارة  
المصرية ، ولم يسبق للبلدان السودانية أن شأهدت مثل هذه الاحتفالات قبل  
الوجود المصرى فى هذه البلاد .

ولكن على الرغم من ازدهار هذه النهضة العلمية فى السودان ، التى  
نمت وترعرعت فى ظل الإدارة المصرية ، إلا أنها لم تستمر طويلا ، فقد  
توقفت ، بصفة نهائية عند ما اندلعت الثورة المهدية فى السودان عام ١٨٨١ م  
فقد أغلقت هذه المدارس ، وحرم تلاميذها من تكلمة دراساتهم ، ومن  
المعروف أن الدراويش اقتصرُوا فى مجال التعليم على الكتاتيب أو على مدرسة  
القرية ، كما كانوا يسمونها فى ذلك الوقت ، أو على الخلوة ، التى كان  
التعليم فيها قاصرا على حفظ القرآن ، وتعليم القراءة والكتابة .

لم اعثر على أية وثائق تشير الى استمرار المدارس التى أنشأها مصر  
فى بعض الأقاليم السودانية ، فى ممارسة مهمتها ، كما لم أجد فى بعض  
المراجع ما يشير الى ذلك .

ولكن بعد أن استرد السودان ، وحكم حكما ثنائيا بين مصر  
وبريطانيا ، أعيد بالتالى فتح المدارس من جديد ، فقد أعيد فتح مدرسة  
الخرطوم وأم درمان وحلفا وسواكن ، الى جانب فتح الكتاتيب ، أو ما يسمى  
بمدارس القرى التى كان يتعلم التلاميذ فيها القراءة والكتابة ومبادئ  
الحساب .

وكانت المدارس التى أعيد فتحها بعد استرداد السودان ، يتم  
التدريس فيها باللغة العربية ، وفيما بعد أدخلت اللغة الانجليزية ، ولقد  
أسهمت هذه المدارس بنصيب وافر فى تعليم عدد كبير من أبناء السودان  
الذين عملوا فى الوظائف الصغيرة ، وأسهموا بذلك فى خدمة بلادهم . (٢٨)

---

Officers of the Sudan government. op. cit. P. 11. (٢٨)

والى جانب هذه المدارس ، فقد أنشئت كلية عرفت باسم كلية غردون  
التي بلغت جملة تكاليفها ١٠٠.٠٠٠ ر. م. جنيه مصرى ، وكان يدخلها تلاميذ  
المدارس التوجيهية ، وبلغ عدد تلاميذها في بداية القرن العشرين ١٥٠  
تلميذا ، وكان الفرض من انشائها هو تزويد السودان بما يلزمه من المدرسين  
والتضاة (٢٩) .

وقد تقدم التعليم في السودان الشمالى ، وبصفة خاصة بعد عام  
١٨٩٨ م ، فقد أنشئت كلية غردون ، الى جانب العديد من المدارس الفنية  
والمدارس الأخرى ، في القرى والمدن ، بينما لم يحظ الجنوب بهذه النهضة  
العلمية ، فقد اقتصر التعليم فيه على ما تقوم به البعثات التبشيرية . (٣٠)

وقد ذكر حاكم عام السودان أن عدد الكتاتيب في السودان الشمالى  
بلغ ١٠٠ من هذه الكتاتيب ، التي كان الأطفال يتعلمون فيها القراءة والكتابة ،  
وحفظ القرآن .

وقد تمخضت النهضة التعليمية في السودان ، عن وجود ستة نماذج  
من المدارس ، هى الخلوات والمدارس الابتدائية ، والمتوسطة ،  
والمدارس الفنية ، ومدارس البنات الابتدائية . (٣١)

ويمكن القول بأن مصر لعبت دورا ايجابيا ، لا يمكن انكاره ، في مجال  
النهضة العلمية في السودان والبلدان الأفريقية الأخرى .

## ٦ - الصحة :

عرفنا في الباب السابق ان الحكومة المصرية ، اهتمت بالشئون  
الصحية ، في جميع الأقاليم الأفريقية ، وكانت تهدف من وراء ذلك فيما يبدو

Ibid. P. 11.

(٢٩)

Audrey Butt : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and  
Uganda. P. 21.

Govern. G. : The Anglo-Egyptian Sudan from within. (٣١)  
P. 343.

الى تحقيق غرضين ، اولهما حماية جنودهما من الامراض الفتاكة المنتشرة في هذه البلدان ، وثانيهما معالجة المرضى من رعاياها في الأقاليم الأفريقية ، بالإضافة الى القضاء على الأمراض المتوطنة ، ولم تقف النهضة عند حد معين ، بل نجد أن مصر واصلت اهتمامها بالشئون الصحية في عهد الخديو تونيق . (٣٢)

وقدمت الإدارة المصرية في هذه الفترة ، من أن تنشئ المستشفيات ، في معظم البلدان الأفريقية ، التي خضعت للإدارة المصرية ، على الرغم من نقص رأس المال الذي وقف عقبة ، أمام الخدمات الطبية الملائمة . (٣٣)

وعلى كل حال فإن هذا العمل يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، لأن بلاد السودان ، وغيرها من البلدان الأفريقية الأخرى كانت لا تعرف نظام المستشفيات ، قبل الوجود المصرى ، وكان من نتائج هذا العمل ان أمكن الى حد كبير أو على أقل تقدير تجنب البلاد من أخطار الأمراض المتوطنة ، التي كانت في الماضى تنضى على اعداد كبيرة من السكان ، وكان يؤثر ذلك بالتالى في حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية .

---

(٣٢) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

Officers of the Sudan government. op. cit. P. 21. (٣٣)



## الفصل السابع عشر

### علاقة مصر بالدول الأوربية في أفريقيا

كانت لمصر علاقات مع بعض الدول في هذه الفترة ، مثل بريطانيا وفرنسا ، وتركيا . وكانت هذه العلاقات بالنسبة لمصر تختلف من دولة الى اخرى ، بينما كانت هذه العلاقات تكاد تكون متشابهة فيما بين هذه الدول ، بعضها البعض . وسوف أتناول في الحديث علاقة كل دولة بمصر ، ومدى ما وصلت اليه هذه العلاقة من تطور

#### ١ - إيطاليا :

ترجع علاقة مصر بايطاليا في أفريقيا في هذه الفترة ، الى عام ١٨٧٩ م ، ففي هذا العام ارسلت ايطاليا سفينة حربية تسمى اسبلوراتو ، وهى احدى قطع الأسطول البحرى الايطالى الى عصب (١) مارة في طريقها بيورسعيد ومخا في اليمن . وهناك شرع ضباط هذه السفينة في انشاء ميناء

---

(١) كانت عصب عبارة عن منطقة مكتشفة ، تقع بالقرب من منطقة سننتيار ، ويبلغ طول ساحلها ٥٠ ميلا تقريبا ، ويوجد بها عدد من الجزر الكبيرة والصغيرة ، وكانت جميعها خالية من السكان ، وكان يوجد بها اسكتان بنيت احدهما بالأحجار ، وبنيت الأخرى ، بعدد من الواح الخشب ، وكانت كل أسكلة منها تمتد في البحر الى مسافة ٣٥ مترا ، ويبلغ عرضها ٣ متر ، وكان يوجد بعصب أيضا خمسة منازل مبنية من الحجر ، وعشرة فوكولات ، وتبلغ المساحة المقام عليها هذه المباني ٧٠٠٠ متر مربع ، ويوجد بها بعض اشجار الدوم والسنط ، ويخرج منها طريقان ، يصل احدهما الى ببلول ومصوع ، ويصل الآخر الى رهيفة ، وابوك وتجره وأوسة ، وينقسم السكان في عصب الى قسمين : قسم يقطن الساحل ، وآخر يقطن الجبال ، وكان سكان الجبال أحسن حالا عن غيرهم .

في خليج عصب لربطها بخا بخط ملاحى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى السفن الايطالية برحلة اسبوعية بين هذين المينائين ، ويقال ان اختيار مصب كميناء يرجع الى احد اعضاء الجمعية الجغرافية الايطالية . الذى زارها في مدة سابقة على هذه الفترة . (٢)

وقد تمكن الايطاليون في عام ١٨٨٠م من شراء المنطقة الواقعة الى الشمال من عصب، والتي تبتدىء من رأس لوما وحتى مصب خور الماربا القريب من قرية مارجيليتة ، وفي نفس السنة تمكنوا أيضا من مد نفوذهم من رأس لوما الى رأس دارما ، وقد شمل عدد الايطاليون الذين سكنوا عصب في عام ١٨٨٠ م ، كل من الخواجة سابيتو وزوجته ، وخدمه ، بالإضافة الى ١٢ جنديا ، كانوا عبارة عن طاقم الوابور الايطالى الحربي ، المسمى فينوراموسكا ، وكان يعتبر هذا العدد مقدمة لما سيأتى من الايطاليين فيما بعد ، وكان الخواجة سابيتو قد ذكر لأحد مستخدمي محافظة مصوع بأنه وزملاءه ينتظرون مجيء المهمات ، والأدوات اللازمة للأبنية المزمع انشاؤها في عصب ، حتى تصبح ميناءا جيدا .

ولكن لما علمت مصر بوجود هؤلاء الأشخاص الايطاليين في عصب وبيلول اتخذت بعض الاجراءات التى تحول دون تمكنهم من الاستمرار فيها ، وكان من هذه الاجراءات ان خصصت وابورين حربيين لمراقبة سواحل البحر الاحمر الغربية ، فكان الوابور الاول يقوم بمراقبة الساحل من القصر وحتى مصوع . وكان الثانى يقوم بمراقبة الساحل فيما بين مصوع وبربرة (٢) بالإضافة الى تعيين اثنين من أبناء أبو بكر شحيم ، وذلك لمراقبة تحركات هؤلاء الايطاليين ، فعين احدهما لملاحظة المنطقة الممتدة من حدود رهيطه ، وحتى تجرة ، وعين الثانى لمراقبة المنطقة الواقعة بين زيلع وبلهار .

وفي نفس الوقت قام الايطاليون الذين استقروا في عصب بتأسيس

(٢) محافظة ١٦٢ — وثيقة ٣٦ عابدين عام ١٨٧٩ م .

(٣) محافظة ١١١ ، المصدر السابق ، تقرير على رضا في ١٩ صفر

١٢٩٨ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

لومبانية لهم في هذه البلاد ، ودليلنا على ذلك ، ان الخديو توفيق ، طلب من على رضا محافظ سواحل البحر الأحمر ، ان يتحرى عن الاعمال التى قامت بها هذه القومبانية ، بالاضافة الى معرفة المنطقة التى تم احتلالها بواسطتها، وذلك لعمل اللازم نحو طرد الايطاليين من هذه الجهات ، كما طلب منه أيضا المحافظة على املاك مصر في تلك البلدان .

يبدو ان الاجراءات التى اتخذتها مصر ضد التوسع الايطالى في عصب، لم تأت بنتيجة تذكر ، والدليل على ذلك أن محافظ عموم سواحل البحر الأحمر اخبر الخديو بأن عددا من الايطاليين قدموا من مصوع بطريق البر الى ميناء بيلول وكانوا يركبون عددا من الجمال والحمر والبغال، وهناك في بيلول اقاموا خيامهم ، بجوار بئر من الماء ، بعد ذلك قام جنودهم بالتجول في داخلية البلاد ، لاكتشاف المناطق المحيطة بها ، وقد اخبروا شيخها بأن المنطقة المتدة من بلدهم وحتى عصب أصبحت ملكا للحكومة الايطالية وأضافوا بأن لهم للحق في التجول فيها كيفما شاءوا ، وحذروا شيخ البلدة والأهالى من التعرض لهم . ولم يمض وقت طويل ، الا وحضر وابور ايطالى الى بيلول ، ونزل منه عدد من الايطاليين ، يقدر بحوالى خمسين شخصا ، وبعد ذلك توجهوا الى الشيخ برهان محمد شيخ رهيفة، وأفهبوه بأنهم يريدون التوجه الى الشيخ محمد حنقلى ، شيخ احدى القبائل الحبشية (٤) ، ومن المعروف أن هؤلاء الايطاليين قد اغتيلوا بواسطة رجال القبائل الافريقية .

ولكن عند ما علمت مصر بوصول هؤلاء الايطاليين الى بيلول ، طلبت في ٢٢ مايو عام ١٨٨١ م ، من محافظها في مصوع ، أن يمنعهم من احتلالها ، وأن يرسل اليها عددا من الجنود لحمايتها وتدعيم نفوذ الحكومة الخديوية فيها وأخبرته أيضا أنه في حالة معارضة هؤلاء الايطاليين لهذه الاجراءات ، يقوم باحاطة الحكومة المصرية بذلك ، حتى يتسنى لها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بطردهم من بيلول . (٥)

(٤) محفظة ٦ مجلس الوزراء (سودان ) ملف ٧ مكتبة من محافظ عموم سواحل البحر الأحمر عام ١٨٨٠ م .

(٥) نفس المصدر ، صورة تفراف محافظ مصوع الى الخديوية في ١٩ مايو ١٨٨١ م .

يبدو أن إيطاليا لم تكثر بأجراءات الحكومة المصرية ، فقد انتهزت فرصة مقتل عدد من أبنائها (٦) فأعلنت على أثره ضم رهيفة الى حوزتها ، وقررت منع المصريين من الدخول اليها (٧) .

وقد علت إيطاليا احتلالها لعصب وبيلول ورهيفة ، بأن هذه المناطق ليست ملكا لتركيا أو مصر ، بل أنها مناطق مهجورة ، ويتضح ذلك من الخطاب ، الذي أرسلته الى مصر عام ١٨٨٢ م ، والذي جاء فيه ما نصه :

« أن مصر لما وضعت يدها على هذه المناطق ( عصب وبيلول ورهيفة ) ظلت مهجورة حتى وضعت إيطاليا يدها عليها ، وأنه من الأفضل أن تقبل حكومة مصر عقد معاهدة مع إيطاليا ، فلم يعد هذا تنازلا من جانبها ، على قطعة أرض من املاكها ، بل يكون هذا ، أمرا يعود بالفائدة عليها ، فإيطاليا سوف تتر للحكومة المصرية بحق التملك للجزء الباقي من الساحل الغربي للبحر الأحمر ، سواء كان ذلك في شمال أو جنوب عصب ، وهذا أمر لم يسبق الاقرار به من أحد ما ، وسوف يتحقق لمصر أيضا ، عدم خوفها من الآن فصاعدا ، من مبيع أراض جديدة في تلك الجهات ، وما يترتب على ذلك من أضرار لسياسة الحكومة المصرية في تلك البلاد ، وأن إيطاليا لن تتنازل عن الأراضي الخاصة بها ، بجهة عصب مهما كانت الأسباب ، فعلى الحكومة المصرية ، أن تقبل المساواة القائمة على المحبة ، وعلى هذا يجب عقد معاهدة بين الدولتين لانهاء المشاكل القائمة بينهما » . (٨) يتضح من هذا الخطاب أن إيطاليا لم تعترف بالوجود المصرى في هذه الجهات .

(٦) بلغ عدد الايطاليين الذين قتلوا ثمانية عشر شخصا ، وكانت الحكومة المصرية ، قد ألقت القبض على كل من محمد بن حنقلة ، واكتيو محمد ، وسعد أبو بكر ، والخواجة كوينتو ، وذلك لمحاكمتهم ، على ما نسب اليهم من تهم خاصة بمقتل الايطاليين ، وقد أفرج عن سعد أبى بكر ، الذى حصل على تعويض قدره ٢٠٠ جنيه مصرى ، نظرا تعطيل تجارته .

(٧) المصدر السابق ، خطاب الى نظارة الداخلية .

(٨) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، في القرن التاسع

عشر ، ص ص ١٦٥ — ١٦٦ .

وفي نفس الوقت رفضت مصر أن تستجيب الى مطالب ايطاليا الخاصة  
بمعدت معاهدة صلح بين الدولتين مما دفع ذلك ايطاليا الى مواصلة توسعها  
في افريقيا الشرقية على حساب الاملاك المصرية ، ففي يناير عام ١٨٨٥ م  
أعلنت احتلالها لبيروت ، وطردت الحامية المصرية منها ، بعد أن جردتها من  
السلاح ، وفي فبراير من نفس العام ، وبالاتفاق مع إنجلترا ، أعلنت احتلالها  
لمصوع ، وبسطت حمايتها عليها ، وفي ديسمبر من نفس العام دخل  
الايطاليون مصوع ، وطردوا الحامية المصرية ، المسكرة فيها ، واستولوا  
على مخازن الذخيرة والمهمات ، وقد انتقل الموظفون الذين كانوا يعملون في  
خدمة الحكومة المصرية ، للعمل في خدمة الايطاليين ، وكان مجلس النظار  
قد رفض منحهم معاشات ، مع انه منح معاشات الى ارامل الجنود الذين  
قتلوا في المعارك ، وذلك بواقع سبع جنيهات لكل أرملة ، وكان أربع من  
هؤلاء النساء (٥٥) قد طلبن السماح لهن بالسفر الى مصوع ، على شرط  
أن تتحمل الحكومة المصرية مصاريف نقلهم .

لم تقف أطماع ايطاليا عند هذا الحد ، بل أنها في عام ١٨٨٨ م ، احتلت  
ميناء زولا ، وبهذا العمل امتد نفوذها من رأس قنار ( جنوب سواكن )  
الى ميناء أبوك في جنوب عصب ، وفي يوم ٢ من مايو عام ١٨٨٩ ، عقدت  
مع الحبشة معاهدة أوتشالي ، التي بمقتضاها بسطت حمايتها على  
الحبشة ، واستولت على كرن ( سنهيت ) وأغوردت وأسمره ، وبوغوص ،  
وفي عام ١٨٩٠ م ، صدر مرسوم ملكي ايطالي بتسمية هذه الممتلكات باسم  
مستعمرة أريتريا .

لم يقتصر التوسع الايطالي على الساحل الغربي للبحر الأحمر ،  
فحسب بل امتد أيضا الى شرق افريقيا ، ففي فبراير من عام ١٨٨٩ ،  
تمكنت ايطاليا من عقد معاهدة حماية مع سلطان أوبيا ، وفي ٧ أبريل من

---

Petitionars are four widowers of soldiers killed in the  
Sudan having spent the indeminty. Which they received at their  
arrival to Cairo. They are helpless in this city and beg to be  
returned to Mossawah.

نفس العام عقدت معاهدة مع سلطان الميجورتيين ، وفي ٢٤ من شهر مارس  
 عام ١٨٩١ م ، عقدت معاهدة مع بريطانيا وذلك لتحديد نفوذها في شرق  
 أفريقيا ، وقد تمخض عن ذلك حصولها على المنطقة الواقعة الى الجنوب من  
 الصومال البريطاني ، بما في ذلك ميناء براوة ، ومركا ، ومقديشو  
 ووارشيج ، الواقعة الى الشمال من نهر الجوبا ، وفي يوم ٥ من مايو عام  
 ١٨٩٤م تنازلت انجلترا لاييطاليا عن رأس غردزوى ، وعلى جميع المناطق  
 المحيطة بها ، وقد بلغ طول هذه المنطقة ٤٠٠ كم ، وبلغ طول الساحل  
 الصومالى الايطالى حوالى ٢٠٠٠ كم (٩) ولكن في اول مايو من عام ١٨٩٦ م ،  
 هزم الايطاليون من جانب الاحباشى في موقعة عدوة ، وعقدت معاهدة بين  
 الطرفين حصلت الحبشة بمقتضاها على استقلالها (١٠) .

## ٢ - بريطانيا :

عرفنا فيما سبق ان علاقة بريطانيا بمصر كانت طيبة ، ولكن لم تستمر  
 هذه العلاقة على ما هي عليه ، بل بدأت تتغير الى الاسوأ في هذه الفترة  
 وبصورة خفية في بداية الامر ، وظهر ذلك جليا في موقفها الماعدى للتوسع  
 المصرى في شرق أفريقيا ، فعملت بكل جهدها على عرقلة الوجود المصرى في  
 هذه المناطق ووصل بها الامر الى ان اجبرت مصر على التخلي عن شرق  
 أفريقيا ، وعلى اثر ذلك عقدت معاهدة بين الدولتين في شهر سبتمبر عام  
 ١٨٧٧ م ، وذلك لتحديد نفوذ الوجود المصرى في أفريقيا الشرقية ، وقد  
 اتفقت الدولتان بان تنتهى حدود الوجود المصرى من جهة الجنوب عند  
 رأس حافون .

ولم يمض وقت طويل ، الا وكانت بريطانيا قد احتلت مصر ، وعلى  
 وجه التحديد في عام ١٨٨٢ م ، ومنذ هذا التاريخ أصبح التدخل البريطانى في  
 الشؤون المصرية الداخلية والخارجية تدخلا مباشرا ، وأصبحت العلاقة بين  
 الدولتين ، علاقة دولة استعمارية ، لدولة مستعمرة اقل منها قوة ، فمن

(٩) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، المصدر السابق ،

ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(١٠) نفس المصدر : ص ٢٤٥ .

هذا المنطلق تدخلت بريطانيا في كل شيء في مصر ، ووصل بها الامر الى ان تتصلها في ساحل الصومال كان يراقب تصرفات حكام بعض الاقاليم المصرية في افريقيا ، مثل بربرة وزيلع وسواكن ، ومصوع ، خشية ان يحذوا حذو عرابى في مصر ، او خشية ان يثروا العقبات امام الاطماع البريطانية ، في عدن ، وفي المحيط الهندى . وقد شجع رئيس مجلس النظار المصرى هذا الاسلوب ، ويتضح ذلك جليا من الرسالة التى ارسلها هذا القنصل ، الى المعتمد البريطانى في مصر ، وذلك لنقلها الى رئس مجلس النظار ، وناظر الخارجية ، وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« ان محائظى كل من مصوع وسواكن ، سيذهبان الى ما ذهب اليه عرابى ، بينما ابو بكر شحيم ، محافظ زيلع ، كان يميل الى الحضرة انخديوية ، واما بربرة فالآراء فيها متغايرة ، فكان العساكر يظهرون رغبة في العودة الى مصر ، للانضمام الى عرابى ، واما الضباط فكانوا يظهرون ميلا شديدا للخديو » .

وبعد ان تسلم رئيس مجلس النظار هذه الرسالة ، طلب من قنصل بريطانيا في ساحل الصومال ، ان يواصل مراقبته للمحافظين المصريين ، وان يرسل اليه اخبار هذه المدن اولا باول ، حتى يكون على علم بما يدور في هذه المحافظات . (١١) وبناء على ذلك فقد اتفاد القنصل البريطانى بأن سلوك بعض الضباط المصريين والمحافظين الموجودين في بعض محافظات البحر الاحمر ، غير مرض ، حيث كانوا يقصرون في القيام بواجباتهم . (١٢)

يبدو ان القنصل البريطانى كان يقصد بكلمة ( يقصرون في واجباتهم ) بأنهم كانوا لا ينفذون تعاليم بريطانيا في اقاليمهم ، او بمعنى آخر أنهم كانوا لا يرضون عن تدخل بريطانيا في شؤون مصر الداخلية . واما بخصوص تقصيرهم في واجباتهم القومية ، فهذا لا يعنى بريطانيا في شيء . عندئذ ارسل

---

(١١) محفظة ٤٠ ، المصدر السابق ، رسالة من السردار الى مجلس

النظار في اكتوبر عام ١٨٨٢ م .

(١٢) نفس المصدر .

الخدو المسيو ماسون بك ، للمرور على سواحل البحر الأحمر ؛  
وذلك للوقوف على احوال هذه البلاد .

من الواضح ان بريطانيا كانت تعمل لمصلحتها الخاصة دون مراعاة  
للمصلحة الوطنية المصرية ، بالاضافة الى استمرارها في التدخل المباشر ،  
الذي أدى في نهاية الامر الى استيلائها على سواكن عام ١٨٨٤ (١٣) كما  
استولت على زيلع وبربرة وبلهار . ثم استولت على كينيا في عام ١٨٨٦ ،  
وعلى اوغندا في عام ١٨٩٠ . (١٤) زيادة على ذلك فانها شاركت مصر في  
حكها للسودان ، بل وعملت على الانفراد به وتصدت لاية دولة اوربية  
أخرى تحاول ان تشاركها أملاكها ، فعندما حاولت فرنسا ان ترسل قواتها  
من غرب افريقيا ، لتستولى على منطقة فاشودة ، سرت بريطانيا من  
الخرطوم حملة في ١٠ سبتمبر عام ١٨٩٨ ، للتصدي للتوسع الفرنسي  
في حوض النيل ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كتشنر باشا ، وعندما وصل  
كتشنر الى فاشودة ، قال له مارشان القائد الفرنسي ما نصه :

« انه مضطر للقتال اذا هوجم ، وانه وزملاءه مستعدون للموت في  
مراكزمهم ، وانه لم يكن مستعدا للاتفاق على شيء ما لم يتلق تعليمات من  
فرنسا » .

وقد رد عليه كتشنر بقوله :

« انه من ناحيته قد تلقى تعليمات صريحة ، تقضى بأن يستولى على  
اعالى النيل » ، واضح من هذه العبارة مدى ما كانت تصبو اليه بريطانيا  
من اطماع استعمارية ، تمتد من مصر في شمال افريقيا ، وحتى مدينة كيب  
كيب تون في جنوب القارة .

لم يفض وقت طويل ، الا وقررت فرنسا سحب قواتها من فاشوده

---

(١٣) د . محمد صبرى : المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(١٤) آلان مورهد : النيل الأبيض ، ترجمة محمد بدر الدين خليل

صص ٣٣١ - ٣٣٢ .

وكان ذلك في ١١ ديسمبر عام ١٨٩٨ م ، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع الى أن فرنسا كانت لا تريد أن تدخل في معركة مع بريطانيا ، بل فضلت أن تحل المشاكل بالطرق السلمية .

بعد هذا العرض يتضح لنا مدى ما وصل اليه النفوذ البريطاني في مصر ، ففي نهاية القرن التاسع عشر ، أصبحت بريطانيا صاحبة النفوذ المطلق ليس في مصر فحسب ، بل وفي السودان أيضا ، والدليل على ذلك أنه في يوم ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ م ، أرسلت بريطانيا الى مصر رسالة جاء فيها ما يلي :

« انه بالنظر الى المساعدات المادية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، الى الحكومة المصرية ، من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطاني ، بجانب العلم المصرى في الخرطوم ، وان هذا الاجراء لايتصد به تحديد كيفية ادارة الاراضى المحتلة في المستقبل، وانما يرمى الى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة ، تعتبر ان لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعا لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها ، اليها الحكومة البريطانية ، في شأن المسائل السودانية » .

وأسفر هذا الموقف من جانب بريطانيا ، على توقيع الاتفاق الثنائى بين الدولتين في ١٩ يناير عام ١٨٩٩م \* ، والذي لم يكن نتيجة للتفاوض ، او نتيجة لاية وسيلة من وسائل عقد المعاهدات الدولية ، بل انه وضع وضعا، ونرض فرضا ، على الحكومة المصرية ، التي انحصر كل عملها ، في الاذعان والتوقيع ، حتى ان خديو مصر ، لم تكن له الاهلية القانونية اللازمة ، لعقد مثل هذه المعاهدة ، التي تتضمن تنازلا عن حقوق هى في الأصل ، من حقوق السلطان العثمانى ، فالفرمان الشاهانى الصادر بشأن تولية الخديو عام ١٨٩٢ م ، يحدد مدى الحقوق التي يستمتع بها الخديو ، ومدى اهليته القانونية ، في عقد الاتفاقيات الدولية ، وقد جاء في هذا الفرمان ما يلي :

« ليس للخديو الحق في أن يتنازل لاحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، ولا يتنازل عن جزء من الأقاليم المصرية » .

---

(\*) أنظر الاتفاقيات الثنائية في الملحق .

وتعتبر بريطانيا بعملها هذا ، قد خالفت كافة المعاهدات الدولية ، التي التزمت فيها بضممان السلامة للأقاليم ، التي تكون للإمبراطورية العثمانية . وعدم التعرض لها ، وهذه المعاهدات هي المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وكل من النمسا وبروسيا ، وروسيا في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ م ، وملحقها الصادر في ٣٠ يناير عام ١٨٤١ م ، ومعاهدة باريس المنعقدة في ٣٠ مارس عام ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين المنعقدة في ٣ يوليو عام ١٨٧٨ م ، وبروتوكول مؤتمر القسطنطينية عام ١٨٨٢ م . (١٥)

واضح من تتبع هذه العلاقة ، انها أصبحت علاقة حاكم مع محكوم ، فأصبحت الإرادة المصرية منعقدة تماما ، حتى أنه لم يعد في مقدورها ، رفض أية قرارات ، أو تعديل بنود أية معاهدات ، بل أنها كانت تقبل كل ما يقوله المستعمر دون أدنى معارضة .

## ٢ - فرنسا :

يرجع تاريخ العلاقات المصرية الفرنسية ، في أفريقيا الى اواخر عام ١٨٧٩ م ، ففي هذا العام أرسلت فرنسا وابورا الى زيلع ، ومنها اتجه الى اوبوك، وهناك نزل منه خمسة أشخاص، تاموا بالتجول في تلك المنطقة، وذلك ، لمعرفة مدى ما تحويه من معادن ، وقد تمكنوا من الحصول على عينة من الفحم الحجري من أحد جبالها وقد مكث هؤلاء الأمراد في اوبوك مدة خمسة أيام ، تمكنوا خلالها من عقد اتفاق مع شخص يدعى السيد على ، من سكان تجرة ، يخول لهم استخراج الفحم من الجبال المحيطة بأوبوك ، في مقابل أن يحصل هذا الشيخ على مبلغ ٢٠٠٠ ريال ، ولما علم محافظ زيلع بذلك أعلن عدم شرعية هذا العقد ، لأن منطقة اوبوك منطقة مصرية ، وعلى هذا الأساس، يكون هذا العقد باطلا ولا اساس له من الشرعية؛زيادة على ذلك فان محافظ زيلع قام بالقضاء القبض على السيد على ، الذي قام بتوقيع العقد مع الفرنسيين (١٦) .

(١٥) محفظة ١٩ مجلس الوزراء (سودان) وثيقة بدون رقم ، عام

١٨٩٩ م .

(١٦) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

ومن ناحية أخرى فإن محافظ عموم سواحل البحر الأحمر أمر برفع العلم المصرى فوق هذه الجهة ، ايدانا باعادتها الى السيادة المصرية ، مرة ثانية (١٧) . ولكن على الرغم من ذلك ، الا ان الفرنسيين مكثوا في اوبوك ، وكان من أهم اهدافهم انشاء قومية ثنائية فرنساوية براس مال قدره ٦٠٠.٠٠٠ فرنك ، بالاضافة الى دراسة امكانية مد سكة حديد من اوبوك ، الى داخلية البلاد (١٨) .

لم يكتف الفرنسيون بأوبوك ، بل حاولوا عام ١٨٨٢ م ، احتلال ميناء « مناسكو » التابع لزيلع ، وقاموا برفع العلم الفرنسى فوق هذا الميناء ، ولكن لما علم رئيس مجلس النظار بذلك ، طلب من محافظ زيلع أن يرسل قوة من الجنود المصريين الى هذا الميناء ، وذلك للدفاع عنه ، ووضع العلم المصرى فوقه وطرد الفرنسيين منه (١٩) .

ولكن على الرغم من كل هذه الاجراءات التى اتخذتها مصر ، بشأن وقف التوسع الفرنسى في منطقة اوبوك وما جاورها ، الا انها لم تأت بالنتيجة المرجوة ، والدليل على ذلك ، أن محافظ زيلع ارسل عام ١٨٨٢ م ، خطابا الى المسيو برال مفتش القومية الثنائية الفرنسية في اوبوك ، يقول فيه ما نصه :

« ان بعض الأشخاص من تبعية جنابكم ازالوا العلم العثمانى الموضوع ، على أحد المناطق التابعة للسيادة المصرية ، حيث يشير هذا العلم الى ان هذه الجهة هى ملكا للدولة العثمانية ، منذ الأزل وحتى الوقت الحاضر ، فكيف ترخص وتصرح لهؤلاء الأشخاص بازالة العلم العثمانى ، ونحن لا نرى في جنابكم ، ولا في أحد من اتباع الدولة الفرنسية له الرغبة في عمل مثل هذا العمل وذلك يفرض حفظ الحقوق المشروعة لدولتنا للخطر ، واننى

---

(١٧) محفظة ٢٢ مجلس الوزراء «سودان» تقرير محافظ عموم سواحل

البحر الأحمر ، في عام ١٨٧٩ م .

(١٨) تقرير على رضا عام ١٨٨٠ م .

(١٩) محفظة ٢٣، المصدر السابق، اعادة الى محافظ زيلع عام ١٨٨٢م .

أرسلت الى جنابكم من طرفى حسن أفندى أحد موظفى المحافظة ، كى يتسلم منكم العلم المصرى ، ثم يعيد رغبته من جديد فوق قمة جبل التعتية المجاور لأوبوك ، وأرجو عدم المعارضة فى ذلك ، وأطلب منه اذا كان هذا العمل قد تم بأوامركم ، فأرجو معرفة الأسباب التى دعت الى ذلك ، واذا كان هذا العمل قد تم من جانب الأشخاص الأشقياء ، فأرجو التنبيه ، بمقدم تكرار مثل تلك الأعمال ، كما أطلب ارسال الفاعل بدون علمكم مع حسن أفندى فهى مندوبنا ، ما دام هذا الفاعل من رعايا الدولة العثمانية ، لاجراء اللازم معه » .

وعند ما وصل الضابط المصرى حسن أفندى فهى ، الى مقر مفتش التومبانية الفرنسية فى أوبوك ، قال له المفتش الفرنسى ما نصه :

« انكم تادمون من زيلع لمعرفة من الذى نزع العلم المصرى المرفوع فوق قمة جبل التعتية » . فأجاب الضابط المصرى بالإيجاب ، وقال الى المفتش الفرنسى ، انه كان يجب عليكم قبل انزال العلم المصرى ، أن تخبروا محافظ زيلع ، والحكومة المصرية بذلك ، فقال المفتش وبحضور زملائه ، مانصه :

« ان العلم المصرى لما صار وضعه فى هذه النقطة ، لم يخبرنا احد به » . فرد عليه الضابط المصرى بقوله :

« ان النقطة والعلم هما من متعلقات الحكومة المصرية ، وتحت رعاية المحافظة ، ومن الضرورى وضع العلم المصرى بها ، دون اخبار أى أحد » . فأجاب المفتش الفرنسى بقوله :

« انه كان يجب عليكم اخبارنا بما هو لازم اجراؤه بمعرفة المحافظة ، فنحن أجرينا نزعاً بدون أن نخبر احد » . وعلى الفور طلب الضابط المصرى العلم فأخبره المفتش الفرنسى بقوله :

« ان العلم المصرى ارسل الى فرنسا يوم ١٩ سبتمبر عام ١٨٨٣م » (٢٠) .

(٢٠) محفظة ١٥ : المصدر السابق - تقرير محافظ زيلع عام ١٨٨٣م .

واضح من هذه المحاورة التي دارت بين المفتش الفرنسى فى أبوك ٤ وبين الضابط المصرى ، حسن أفندى فهى ، أن فرنسا كانت لا تعترف بالوجود المصرى فى أبوك وما جاورها من بلدان ، متناسية أن هذه المناطق هى ملك للحكومة المصرية ، فمن المعروف أن الدولة العثمانية ، كانت قد تنازلت عن هذه الأملاك الى مصر ، فى مقابل أن تدفع مصر لها فى نظير ذلك ، مبلغا من المال ( الجزية السنوية ) .

وكان الضابط المصرى ، قد تسلم رسالة من مفتش القومبانية الفرنسية فى أبوك لتوصيلها الى محافظ زيلع ، وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« لما نحن فيحزننا عدم المقدرة على اجابة طلبكم ، لأن النقطة التي كان العلم المصرى مرفوعا فوقها هى ضمن ملحقات أرض فرنسا بجبهة أبوك ، وهى الجهة التي صار مشتراها منذ زمن بعيد ، وقد امتدت هذه النقطة من رأس دوميرة الى رأس ايبالى ، وهى من ملحقات بلادنا ، وبما أن النقطة المار ذكرها هى واقعة فى ملحقات فرنسا ، فربما يكون لتجارنا منفعة بها فى يوم ما ، فغير متيسر لنا أن نصرح برفع العلم المصرى بها ، لأنها ليست من تبعية دولتكم ، ومع ما ذكرنا ، فهذا الأمر سيقوض ما تستصوبه حكومتنا ، ومنا مزيد التحية والاحترام » . ( ٢١ )

واضح من هذا الخطاب مدى محاولة الفرنسيين فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى المصرية فى أفريقيا الشرقية ، دون الاكتراث بالوجود المصرى فى هذه الجهات ، والدليل على ذلك أنه فى يوم ٢٧ ابريل عام ١٨٨٤م ، وصل وابور فرنسى الى ميناء روشيل ، الذى يعتبر ميناء تجرة الصيفى ، وهناك نزل منه عشرة أشخاص من الفرنسيين ، وقاموا باستكشاف أراضى روشيل وما جاورها ، وقد أخبروا احمد كامل شيخ روشيل بأن بلدته صارت ملكا لفرنسا ، ولكن لما علم محافظ عموم سواحل البحر الأحمر بذلك ، أرسل عشرين عسكريا لحراسة هذا الميناء . ( ٢٢ ) ولكن يبدو أن هؤلاء

---

(٢١) محفوظة ١٥ : نفس المصدر .

(٢٢) نفس المصدر .

الجنود المصريين لم يتمكنوا من وقف التوسع الفرنسي في هذه البلاد ، حتى أن لوجارد Logard الحاكم الفرنسي في أوبوك ، دعى جميع زعماء البلاد المجاورة لأوبوك ، بأن يطلبوا حماية فرنسا ، وقد تمكن هذا الحاكم في الفترة ما بين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ م من عقد معاهدات تخول لفرنسا مد نفوذها الى تاجورة ، وجميع بلاد الساحل ، ابتداء من رأس على ، وحتى منطقة أمبادو الواقعة بالقرب من زيلع ، ولم تكف فرنسا بكل هذا بل نجدها في عام ١٨٨٨ تستولى على جيبوتى ، وهى آخر نقطة جنوبية في خليج أوبوك ، زيادة على ذلك ، فانها احتلت دونجاريئا الواقعة على ساحل الصومال بين زيلع وبربرة ، مما اضطر انجلترا الى أن تعقد اتفاقا مع فرنسا في عام ١٨٨٨ ، يقضى بأن تترك فرنسا دونجاريئا الى بريطانيا في نظير أن تعترف بريطانيا بمنطقة النفوذ الفرنسي ، وفي عام ١٨٩٦ م ضمت فرنسا جميع مستعمراتها في افريقيا الشرقية ، والمكونة من أوبوك وتاجورة وجيبوتى في وحدة سياسية واحدة ، عرفت باسم الصومال الفرنسي ، وقد اختيرت جيبوتى عاصمة لهذه المستعمرة . (٢٢)

وبعد ذلك يمكن القول بأن مصر فقدت أملاكها في افريقية الشرقية ، دون أن تحصل على أى شيء مقابل ما أنفقته على هذه الأملاك . وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى يحيى ، في كتابه ( مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية ) ما نصه :

« وهكذا تم التقسيم الاستعماري لبلاد الصومال ، بين كل من انجلترا وفرنسا ، والحشة وإيطاليا ، واستعدت هذه الدول بعد ذلك لاستغلال الأقاليم الصومالية ، والتحكم في أهلها واستنزاف مواردها وتسخيرها لخدمة الأجانب » ويضيف كذلك في قوله :

« انه لم يبق لمصر من أملاكها في افريقيا ، الا منطقة البحيرات ، التي رفض المصريون الخروج منها ، بعد أن اتحدوا مع أهلها وعاشوا في الاتليم.

---

(٢٢) د . محمد صبرى المصدر السابق ، صص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

وتزوجوا من الأهالى ، وأعطوا صفاتهم العربية والاسلامية الى الكثير من  
أبناء هذا الأقليم . « (٢٤)

#### ٤ - تركيا :

استمرت العلاقات الحربية التركية في التحسن ، ولم يشوبها أى سوء  
تنام منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فكان السلطان  
العثمانى يتابع أخبار مصر من وقت لآخر ، وفى عام ١٨٨١ م طلب من خديو  
مصر أن يوافيه بكافة المعلومات الخاصة باحتلال ايطاليا لميناء عصب ، وعن  
اسم الشيخ الذى قام ببيع هذا الميناء ، ومقدار الثمن الذى دفعته  
ايطاليا لهذا الشيخ ، وما هى المباني التى أنشأها الايطاليون فى هذا الميناء ،  
وهل كان هناك موظف معين من قبل الحكومة المصرية ، وخاصة أثناء شراء  
ايطاليا لهذا الميناء . أو كانت هذه الجهة تدار بواسطة شيخها ، كما طالب  
منه أيضا معرفة الاجراءات التى اتخذتها مصر بشأن مقتل الايطاليين الذين  
كانوا قد تجولوا ، من عصب الى الداخل بعيدا عن الشاطئ » . (٢٥)

وبعد أن تسلم الخديو توفيق رسالة السلطان العثمانى ، بعث اليه  
بخطاب جاء فيه ما نصه :

« ان الايطاليين كانوا قد استقروا فى عصب منذ مدة طويلة ، ولكننى لم  
اقبل ذلك بالاسكوت ، بل قمت بتقديم احتجاج الى حكومة ايطاليا على هذا  
الانصرف ، الذى لم يكن يستند على أسس شرعية أو قانونية ، زيادة على  
ذلك فاننى أرسلت عام ١٨٨٠ م وابورا حربيا ، لمعاينة الجهات التى احتلتها  
الايطاليون ( شركة روباتيتو ) ، وقد وجد أفراد الوابور المصرى ان الايطاليين  
الذين استقروا فى عصب قد أنشأوا من الخشب عشرة أكشاك ، ودخزن ، وخمسة  
منازل مبنية من الحجر ، وكانت هذه المباني مسكونة بعدد من الايطاليين

---

(٢٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الامريكية والأطماع  
الاستعمارية : المصدر السابق ، ص ص ٧٥٨ - ٧٥٩ .  
(٢٥) محفظة ١٦٤ عابدين ، وثيقة ٦٦ فى ٣ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق  
١٨٨١ م .

الذين كانوا تحت رئاسة برانكى ، بالإضافة الى ذلك غانه فى عام ١٨٨٠ م ، حضر الى عصب وابور ايطالى ، ونزل منه عدد من الجنود ، وعلى اثر ذلك طلبت مصر من ايطاليا ، وقف هذه العمليات ، ولكن دون جدوى . وأما بالنسبة للمساحة التى احلها الايطاليون فى عصب فيبلغ طولها ٨٠ ميلا ، ويتراوح عرضها ، فيما بين ٢ ، ٤ ميل ، ويبلغ ثمنها ٨٠٠٠٠ ريالاً ، وأما عن الأشخاص الذين باعوا عصب الى ايطاليا ، فهما الشيخ عبد الله ، والشيخ برهان « . وفى نهاية الرسالة تعهد الخديو بأنه لن يسمح فى المستقبل لأية حكومة أجنبية بأن تثبت أقدامها فى سواحل البحر الأحمر الغربية ، وأنه سوف يطالب ايطاليا بالاعتراف بحقوق جلالة السلطان العثمانى وسيادته ، على جهة عصب ، والجهات الأخرى ، وبعد أن تتسلم مصر الأراضى التى أخذتها شركة روياتينو دون وجه حق ، سوف تعقد مصر مع هذه الشركة ، عقد مبايعة يحدد فى صكه حدود الأراضى التى سوف تحصل عليها هذه الشركة طبقاً للقانون الذى يخول للأجانب حق التملك فى البلاد السلطانية ، ويذكر الخديو أيضاً أنه فى هذه الحالة ، لا يسمح للشركة بانزال أى أدوات أو مهمات عسكرية ، كما تخضع أرض الشركة لسلطة مصر الادارية (٢٦) . »

يتضح من هذا مدى ما كانت عليه العلاقات المصرية التركية من ود ومدى حرص كل دولة على مصالح الأخرى، ولكن هذه العلاقة الحسنة، لم تستمر طويلاً ، بل بدأت تسوء وتندهور ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن مصر رفضت أن تدفع لتركيا قيمة الويركو المخصصة عليها ، نظراً لتنازل تركيا لمصر عن موانئ البحر الأحمر الغربية ، فكانت العادة المتبعة أن تقوم تركيا بالحصول على قيمة هذا الويركو من البنوك الأوربية ، وكانت مصر تقوم بتسديد قيمة هذا الويركو الى هذه البنوك ( بنك انجلترا وبنك جرين منس ) .

كانت مصر قد رفضت أن تدفع قيمة الويركو المقرر عليها لتركيا ، لأنها اجبرت على التخلّى عن أملاكها فى افريقيا الشرقية ، لذلك كان من حقها ، ألا تدفع هذا الويركو الى تركيا ، فكيف تدفع مصر جزية عن أراضى لم تكن فى حوزتها . ولكن على الرغم من رفض مصر دفع هذه الجزية ، إلا أن تركيا

---

(٢٦) محفظة ١٦٤ المصدر السابق : مكاتبة من الخديو الى السلطان ، فى ٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

ظلت تقترض من البنوك الانجليزية قيمة هذا الويركو ، وفي نفس الوقت طلبت البنوك الانجليزية من مصر ان تسدد قيمة القروض التركية، ولكن لما عرض الامر على مدير الحسابات المصرى ، رأى ان تدفع مصر جزءا من قيمة هذه القروض ، وربما كان مدير الحسابات يهدف من وراء ذلك الى عدم اغضاب تركيا وبريطانيا ، ويتضح ذلك من خطابه الى مجلس النظار الذى جاء فيه ما نصه :

« بعد النظر بدقة في منطوق التفرمات المتعلقة بالويركو ، وبما تعهدت به مصر الى بنك انجلترا ، وبنك جرين ميلس ، وشركاهم ، يتراءى لى انه يجب على الحكومة المصرية ان تقوم بدفع بعض المبالغ المقررة الى هذين البنكين لحين الانتهاء من سداد السلف العثمانية الضامن لها الويركو المصرى ، ولكنه ممكن تنقيص قيمة الويركو نظرا استيلاء ايطاليا على مصوع ، وأن مصر سوف تخسر أية قضية تقيمها على البنوك ، اذا لم تدفع جانبها من المبالغ المستحقة لهم ، وعلى مصر ان تثبت بأن لها الحق في تنقيص الويركو ، وهذا الموضوع يصعب المباحثة فيه . فمن الضرورى العمل وبذل الجهد من اجل انقاص الويركو ، ما دامت مصوع ، لم تعد تتبع الحكومة المصرية ، وفي حالة عدم وجود حل لهذه المشكلة ، تعرض برمتها على الدول ، واذا حصلت صعوبة في اقتناع الباب العالى الدخول في المسالة فيمكن للدول ان تساعد مصر في هذه الحالة . » (٢٧)

وبعد ان عرض مدير المالية المصرية مكرته على مجلس النظار ، رفض المجلس رفضا قاطعا، أن تدفع مصر قيمة الويركو الخاص بمصوع الى الدولة العثمانية (٢٨) وهذا شئ طبيعى لأن مصوع لم تعد ملكا لمصر ، بل انها اصبحت ملكا لاطاليا ، فمن الأجدر ان تقوم ايطاليا بسداد قيمة هذا الويركو، لانها هى صاحبة السيادة الفعلية على مصوع .

---

(٢٧) المحفظة ١٦ مجلس للوزراء ( سودان ) مجموعة ١٣٩ في ١٢ أغسطس عام ١٨٨٨ م .

(٢٨) محفظة ١٦: المصدر السابق . جلسة مجلس النظار عام ١٨٨٩م .

لم يقتصر رفض مصر على عدم دفع الويركو الخاص بمصوع ، بل أنها  
قررت أيضا عدم دفعه بالنسبة لزيلع ، ومن أجل ذلك انعقد مجلس النظار  
في أول سبتمبر عام ١٨٨٨ م ، بسرأي رأس التين بالاسكندرية ، وذلك  
لمناقشة هذه المسألة ، وكان على رأس المجتمعين الحضرة الخديوية ،  
وبحضور كل من ناظر الأسفال ، والمعارف ، والخارجية ، والحقانية ،  
ووكيل الحربية ، ورئيس ديوان الخديو ، وباشكاتب المجلس ، وانتهى  
هذا الاجتماع بموافقة أعضاء المجلس على عدم دفع الويركو الخاص بزيلع  
الى الدولة العثمانية - يفهم من هذا بأن مجلس النظار لم يأخذ برأي مدير  
الحسابات المصرى ، والذي كان يقضى بأن تقوم مصر بسداد جزء للبنوك  
الانجليزية .

وقد استند الخديو في رفضه الى الاسباب التالية : —

— ان هذا الويركو تقرر على الحكومة الخديوية ، بفرمان عال ، صدر  
في ٢٧ جماد أول عام ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م ، في مقابل أن تتبع زيلع  
للحكومة المصرية ، تبعية مؤقتة ، واشترط أن تستقر مصر في دفع الويركو ،  
طالما تخضع زيلع لتفوذها .

— ولكن لما أجبرت مصر على التخلي عن زيلع ، ففى هذه الحالة ،  
لم يعد من حقها أن تدفع هذا الويركو ، وبناء على ذلك فان مصر أرسلت  
في ١٨ نوفمبر عام ١٨٨٤ ، مذكرة الى الدولة العثمانية ، تخبرها فيها بإعادة  
ميناء زيلع الى حوزتها ، مرة ثانية وفي عام ١٨٨٧ م ، أخبر السلطان  
العثمانى الخديو توفيق بموافقتة على عودة زيلع الى نفوذ الدولة العثمانية،  
وبالفعل أخذت مصر زيلع ، وأخطرت الباب العالى بذلك ، وعلى هذا  
الاساس قرر مجلس النظار عدم قبول التمهيد لأبنيك العثماني بدفع ويركو زيلع  
البالغ مدته ١٥ سنة . (٢٩)

لم يعترف السلطان العثمانى بقرار مجلس النظار المصرى ، والخاص  
بعدم دفع مصر الويركو المقرر عليها للدولة العثمانية ، والدليل على ذلك

---

(٢٩) نفس المصدر .

انه طلب من الخديو في عام ١٨٨٩ م ، أن يدفع للدولة العثمانية المبالغ المتأخرة التي تقدر قيمتها بنحو ٢٣ر٠٠٠، من الجنيهات المصرية .

وبعد ان تسلم الخديو توفيقَ خطاب الباب العالي ، طلب من نظارة المالية ، دراسة هذا الموضوع ، وابداء الرأي ، وقد اُنادت نظارة المالية، بأن متأخرات الويركو الخاص بزليع قد سـويت حتى عام ١٨٨٨ ، وقد اضافت النظارة بأن زليع ليست ملكا لمصر في الوقت الحاضر ، وترى اللجنة المالية أن مصر ليست ملزمة بدفع شيء من ذلك للباب العالي ، وبناء على رأى نظارة المالية ، أصدر مجلس النظار قرارا يقضى بعدم دفع ويركو للسلطان العثماني . (٣٠)

ويمكن القول بأن مصر كانت محقة ، في عدم دفعها ويركو (٣١) للدولة العثمانية ، ويعتبر هذا الموقف من جانب مصر ، بداية النهاية للعلاقات المصرية التركية ، التي انتهت بصورة فعلية باعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ م.

---

#### (٣٠) نفس المصدر .

(٣١) الويركو يعنى قيمة الخراج التي كانت مصر تدفعها للدولة العثمانية ، وقد بلغت قيمة هذا الويركو ، قبل ضم سواكن ومصوع الى مصر ، بنحو ٨٠ر٠٠٠ ثمانون الف كيس ، ولكن بعد ضم سواكن ومصوع الى السيادة المصرية عام ١٨٦٥ م دفع عنها ويركو قدره ، ٧ر٥٠٠ كيس ، وبذلك اصبحت القيمة الاجمالية للجزية المصرية ، والتي سوف تدفعها الى الدولة العثمانية عام ١٨٦٥ م هي ٨٧ر٥٠٠ كيس وفي عام ١٨٦٦ م صدر فرمان عثمانى ، يقضى بتعديل ولاية العهد بمصر في العائلة الخديوية ويفضى ايضا بابلاغ الويركو السنوى من ٨٠ر٠٠٠ كيسا الى ١٥٠ر٠٠٠ كيسا بها في ذلك قيمة ويركو سواكن ومصوع والبالغ قيمتها ٧ر٥٠٠ كيس والتي رفعت فيما بعد الى ١٠ر٠٠٠ كيسا . انظر المحنظة ١٦ مجلس الوزراء (سودان ) مجموعة ١٣٩ ، وثيقة بدون تاريخ .



## الفصل الثامن عشر

### حجم الوجود المصرى فى افريقيا فى

الفترة ما بين ١٨٨٠م - ١٨٩٩م

من المعروف أن حجم الوجود المصرى فى افريقيا ، فى بداية حكم الخديو توفيق ، كان يتضمن افريقيا الشرقية حتى رأس حافون ، ومنطقة اعالى النيل ، ومديرية بحر الغزال ، والسودان شرقه ، وغربه ، ولكن هذا الوجود لم يكتب له البقاء فترة طويلة من الزمن ، بل بدأ يتناقص شيئا فشيئا ، حتى فقد معظم اجزائه عام ١٨٨٥ م ، ولم يبق لمصر من هذا الوجود سوى الاقليم الاستوائى الذى لم يتمكن المهديون من الاستيلاء عليه ، وذلك لصعوبة مواصلاته ، وعدم مقدرة قواتهم من الوصول اليه ، والى جانب الاقليم الاستوائى ، فقد بقى لمصر أيضا ميناء سواكن ، الذى يقع على البحر الأحمر ، وبلدة حلفا الواقعة فى جنوب مصر .

ويمكن ارجاع السبب فى فقدان مصر لأملاكها فى افريقيا ، الى قيام الثورة المهدية فى السودان ، والى الاحتلال الانجليزى لمصر ، وأيضا الى تنافس الدول الأوربية على اقتسام القارة الافريقية فيما بينها ، وخاصة بريطانيا التى عملت بكل جهدها ومنذ زمن بعيد على انشاء امبراطورية مترامية الأطراف فى افريقيا ، ويتضح ذلك جليا من قول المستر جلاد ستون فى مجلة القرن التاسع عشر ، وهذا نصه :

« اذا توطدت اقدامنا فى مصر ، تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة زريعة لتأسيس امبراطورية شاسعة فى افريقيا الشمالية ، بحيث تأخذ فى النهو تدريجيا الى أن تدخل فى تخومها منابع النيل الأبيض ، بل وتنتهى بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء ، لتتصل بمستعمرتى القتال

ورأس الغشم ، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورنج ، وكذلك يكون الحال في الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمهما لدى مرورنا بهما » . ( ١ )

يتضح من هذا الخطاب أن بريطانيا كانت تعمل بكل ما في وسعها على تأسيس إمبراطورية في أفريقيا ، حتى يمكن لها استغلال موارد هذه القارة الى جانب استعباد شعوبها ، لذلك نجدها تتحين الفرص المناسبة لاتصاء الوجود المصري في أفريقيا ، فكانت قد انتهزت تيام الثورة المهديّة في السودان ، عام ١٨٨١م ، وطالبت مصر بضرورة اخلاء السودان ، من الجيش والموظفين المصريين ، وقد علقت بريطانيا مطلبها ، بأنه ليس في مقدور مصر مقاومة المهديين والدفاع عن وجودها في هذه البلاد ، بالإضافة الى أن هذه البلاد ، لم تعد على مصر بالفوائد المادية المجزية . ولكن مصر لم توافق في بداية الامر على فكرة الاخلاء ، وأصرّت على تسكها بالسودان ، لأنه بالنسبة لها يمثل امتدادها الطبيعي . وعمقها الاستراتيجي ، ويتضح ذلك من قراءة مذكرة شريف باشا ، الى السير افلين بارنج في ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ م ، والتي جاء بها ما نصه :

« ان مصر لا يمكنها التخلّي عن السودان ، لأن ذلك يعنى تمكين الثوار من السودان الشرقي ، برمه ، ومن مديرتي بربر ودنقلة ، وكذلك من مجرى النيل ، ابتداءً من مصبه ، وحتى نقطة تعتبر حداً جنوبياً لمصر ، ويؤدي ذلك بالتالى الى انضواء القبائل التي لا زالت على ولائها لمصر ، تحت لواء المهدي ، كما يؤدي ذلك أيضاً الى ضيق رقعة أراضى مصر ، زيادة على ذلك فان هذا التخلّي سيؤدي الى ان تصبح مصر مكشوفة من كل الجهات ، وفي هذه الحالة يتعين عليها المحافظة على كيانها ، وأن تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته على حدود امكانياتها ، بينما في حالة احتفاظ مصر بالسودان ، فان ذلك سوف يتيح لها ، تجنيد عدد كبير من السودانيين بفتحات الجيش ، لذلك لا يستطيع حكومة سمو الخديو أن تقر مبدأ ترك الأقاليم التي تراها لازمة ، تضمنان سلامة مصر ، ولا غنى عنها . وأن مصر كان لها أكبر

---

(١) الباحث محزون ، ضحايا مصر في السودان ، وخصايا السياسة

الفضل في تعريف العالم المتحضر بهذه البلاد ، التي تمتد الى اعالي النيل ، كما يرجع الفضل اليها في اقامة مصارف ومتاجر أوربية في السودان ، ومن تمكين الارساليات الدينية من الإقامة فيها ، زيادة على ذلك فان مصر ، تمكنت من القضاء على تجارة الرقيق ، التي كان يمارسها رجال المهدي ، وطلب شريف باشا من تركيا تقديم العون العسكري حتى تتمكن مصر ، من اعادة نفوذها في السودان ، وكانت مصر من قبل قد ساعدت تركيا في حروبها في القرم وكريت وبلغاريا « .»

واضح من مذكرة شريف باشا مدى اهتمام مصر بالسودان ، ومدى ارتباط الشعبين الشقيقين ببعضها ، ولا يمكن لأحدهما الانفصال عن الآخر .

ولكن بريطانيا لم ترض عن موقف شريف باشا المتشدد ، ولا عن عدم استجابته لفضائح حكومة بريطانيا ، التي تقضى باخلاء السودان ، وفي هذا الصدد كتب اللورد جرانفيل الى اللورد كرومر يقول ما نصه :

« انه من الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير ونقا لهذه السياسة ( اي سياسة الأخلاء ) » . اضطر شريف باشا ازاء هذا الموقف أن يستقيل من منصبه ، لأنه لم يستطع بمفرده الوقوف امام الاطماع البريطانية .

لم يقتصر الضغط البريطاني على مصر لاخلاء السودان فقط ، بل طلبت بريطانيا من مصر ايضا ، أن تتخلى عن املاكها في أفريقيا الشرقية وهررو. وقد نجحت بريطانيا بالفعل في تنفيذ تلك السياسة ، ففي يوم ١٨ يونيو من عام ١٨٨٤م ، أرسلت بريطانيا الى ساحل الصومال ايجرر هنر باشا الذي أوكلت اليه اخلاء هذه المناطق ، وبعد ان وصل هذا الضابط الى هناك استدمى مشايخ القبائل وأخبرهم بأن القوات المصرية ، سوف تنسحب من بلادهم ،

---

(٢) رئاسة مجلس الوزراء ( السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ ، الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣ م ) ، مذكرة شريف باشا الى السير افلين بارنج في ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٢ م ، ص ص ٢ — ٤ .

وانهم سيكونون تحت السيادة البريطانية ، وكان بصحبة هنتر باشا الضابط الانجليزي كنجسميل،الذى عين في وظيفة نائب متصل بريطانيا في زيلع ، وكان هذا الضابط قد زود بقوة عسكرية ، وذلك لدعم النفوذ البريطاني في هذه المناطق ، وبهذه الطريقة ، تمكنت بريطانيا عام ١٨٨٥ م ، من الاستيلاء على ساحل الصومال ، ابتداء من رأس حافون وحتى زيلع شمالا . (٣) وفي نفس العام طلبت بريطانيا من مصر ايضا أن تتخلى عن هرر ، وعادت هذا المطلب بأن اقنيم هرر ، يكلف الحكومة المصرية الكثير من المال ، والرجال ، دون أن يعود بأدنى فائدة على مصر ، وأمام هذا الضغط والاجبار أرسلت مصر في عام ١٨٨٥ م ، رضوان باشا لتنفيذ مهمة الاخلاء ، وكان بصحبته كل من المستر بلوتون والمستر هيث،وقد زود هذان الضابطان بسلطات مطلقة في فصل اى ضابط ، أو موظف مصرى لا يستجيب للأوامر والتعليمات الخاصة باخلاء هرر . (٤) وقد تم ذلك بالفعل في الفترة ما بين ٢٠ أكتوبر عام ١٨٨٤ م ، ٩ أبريل عام ١٨٨٥ م ، فقامت مصر بسحب قواتها من اقنيم هرر على دفعات ، الواحدة تلو الأخرى .

ولكن لما علم سكان هرر بخبر الاخلاء ، ثارت ثائرتهم ، وأعلنوا تسكيم بالحكم المصرى لبلادهم ، نظرا لما تحقق لها من تقدم وازدهار في ظل الادارة المصرية . سواء كان ذلك في مجال النهوض بالزراعة ، التى وصلت اى درجة من التقدم لا بأس بها ، ويدل على ذلك الدكتور محمد صبرى في كتابه ( مصر في أفريقيا الشرقية ) بقوله :

« وقد امتدت الزراعة في مناطق الجالا ، وظهرت للبن مزارع واسعة باسقات ، وقد عمم المصريون زراعة الكروم واللوز ، والخوخ والليمون ، والبرتقال والمشمش والموز ، وجميع بقول الدلتا وحبوبها ، من قمح وقصب السكر ، وبطاطس وقرع وبنجر وثمام ويطيخ وقتساء وقطن » . وفي النواحي الاجتماعية فقد أضاف الدكتور محمد صبرى قوله :

- 
- (٣) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الامريكية ، والاستعمار الأوربى ، المصدر السابق ص ص ٦٨٨ ، ٦٩٣ .  
(٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، نفس المصدر ، ص ٦٧٩ .



«وحتم المصريون اعلان الزواج وتسجيل عقود البيع الخاصة بالعقارات ، والبيوت والبساتين وتسجيل الوفيات » وفي هذا المجال أيضا اضاف المهندس الابطالى بريكتينى ، الذى زار هرر ، ما نصه :

« ان تباشير العصر الذهبى قد طلعت على هرر فى ايام المصريين ، اذ اخذت البلاد تفيق من غفلتها ، وتحيا حياة جديدة وظهر النشاط فى الأرض ، فخرجت من غضون الوديان الوعرة جنات فاكهة وحقول حنطة » . وفى مجال الثقافة فقد عملت مصر على نشر الثقافة فى اقليم هرر وفى هذا الصدد كتب بوليتشكا النمساوى ما نصه :

« ان الاحتلال المصرى حدث كبير فى تاريخ هرر ، فكيف لا يكون كذلك ، وقد تمكن المصريون من ادخال ثقافة شرقية فى بلد همجية ، ونشروا التجارة وامنوا السبل ، وبالجملة احدثوا انقلابا خطيرا فى احوال هرر ، وان الذى يعرف الشرق ولا سيما البلاد الامريقية الخالية من ايسط مبادئ الثقافة لا يسمعه الا ان يقرر ان المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة ، ومن الثابت ان استيلاء المصريين على هرر ، وزيلع وبلهار ، وبربرة وجميع بلاد الساحل لغاية رأس جردفوى كانت له مجموعة نتائج ثورية ، لا فى هرر فحسب ، بل فى جميع القسم الشمالى من افريقيا الشرقية ، فان هذه النتائج لا اظن ان احتلال آخر وصل اليها فى افريقيا » . (٥)

وكان من نتيجة هذه الأعمال التى قامت بها مصر فى هرر ، وفى غيرها من بلدان افريقيا الشرقية ، ان تمسك سكانها بالوجود المصرى ، والمطالبة به ويتضح ذلك من قراءة الالتماسين الذين قدما من سكان هرر الى انخديو محمد توفيق يرجونه فيها عدم التخلّى عن بلادهم ، حتى لا تتوقف اعمالهم ، وحتى لا تنتشر الفوضى والاضطرابات بينهم ، وحتى لا يعم الفقر والتخلف بلادهم من جديد . (٦)

(٥) د . محمد صبرى ، مصر فى افريقيا الشرقية المصدر السابق ص ٧١ ، ٧٢ - ٧٥ .

(٦) انظر الالتماسين بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى

افريقيا للمؤلف .

وعلى الرغم من مطالبة سكان هرر ، باستمرار الوجود المصرى فى بلادهم ، الا انهم فشلوا فى تحقيق ذلك ، لان الضغط البريطانى على مصر كان اقوى من رغبتهم ، مما اضطر مصر فى آخر الامر الى سحب قواتها من هرر عام ١٨٨٥ م ، وحكمها احد امرائها السابقين .

لم تستول بريطانيا على هرر ، بعد ان اجبرت مصر على اخلائها ، بل تكتتها لقمة سائغة الى الحبشة ، ويمكن تعليل ذلك بان بريطانيا كانت تخشى من معارضة الدول الاوربية الاخرى لها ، ومن المحتمل انها كانت ترى الفرصة غير مواتية لاحتلال هرر ، ومن الجائز انها كانت تبغى من وراء ذلك القضاء النهائى على الوجود المصرى فى افريقيا ، ولا يههها فى ذلك نوعية الوريث الذى يحل محل مصر فى افريقيا .

لم تكن بريطانيا هى الدولة الاوربية الوحيدة التى حلت محل الوجود المصرى فى افريقيا ، بل شاركتها فى ذلك ايطاليا التى كانت قد استولت على عصب وبيلول ، ومن بعد ذلك استولت على مصوع وكان ذلك فى يوم ٥ فبراير عام ١٨٨٥ م ؛ وفى نهاية نفس العام قام الجنرال جينى بالاستيلاء على الادارة فى مصوع ، وانزل العلم المصرى ، واحل محله العلم الايطالى ، زيادة على ذلك فانه طرد الموظفين والجنود المصريين ، وارسلهم الى القاهرة ، بينما التحقت القوات غير النظامية بالعمل لدى الايطاليين . (٧) بالاضافة الى ذلك فان ايطاليا مدت نفوذها الى شرق افريقيا ، فاستولت على المنطقة الواقعة الى الجنوب من منطقة النفوذ البريطانى الواقعة شمال الصومال ( جنوب خليج عدن ) .

لم تقسم الاملاك المصرية فى افريقيا الشرقية بين بريطانيا ، وايطاليا فحسب ، بل ساهمت فرنسا فى هذا التقسيم ، فقد استولت على ميناء اوبوك ، وتاجورة عام ١٨٨٤ م (٨) . وكونت من هذه المنطقة مستعمرة عرفت باسم ، منطقة النفوذ الفرنسى ، زيادة على ذلك فان الحبشة استولت على اقليم هرر فى عام ١٨٨٧ م ، بعد ان هزمت قوات اميرها ،

---

(٧) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الافريقية ، المصدر السابق ص ٦١١ .

(٨) نفس المصدر ، ص ص ٧٥٠ - ٧٥١ .

الذى هرب مع أهله الى اقليم الأوجادين ، وبعد أن دخل الأحباش هرر ،  
الفوا العملة المصرية للفضية ، وأحلوا العملة النحاسية محلها ، بالإضافة الى  
الغاء كل ما وضعه المصريون من أنظمة ، ثم استولت بعد ذلك على مناطق  
انجالا ، والأوجادين (٩) .

زيادة على ذلك فان المهديين ، كانوا قد استولوا على بلاد السودان ،  
باستثناء اقليم أعالي النيل ( مديرية خط الاستواء ) وميناء سواكن ، ووادي  
حلفا ، بالإضافة الى ذلك فان المانيا أخذت نصيبها من أملاك سلطان  
زنجبار في شرق أفريقيا ، وكانت بريطانيا قد استولت على شمال الصومال ،  
وعلى أوغندا ، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى  
يحيى في كتابه التفاضل الدولى في شرق أفريقيا في صفحة ١١٩ ما نصه :

« وهكذا نجحت إنجلترا في إبعاد المصريين عن المحيط الهندي ،  
فكانت قد أخذت تنتظر نضوج تلك الثمرة لاقتطاعها، واستمرت تتقدم بمشروعاتها،  
وتواصل نشاطها في تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ،  
حتى لاتسببها أى منها في تثبيت أقدامها في شرق أفريقيا » (١٠) .

ويمكن تعليل سحب القوات المصرية من أفريقيا وقبولها للضغوط  
البريطانية ، الى عدة عوامل منها ، ضعف القوات المصرية ، ومنها سوء  
الأحوال المادية في مصر ، بالإضافة الى الاحتلال البريطانى لمصر ، الذى  
تركزت سياسته على عاملين ، أولهما ، اجبار مصر على تخليها عن أملاكها  
في أفريقيا ، وثانيهما اضعاف قواتها العسكرية حتى لا تقف عقبة امام اطباع  
بريطانيا الاستعمارية .

وكان من نتيجة انهيار الوجود المصرى في أفريقيا في نهاية القرن  
التاسع عشر ، أن هاجر الى مصر عدد كبير من أهل السودان ، امام هجمات  
ال دراويش . وبعد وصولهم الى مصر استوطنوا حلفا ، وهناك منع العجزة

---

(٩) نفس المصدر ، ص ٧٤٧ ، ٧٤٩ .

(١٠) د . جلال يحيى ، التفاضل الدولى في شرق أفريقيا ، ص ١١٩ .

منهم وغير القسادرين على العمل اعانات مادية مؤقتة . ( ١١ ) وقد بلغت جملة هذه الاعانات عام ١٨٨٥م حوالى ٤٠٠٠ جنيه مصرى (١٢) زيادة على ذلك فقد تقرر أن يصرف لهم أيضا مواد غذائية على نفقة الدولة ، والدليل على ذلك أن نائب سردار الجيش المصرى فى حلفا ، طلب من رئيس لجنة المالية ، الموافقة على درج قيمة المواد الغذائية فى الميزانية الحربية ، حتى يتسنى له الصرف على هؤلاء المهاجرين (١٣) كما طلب نائب السردار أيضا من رئيس مجلس النظار أن يخصص مساحة من الأرض بجهة حلفا ، لكى يقيم فيها هؤلاء المهاجرون القادمون من السودان ، وقد اختيرت قطعة من الأرض لهذا الغرض بلغت مساحتها نحو ٥٥٦ فدانا (١٤) ويبدو أن النسب فى اختيار هذه المساحة من الأرض يرجع الى وجود المياه فيها ، حيث كان يوجد بها ٣٣ بئرا من المياه معظمها كان صالحا للشرب (١٥) وقد خصص لرى هذه المساحة ٣٠ سائتية وقد بلغ عدد المهاجرين الذين كانوا سيعملون فى هذه المساحة من الأرض ٥٩٥٠ شخصا .

والى جانب اقامة المهجرين السودانيين فى حلفا ، فقد كان هناك عدد منهم يقطنون بعض أحياء القاهرة ، مثل حى المعادى وطره والسيدة زينب ، والبالغلة والعباسية والوابلى (١٦) فكان هؤلاء قد سكنوا ، المنازل المهجورة والأماكن الخربة ، ولكن على الرغم من هذا ، الا أن الحكومة المصرية طلبت منهم أن يدفعوا ايجارا عن هذه الأماكن التى يقطنونها ، ولكنهم عجزوا عن دفع أى شىء ، وتقدموا بشكاوى يطلبون فيها اعناءهم من قيمة هذا الايجار (١٧) ويبدو أن الحكومة المصرية قد استجابت لطلبهم .

- 
- (١١) محفظة ٩ مجلس الوزراء ( سودان ) ملف ٩٦ مكتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر عام ١٨٨٥ م .  
(١٢) نفس المصدر ، وثيقة ٩٩ مكتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٥ م  
(١٣) نفس المصدر — مكتبة نائب السردار عام ١٨٨٦ م .  
(١٤) محفظة ٣٢ ، المصدر السابق ، وثيقة ٣٥ فى ١١ سبتمبر عام ١٨٨٨ م .  
(١٥) محفظة ١٦ — المصدر السابق ، وثيقة ٢١٨ فى ٨ يونيو ١٨٩٠م .  
(١٦) محفظة ٩ ، المصدر السابق ، وثيقة ٢٣٤ فى ٢٣ اغسطس عام ١٨٩١ م .  
(١٧) نفس المصدر .

وهكذا يمكن القول بأن مصر قد فقدت وجودها في أفريقيا نتيجة للتدخل البريطاني في شؤونها الداخلية والخارجية ، ونتيجة لسوء قيادتها ، رغم ما أنفقته من أموال في سبيل تحقيق هذا الوجود ، بالإضافة الى فقدانها لعدد كبير من أبنائها نتيجة تعرضهم للأمراض الفتاكة ، وللمخاطر الجسيمة ، ويمكن القول أيضا بأن مصر طوت بهذا العمل صفحة مشرقة من تاريخها الطويل في أفريقيا ، فقد تحقق للأتاليم الأفريقية في خلال فترة الحكم المصري، التقدم والازدهار في كافة المجالات .

ويمكن القول أيضا أنه بعد هذه الفترة المشرقة ، بدأت مصر تعيش في ظل فترة تاريخية مظلمة ، مليئة بالأحداث الجسام ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فقد تغير عند ما بدأت مصر في إعادة نفوذها الى السودان ، وبذلك تكون قد فتحت عهدا جديدا سوف نتابع أحداثه بعد قليل .

#### امتداد الوجود المصري الى السودان مرة ثانية :

بعد أن استقرت الأمور لبريطانيا في مصر ، وبعد أن أحكمت قبضتها على مقدراتها ، وبعد أن اقتنعت بضرورة استرداد السودان ، ليس لمصلحة مصر ، ولكن لمصلحتها في تحقيق حلمها القديم ، المثل في بناء إمبراطورية مترامية الأطراف في أفريقيا ، تبدأ من مصر في الشمال وتنتهي حدودها الجنوبية عند رأس الرجاء الصالح ، بعد كل هذا ، قررت بريطانيا ومعها مصر استرداد السودان ، وتخليصه من أيدي المهديين ، وعلى هذا الأساس بدأت الدولتان في اعداد المدة لتنفيذ هذه المهمة ، فكانتا قد أرسلتا من سواكن عام ١٨٩٠ م حملة عسكرية ، تحت قيادة اللواء / هولد سميث وذلك لمحاربة عثمان دقنه ، زعيم الدراويش في شرق السودان وكانت هذه الحملة ، قد تمكنت من تخليص توكر من أيدي المهديين ، واشتبكت معهم في موقعة عفافيت، وشتت شملهم ، وأجبرتهم على التقهقر الى العظبرة (١٨) . وقد تكونت حملة اللواء / هولد سميث من ٤ جي بطارية (مدافع كروب قطر ٦ ) ، ٤ جي أورطة مصرية ، ١٢ جي أورطة سودانية ، بالإضافة الى تزويدها بوحدة طبية ، وذلك لعلاج المرضى والجرحى من الجنود . كما

زودت بنحو ٩٥١ حصانا ، وبنحو ١٩٥ جحلا ، وبنحو ٣٠ بغلا ، و ٤٦ حمارا ، وقد بلغ عدد أفرادها ٨٥ ضابط ، ١٩١٦ جنديا .  
وقد خاضت هذه الحملة معارك ضارية ، ضد الدراويش ، وكان من نتائج هذه المعارك أن قتل من القوات المصرية تسعة من الجنود ، وجرح منهم ٤٥ جنديا ، ٣ من الضباط . (١٩) وقد رسم هوند سميت خريطة توضح خط سير حملته . (٢٠)

لم تكف مصر بذلك ، بل سيرت في عام ١٨٩٦ م حملة أخرى ، اتخذت طريقها مع النيل إلى الخرطوم ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كشنفر ، وأثناء تقدمها استؤنف العمل في مد السكة الحديد إلى السودان ، لكي تستخدمها القوات الزاحفة في نقل الأسلحة والذخائر والمواد الغذائية والمهمات ، وقد تمكنت هذه الحملة من هزيمة الدراويش في معركة فركة ، في ٨ يونيو عام ١٨٩٠ م ، ثم استولت بعد ذلك على كرمة ، ودينتلة والخندق ، وكورتى ومروى ، وأبى حمد وبربر ، التي وصلتها عام ١٨٩٧ م ، ثم واصلت المسير إلى أن التقت بقوات الدراويش في العطبرة ، وهناك دارت معركة بين الطرفين في يوم ١٨ أبريل عام ١٨٩٧ م ، كان النصر فيها حليف القوات المصرية ثم تعقدت الحملة قوات الدراويش المنهزمة ، وأنزلت بهم هزيمة أخرى في موقعة أم درمان ، وتعتبر موقعة أم درمان النهاية الحاسمة للدراويش .

بالإضافة إلى التكاليف التي تحميتها مصر في الأرواح والعتاد ، فإنها تحملت أيضا تكاليف مادية ضخمة ، بلغت مبلغا وقدره ، ٣٥٤٣٥٤ رجبيا مصريا ، وقد تحملت الخزانة البريطانية من هذا المبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه مصري ، بينما تحملت مصر الجزء الباقى والذي تبلغ قيمته ١٥٤٣٥٤ ر٥٥٤ رجبيا مصرية . (٢١)

من الملاحظ أن مصر تحملت الجزء الأكبر من تكاليف حملة استرداد السودان ، بينما لم تتحمل بريطانيا إلا الجزء القليل من هذه النفقات ،

---

١٩١ . محفظة ٢٥٢ ، وثيقة ٣٠ في ١٩ فبراير عام ١٨٩١ م .  
(٢٠) انظر الخريطة الخاصة بحملة هولند سميت بكتاب جهود مصر  
الشمسية في أفريقيا للمؤلف .  
(٢١) محفظة ٩ ، المصدر السابق — وثيقة بدون رقم .

ويتضح ذلك ، مما ذكره المستر تشرشل في كتابه حرب النهر في صفحة ٣٦٢ ،  
والذى جاء فيه ما نصه :

« ان هذه النفقة ضئيلة بالقياس الى ما كسبته انجلترا ، فلم يرد ،  
في تاريخ بريطانيا ان ارضيت العاطفة القومية ، بثمن بخس مثل هذا  
الثمن » .

لم تقف مساهمة مصر المادية عند هذا الحد بل ساهمت أيضا في سد  
العجز المالى في ميزانية السودان ، وخاصة بعد عمليات الاسترداد ، ففى  
عام ١٨٩٨ م بلغت إيرادات السودان ، ٣٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى ، انن بلغت  
قيمة العجز في ميزانية السودان في هذه السنة ، حوالى ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه  
مصرى ، لذلك قامت مصر بتسديد قيمة هذا العجز ، أى انها ساهمت في  
هذه الميزانية بنسبة ٥٧٪ . (٢٢)

وبعد أن استرد السودان حكم حكما مشتركا بين مصر وبريطانيا ، على  
الرغم من مساهمة بريطانيا الضئيلة في عمليات الاسترداد ، ويتضح ذلك من  
مذكرة روميل رود في ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨م والتي جاء فيها مانصه :

« انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية  
الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت الحكومة  
البريطانية رفع العلم البريطانى، الى جانب العلم المصرى فى الخرطوم» . (٢٣)  
وقد اقتصر حجم الوجود المصرى فى افريقيا فى هذه الفترة ، أى بعد  
استرداد السودان ، على الأقاليم السودانية فقط ، ابتداء من خط عرض  
٢٢ شمال خط الاستواء ، وحتى بلدة نمولى فى الجنوب . وكانت مصر قد  
انتهت مشاكل الحدود بينها وبين جيرانها من الدول ، فبالنسبة للحدود مع  
ايطاليا فقد انتهت بسهولة ، فكانت ايطاليا قد انسحبت من كسلا وتركتها  
للجيش المصرى ، وقد تم تحديد الحدود بين اريتريا والسودان ، وبالنسبة  
لتحديد الحدود مع الحبشة ، فكان هناك بعض العقبات ، فقد ضمت  
الحبشة منطقة جبل بنى شنقول الغنى بمعدن الذهب ، واما بالنسبة  
لتحديد الحدود بين السودان وبلجيكا ، فكان هناك أيضا بعض المشكلات ،  
المتثلة فى أن بلجيكا كانت ترغب فى ضم منطقة بحر الغزال ، ومنطقة اللادو

---

(٢٢) نفس المصدر .

(٢٣) رئاسة مجلس الوزراء ، المصدر السابق ص ٥ .

والرجاف على النيل ، ولكن بعد مفاوضات بين الفريقين ، تم الاتفاق على ان تظل منطقة بحر الغزال بكاملها كجزء من السودان وان تؤجر منطقة اللادو للكنفو لضرورتها كميناء نهري ، وتستمر مدة الايجار طوال حياة الملك البلجيكى فقط ، وبعدها تعود لحكومة السودان ، وبالنسبة للحدود مع اوغندا فقد انتهت دون أدنى مشاكل . (٢٤)

ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أهم المظاهر الحضارية للوجود المصرى فى افريقيا ، وهى على النحو التالى : -

- عملت مصر منذ دخولها الى افريقيا عام ١٨٢٠ م ، على توحيد الأقاليم السودانية فى وحدة سياسية واحدة ، وقد نجحت بالفعل فى تنفيذ ذلك .

- عملت مصر أيضا على تنشيط حركة التجارة بين الأقاليم الافريقية من ناحية ، وبين مصر والعالم الخارجى من ناحية أخرى ، وقد نجحت فى ذلك بفضل استخدامها لوسائل المواصلات المختلفة ، سواء اكان ذلك باستخدامها للقوافل ، ام باستخدامها للسفن والسكة الحديد .

- نجحت مصر كذلك فى تدعيم الأمن فى اقاليمها الافريقية ، وذلك بالقضاء على التمرد والعصيان فى أى مكان ، بواسطة قواتها العسكرية التى كانت موجودة ، فى كافة البلدان الافريقية التى تخضع للسيادة المصرية .

- تمكنت مصر بحق من القضاء على تجارة الرقيق التى كانت منتشرة فى معظم البلدان الافريقية والتى كانت قائمة على استغلال الانسان الى أخيه الانسان ، فمن المعروف ان هذه التجارة كانت متصلة فى كيان السكان الاجتماعى وذات جذور عميقة ترجع الى قدم التاريخ .

- عملت مصر أيضا على تنظيم الأقاليم الافريقية تنظيما اداريا سليما ثم يسبق له أى مثل من قبل ، بحيث قسمت مناطق نفوذها فى افريقيا الى مديريات ، وقسمت المديرىات الى أقسام ، والأقسام الى قرى ، وجعل على رأس كل مديرية من هذه المديرىات ، مدير أو مأمور ، وكانت جميع هذه المديرىات والأقسام تخضع للحكمدارية التى يرأسها الحكمدار ، والذى يعين من قبل والى مصر ، فكان عليه ان يعمل على النهوض بالبلاد فى كافة المجالات المختلفة، وان ينشر العدل بين الناس وأن يقضى على الفوضى والاضطرابات .

---

(٢٤) د . مكى شببكية ، السودان فى قرن ، المصدر السابق ص ٣١٠ .

— اهتمت مصر علاوة على ذلك ، بمد سكة حديد السودان ، وكانت قد أرسلت العديد من البعثات الكشفية لدراسة أنسب المناطق التي يمكن مد سكة حديد من خلالها ، وقد نجحت في ذلك رغم ما تكبدته من نفقات من أجل تنفيذ هذا المشروع الاقتصادي . وتمكنت من مد سكة حديد من حلفا إلى الخرطوم ، وأخرى من سواكن إلى المطبرة ، ولأول مرة في تاريخ السودان ، تدخله السكة الحديد في ظل الإدارة المصرية .

إلى جانب كل هذه الأعمال الحضارية ، قامت مصر بإنشاء العديد من المدن الحديثة . المدينة بالطوب الأحمر ، مثل مدينة محمد علي في فازو على ، ومدينة الخرطوم ، وكسلا ، والإسماعيلية وبربرة التي وصلت إليها المياه من الدويار بواسطة المواسير ، وقد زودت معظم هذه المدن بالمستشفيات والمدارس ومراكز الأمن والمحاكم والجمارك .

— اهتمت مصر أيضا بإنشاء القلاع والحصون في معظم البلدان الأمريكية التي خضعت لنفوذها في القرن الماضي وبصفة خاصة في الخرطوم وسواكن ومصوع وسنهيث ، وكان الغرض منها هو أن يتحصن الجنود بها للدفاع عن حدود الدولة .

— نجحت مصر إلى حد كبير كذلك في كشفها عن منابع النيل ، التي ظلت مجهولة وغير معروفة للعالم مدة طويلة من الزمن ، فقد تمكنت بواسطة جنودها من الكشف عن منابع هذا النهر ، واتاحت بذلك الفرصة للرحالة والمغامرين الأجانب ، من الدخول إلى قلب أفريقيا ، بل وفتحت الباب أمام البعثات التبشيرية ، ولولا الوجود المصري ، ما استطاعت أية بعثة تبشيرية من تأسيس أي مركز ديني في قلب أفريقيا .

— نجحت مصر أيضا في ربط البلدان الأفريقية التابعة لها ، بشبكة من خطوط التطراف والتلغراف ، التي كان لها أكبر الأثر في توصيل المعلومات والأخبار من مصر إلى أقاليمها في أفريقيا بصورة سريعة ومرضية .

— نجحت مصر كذلك إلى حد كبير في تطوير شعوب هذه المناطق اجتماعيا وثقافيا وصحيا .

— ونجحت أيضا ، في نشر التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في السودان ، إلى جانب اهتمامها بالتعليم الديني .

ويمكن القول بأن الوجود المصري في أفريقيا ، كانت له آثار بعيدة المدى على حياة هذه الشعوب ، ولولاها ، لتأخر كشف المناطق الإفريقية المجهولة مدة طويلة من الزمن ، ولا أبالغ حينما أقول لظلت مجهولة ربما إلى مطلع القرن العشرين ، ولولاها ما حظيت أفريقيا بما حظيت به من أعمال حضارية ، لا زالت آثارها موجودة حتى اليوم ، ولولاها ما استطاع أوربي واحد أن تطا أقدامه وسط هذه القارة .

تم بحمد الله

الملحق



**Rapport en turc du Moawen Raghab Saddik Eff., sur la seconde  
Expedition d, Abyssinie, sous le commandement du  
Sirdar Mohamed Rateb Pacha**

Le 8 Zilkadeh 1292 à 12 h. 30 de la journée, S.A. Hussein pacha 2ème fils de S.A. le khedive et Ministre de la Guerre, honora de sa presence la gare du Caire. Après la cérémonie d, adieux, Rateb Pacha, Commandant-en-Chef, et les officiers de sa suite prirent place dans les wagons et le train se mit en marche à 1h. de la nuit, à destination de Suez.

Le train atteignit Suez à 12h. 30 de la nuit et 1, on procéda sur-le-champ à 1, embarquement sur le «Dakahlieh» des chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite.

**Noms des officiers d, Etat-Major et des Aides-de-Camp se  
trouvant dans la suite de S.A. Rateb Pacha.**

**Officiers d, Etat-Major.**

Général Loring, Chef d, Etat-Major.

Miralai Field.

Miralai Dye.

Miralai Derrick.

Kaimakam Maclean.

Kaimakam Aly Helmy.

Bimbachi Loesh.

Bimbachi Lamson.

Bimbachi Dr. wilson.

Bimbachi Ibrahim Eff.

Youzbachi Porter.

Youzbachi Irgens.

Moulazim Ahmed Raef Eff.

Moulazim Abdel Rahman Magdi Eff.

Moulazim Ahmed Azmy Eff.

Au total 15 officiers.

#### Aides-de-Camp.

Kaimakam Abdel Al Hilmy Eff.

Bimbachi Tornizine (?)

Bimbachi Khosrew Azmy Eff.

Bimbachi Abdel Latif Eff.

Moawen Mohamed Fouad Eff.

Moawen Mohamed Nessim Eff.

Moawen Ragab Saddik Eff.

Au total 6 officiers.

#### Ecrivains.

Kaimakam Mahmoud Rifaat Bey, de la Maia.

Kaimkam Hassan Fahmey Bey.

Kaimakam Hassanein Soliman Eff.

Kaimakam Hassan Ahmed Eff.

Au total 4 écrivains.

Comme le 3<sup>ème</sup> bataillon du 1<sup>er</sup> régiment d'infanterie de 1, expédition se trouvait déjà à Suez, on procéda, à 3 heures de la journée, à son embarquement sur le (Dakahieh) avec tous objets lui appartenant. D'autre part, on fit embarquer sur ce bateau six cents soldats d'infanterie arrivée hier du Caire et qui devaient se joindre aux quatre bataillons d'infanterie des régiments de la garde précédemment envoyés à Massawa. Les matériaux des compagnies de génie et de sapeurs et les provisions destinées à l'armée furent embarquées sur le «Koufit». Le

Kaimakam d, artillerie, Moustafa Bey kholoussi, nommé en qualité d, Intendant Militaire, s, embarqua sur ce bateau qui leva l, ancre à 9h. de la journée.

A 10 heures de la journée, les chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite se trouvaient déjà embarqués. Son Excellence sollicita alors, de la Maia Sanieh, l, autorisation d, appareiller. A 10h. 45, il donna l, ordre au «Dakahlieh» de se mettre en marche.

A part les officiers d, Etat-Major, les aides-de-camp et le bataillon précité, ce bateau transportait de Lewa Rached Rakeb Pacha, le Miralai Osman Ghaleb Bey et Mohamed Gabr Bey, ces officiers ayant été nommés aux régiments de l, Expedition ainsi que cela sera mentionné par la suite.

Au moment du départ, il y avait sur le quai Kassem Pacha wakil de la Marine, Aly Ghaleb Pacha, directeur du Bureau Militaire au Ministère de la Guerre, Stone Pacha, Chef de l, Etat-Major Général, et Hassan Bey, Gouverneur de Suez.

Le 13 Zilkadeh 1292. Le «Dakahlieh» arriva à Massawa à 8h.30 de la journée. Le Lewa Osman Rifky Pacha, précédemment envoyé à Massawa, et Ahmed Nachat Bey, moawen des Ceremonies du Khédive, nommé en qualité de Maamour des travaux de Massawa, monterent à bord et se rencontrèrent avec Rateb Pacha.

Rateb Pacha descendit ensuite à terre et se rendit à l, hospital militaire, en compagnie de Loring Pacha et de Nachat Bey.

A 9h.5 on procéda aux opérations de débarquement et, à 4 heures de la nuit, tout était terminé.

Quant au bataillon qui se trouvait sur ce bateau, il dressa ses tentes sur la côte de Garrâr, faisant face à l, ile de Massawa.

Le 14 Zilkadeh 1292. A 1 heure de la journée, le «Dakahieh» leva l, ancre a destination de Suez.

Le bataillon du Bimbachi Aly Raef Eff. et une compagnie du bataillon du feu Bimbachi Ahmed Fawzi Eff. se trouvaient établis au bander de Massawa. D, autre part, il Y avait dans ce bandar deux compagnies d, infanterie et des soldats de divers bataillon, sans compter un grand nombre de soldats malades et qui avaient été blessés lors de la rencontre qui eut lieu, depuis quelque temps, avec les Abyssins.

Quant aux quatre bataillons d, infanterie de la Garde, ils avaient dressé leurs tentes à Hatmalou, à une heure environ du bandar de Massawa. Il Y avait aussi à Hatmalou, deux batteries d, artillerie sous le commandement du Bimbachi Ismail Sabri Effendi.

Rateb Pacha, accompagné du Général Loring et du Lewa Osman Rifky Pacha, visita ce jour-la l, emplacement de Hatmaluo. A son arrivéé, les quatre bataillons de la Garde, les artilleurs et les trois compagnies de «Mouhafizine» qui sont établis dans des casernes, lui rendirent les honneurs, conformément au règlement militaire.

A cette occasion, on joignit les 1er et 2ème bataillons de la Garde au bataillon du Bimbachi Khourchid Basmi Eff. arrivé du Caire et l, on forma ainsi le 1er régiment de la 1ér brigade d, infanterie de L, Expédition. Osman Rifky Pacha fut nommé 1er Lewa et Osman Ghaleb Bey, Miralai de ce régiment.

Quant aux 3ème et 4ème bataillons de la Garde, en les joignit au bataillon du Bimbachi Mohamed Aly Eff, qui doit arriver du Caire, l, on forma ainsi le 1er régiment de la seconde brigade de l, Expédition. Rached Rakeb Pacha fut nommé 2ème Lewa et Mohamed Gabr Bey, Miralai de ce régiment.

On procéda, ce jour-là, au transport à Hatmalou des provisions du bataillon du Bimbachi Khourchid Basmı Eff. qui campait sous des tentes à Garrar. Les chameaux du Gouvernement, affectés à ce transport, étaient faibles et débiles ...L'aspect des troupes établies dans la dite region (sic) refétait une santé florissante et une tenue militaire impeccable.

Trois soldats blessés au cours de rencontre avec les Abyssins arrivèrent à Massawa. Des soins particuliers sont réservés aux malades qui entrent à l'hôpital de Massawa.

Deux officiers d'Etat-Major ont été envoyés à Hatmalou avec un appareil élévatoire destiné à fournir l'eau requise pour cette région.

Le 15 Zilkadeh 1292. Le «messir», puis le «koufit» on levé l'ancre à destination de Suez.

Les officiers ci-après faisaient partie de l'Etat-Major lors de la dernière rencontre avec les Abyssins et il a été décidé de les incorporer aux officiers d'Etat-Major mentionnés au commencement de ce rapport :

Bimbachi Omar Rouchdy Eff.

Bimbachi Durholz.

Bimbachi Dennisson.

Moulazim Rifaat Eff.

Ahmed Fahim Eff., traducteur.

Soit au total 5 officiers.

Le 16 Zilkadeh 1292. Le bateau «Gharbieh» est arrivé à Massawa à 2h.30 de la journée. Il avait à bord six compagnies du 3ème bataillon du 2ème régiment de la 2ème brigade d'infanterie de l'Expédition, de même que deux Bimbachis de ce batai-

llon, Mohamed Aly Eff. et Rached Eff. Ces troupes furent débarquées à terre.

Trois des soldats qui furent blessés au cours de la dernière rencontre avec les Abyssins arriverent à Massawa.

Les soldats établis à Hatmalou entreprirent des exercices de reconnaissance pendant deux heures ; ces exercices étaient appropriés pour les régions montagneuses.

A 6 heures de la journée, le bateau «Hodeida» arriva à Massawa. Il transportait deux compagnies d'infanterie et deux bataillons de cavalerie. Les fantassins furent envoyés à Garrâr et les cavaliers à l'île de Massawa.

Nous avons reçu une dépêche de la Maïa Sanieh annonçant que S.A. Hassan Pacha, 3ème fils de S.A. le Khédive, a sollicité l'autorisation de l'Empereur de Prusse afin de prendre part à la guerre abyssine, que l'Empereur lui a accordé cette autorisation et que Son Altesse arrivera prochainement à Massawa dans ce but. Cette nouvelle a été communiquée à tous les régiments établis à Massawa.

Au cours de sa visite à l'hôpital militaire de Massawa en compagnie de Nachât Bey, Rateb Pacha s'est rendu compte que cet hôpital était entretenu d'une manière parfaite à tous points de vue.

Le 17 Zilkadeh 1292. Tous les soldats établis à Hatmalou ont entrepris des exercices d'armes pendant 2 heures.

A 1 heure de la journée, Osman Rifky Pacha et Rached Rakeb Pacha présidèrent au transport, à Ounkalou à 1 heure de marche environ à l'ouest de Massawa, des cavaliers arrivés hier du Caire et à leur établissement dans cette région. On a

procédé, toute la journée, aux travaux de creusement de puits dans la dite région afin d, en extraire de l, eau.

Il y a quelque temps, le Gouvernement avait installé une pompe à Omkalou, afin d, extraire l, eau qui était ensuite amenée à Massawa au moyen de tuyaux et distribuée aux habitants. Cette eau est très potable et très propre. Mais comme la quantité d, eau fournie de cette manière ne suffisait pas aux besoins des habitants, on y mélangeait une petite quantité d, eau salée.

Il existe entre Massawa, Omkalou et Hatmalou un terrain plat, très étendu et approprié à tous points de vue pour l, établissement de plusieurs régiments.

Durant toute la journée on a procédé au transport, à Omkalou des provisions et tous autres objets appartenant aux cavaliers arrivés du Cair.

Huit des soldats blessés au cours de la dernière rencontre avec les Abyssins sont arrivés à Massawa.

120 chameaux sont arrivés du Senhit pour compte de l, Expédition.

A 12 heures, le «Gharbieh» et le «Hodeida» ont levé l, ancre à destination de Suez.

Le 18 Zilkadeh 1292. Les soldats de l, Expédition, se trouvant à Massawa, ont entrepris des exercices militaires pendant deux heures.

Les troupes se trouvant actuellement à Massawa et destinées à la campagne, Abyssinie se composent de 7 bataillons d, infanterie, 2 batteries d, artillerie, deux bataillons de cavalerie, une compagnie de génie et une autre de sapeurs.

Rateb Pacha a reçu la visite de certains notables de Massawa.

On a arrêté quelques espions abyssins et l, on procéde à leur interrogatoire.

المسطر عاليه جزء من تقرير راتب باشا سردار الجيش المصرى ، الذى كان على رأس الحملة العسكرية التى أرسلتها مصر لمحاربة الحبشة عام ١٨٧٦م .

وقد جاء بهذا التقرير جميع التفاصيل الخاصة بالحملة سواء أكان ذلك من ناحية أعداد الجنود والقادة ، من أمثال راتب باشا ولورنج الأمريكى الجنسية، أم من ناحية إمداد هذه الحملة بما يلزمها من مؤن ومهمات وذخائر، ووضح من التقرير خط سير الحملة ابتداءً من محطة مصر بالقاهرة ، الى السويس ، ثم بلدة مصوع ، مركز تجمع قوات الحملة المصرية . ولكبر حجم هذا التقرير اكتفيت بنشر هذا الجزء للدلالة عليه وكأثبات فعلى لهذه الحملة .

وللاستزادة يمكن للقارىء الكريم أن يراجع بقية هذا التقرير بدار الوثائق التاريخية بالقلعة ، أو يرجع الى تقرير موصمه شياخور بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى اثريتها للمؤلف .

**CONVENTION ENTRE LE GOUVERNEMENT DE S.M.  
BRITANNIQUE ET LE GOUVERNEMENT DE S. A. LE  
KHEDIVE AU SUJET DE L'ADMINISTRATION FUTURE  
DU SOUDAN.**

— 19 Janvier 1899.

WHEREAS certain provinces in the Soudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive.

AND whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of and for the making of laws for the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and for the varying requirements of different localities.

AND whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation.

AND whereas it is conceived that for many purposes Wadi-Halfa and Suakin may be most effectively administered in conjunction with they are respectively adjacent.

NOW it is hereby agreed and declared by and between the Undersigned, duly authorised for that purpose, as follows :

**Art. I.**

The word «Soudan» in this Agreement means all the territories South of the 22nd parallel of latitude, which :

{ . 1

(م ٢٦ — الوجود المصرى فى افريقيا )

1. Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882. or

2. Which, having before the late rebellion in the Soudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert ; or

3. Which may hereafter be reconquered by the two Governments acting in concert.

#### **Art. II.**

The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water, throughout the Soudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

#### **Art. III.**

The supreme military and civil command in the Soudan shall be vested in one officier, termed the «Governor-General of the Soudan». He shall be appointed by Khedivial Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial Decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

#### **Art. IV.**

Laws, as also Orders and Regulations with the full force of law, for the good government of the Soudan, and for regulating the holding, disposal, and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by Proclamation of the Governor-General. Such Laws, Orders and Regulations may apply to the whole or any named

part of the Soudan, and may, either explicitly or by necessary implication, alter or abrogate any existing Law or Regulation.

All such Proclamations shall be forth-with notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

#### Art. V.

No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arrêté, or other enactment hereafter to be made or promulgated shall apply to the Soudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor-General in manner hereinbefore provided.

#### Art. VI.

In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Soudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more Power.

#### Art. VII.

Import duties on entering the Soudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties may, however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Soudan at Suakin, or any other port on the Red Sea Littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being leviable on goods entering Egypt from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Soudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

**Art. VIII.**

The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the Soudan, except in the town of Suakin.

**Art. IX.**

Until, and save so far as it shall be otherwise determined by Proclamation, the Soudan, with the exception of the town of Suakn, shall be and remain under martial law.

**Art. X.**

No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be accredited in respect of nor allowed to reside in the Soudan, without the previous consent of Her Britannic Majesty's Government.

**Art. XI.**

The importation of slaves into the Soudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this Regulation.

**Art. XII.**

It is agreed between te two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July 1890, in respect to the import, sale, and manufacture of fire-arms and their munitions, and distilled or spirituous liquors.

Done in Cairo, the 19th January, 1899.

Signed : Boutros Ghali — Cromer.

## المصادر

أولا — الوثائق :

### ( ١ ) محافظ أبحاث السودان

- ١ — دفتر رقم ٢٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦ فى ٢٨ شوال ١٢٤٠ هـ  
الموافق ١٨٢٤ م .
- ٢ — دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٠ فى ١٩ ذى القعدة سنة  
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٣ — دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٢١٩ فى ٢٢ رجب سنة  
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٤ — دفتر رقم ١٠ : معية سنبة ، وثيقة ٣١٨ فى ٢٥ شوال سنة  
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٥ — دفتر رقم ٢٦ : وثيقة ٦ صادر معية فى ١١ جماد ثان سنة  
١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .
- ٦ — دفتر رقم ٣٩١ : صادر معية وثيقة ٤٥٤ فى ١٤ محرم سنة  
١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٧ — دفتر ٣٩ وثيقة ١ صادر معية سنبة فى ٢٣ صفر عام ١٢٦٦ هـ  
الموافق ١٨٤٨ م .
- ٨ — دفتر ١٦ : معية تركى ، وثيقة ١٥٤ فى ٢٤ جماد اول سنة ١٢٣٩ هـ  
الموافق ١٨٢٣ م .

- ٩ - دفتر ٢٥ : صادر معية ، وثيقة ٢٤٤ في آخر محرم سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .
- ١٠ - دفتر ٤١٩ : معية تركي ، وثيقة ٤٣٠.٨ في ١٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ١١ - دفتر ٧٥٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٢٢٢ في ١٧ محرم سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .
- ١٢ - دفتر ٩ : معية تركي ، وثيقة ٣٦٥ في ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ١٣ - دفتر ٧٥٧ : ديوان خديو ، وثيقة ٢ في ٢٩ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .
- ١٤ - دفتر ٣٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ في ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١٥ - دفتر ٧٢٣ : ديوان خديو تركي : وثيقة ٧٦٧ في ١٢ نى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ١٦ - دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ في ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١٧ - دفتر ١٠ : معية تركي ، وثيقة ٢١٨ في ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ١٨ - دفتر ١٩٧ : معاونة اقاليم ، وثيقة ١٣٩ في ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .
- ١٩ - دفتر ٢٦١ : معاونة ايرادات ، وثيقة ١٣٩ في ٣ ربيع اول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

- ٢٠ - دفتر ٤٤٣ : وارد معية سنية ، وثيقة ١٥٧ في ١٨ رجب عام ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ٢١ - دفتر ١٠ : عابدين ، وثيقة ١٢١ ص ١٧ في ٢٥ محرم عام ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٢٢ - دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المية ، وثيقة ٧٦ في ٢٨ رمضان عام ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٢٣ - دفتر ٢٠ : معية تركى ، وثيقة ٢٨١ في ٢١ شوال سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .
- ٢٤ - دفتر بدون رقم : معية تركى ، وثيقة ٤٠٦ في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .
- ٢٥ - دفتر ٧١ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٦ في ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٥١ هـ الموافق ١٨٣٥ م .
- ٢٦ - دفتر ٢٢٠ : عابدين ، وثيقة ٣٥٥ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .
- ٢٧ - دفتر ٧٩ : معية تركى ، وثيقة ٧٧٧ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .
- ٢٨ - دفتر ٨٥ : معية تركى ، وثيقة ١١٠ في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .
- ٢٩ - دفتر ٨٤ : معية تركى ، وثيقة ٢٠٨ في ١٤ صفر سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .
- ٣٠ - دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٦٤٠ في ٢٤ جواد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٣١ - دفتر ٢٢٤ : معاونة جفالق ، وثيقة ٥١٠ في ١٣ جماد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٣٢ - دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١٤٦ في ١١ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٣ - دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم وثيقة ٣٢٠ في ٢٠ ربيع اول سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٤ - دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ١٠٨ في ٢٣ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٥ - دفتر ٣٦٩ : معية تركى وثيقة ١٦٦ في ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٦ - دفتر ٢٨٩ : شورى المعاونة ، وثيقة ٢٧١٩ في ٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٧ - دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ١٥١١ في ٢٥ رمضان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٨ - دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية الملكية ، وثيقة ٤٨٦ في ٢٧ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٩ - دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٤ في ٢٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٠ - دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٥٥٦ في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤١ - دفتر ٣٩٦ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٤ ، في ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

- ٤٢ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٢٥١١ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٤٣ — دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٦ فى ١٥ ربيع اول ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٤٤ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٥١١ فى ٢٥ القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٤٥ — دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٩ فى ٢٦ صفر سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٤٦ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٢١ صفر سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٤٧ — دفتر ٢٩٣ : صادر المعية ، وثيقة بدون رقم فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٤٨ — دفتر ٧٤٢ ، ديوان خديو ، وثيقة ١٨٥ فى ٢٧ ربيع اول سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .
- ٤٩ — دفتر ٦٠ : صادر معية تركى ، وثيقة ٣٨٦ فى ٣ ربيع اول سنة ١٢٥١ هـ الموافق ١٨٣٥ م .
- ٥٠ — دفتر ٨١ : معية تركى وثيقة ٣٦٦ فى ٢٣ محرم سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .
- ٥١ — دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٠٢٢ فى ١٦ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٥٢ — دفتر ٤٥٨ : صادر معية ، وثيقة ٤٢١ فى ١٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٥٣ — دفتر ٢٩٠ ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٥٨٦ في ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٥٤ — دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢٤ في ٢٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥٥ — دفتر ٤٣١ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٧ ص ٦١ في ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٥٦ — دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ٢٠٢١ في ٣ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٥٧ — دفتر ٦٠١ : وارد ديوان الكتخدا ، وثيقة ١١١ في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٥٨ — دفتر ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٤٨ في ١٥ ربيع اول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥٩ — دفتر ٨٩٨ : معية تركى ، وثيقة ٢٦٠ في ٤ جواد اول سنة ١٢٥٠ هـ الموافق ١٨٣٤ م .

٦٠ — دفتر ١٨٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٢٥٤ في ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦١ — دفتر ٢٨٠ : شورى المعاونة ، وثيقة ٤٣٧ في ٩ جواد اول سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦٢ — دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٢٠٦٤ في ١٦ شوال سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦٣ — دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٢٨٦١ في ١٦ جواد ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٦٤ — دفتر ٥٨٧ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ٦٢١ في ١٣ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٦٥ - دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ١٤٩٧ في ١٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٦ - دفتر ٤٣٢ : صادر معية ، وثيقة ٥٠٤ في ٤ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٧ - دفتر ١٩ : صادر معية تركى ، وثيقة ٣٦٧ ، ٣٧٠ في رجب سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٨ - دفتر ٢٠ : صادر معية تركى : وثيقة ٣٣٨٠ في ٧ شعبان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٩ - دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ١٥١ في ١٩ رمضان سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

٧٠ - دفتر ٤٤ : معية تركى ، وثيقة ٤٤١ في ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

٧١ - دفتر ٣٠٦ : صادر ديوان معاونة جهادية ، وثيقة ٩١٢ في ٩ جماد ثان سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٧٢ - دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعية السنوية ، وثيقة ٦٢ في ١٤ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٣ - دفتر ١٤ : معية تركى ، وثيقة ٦١٧ في ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٧٤ - دفتر ٢١ : صادر معية ، وثيقة ٢٩٠ في ١٤ ربيع أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٧٥ - دفتر ٨٥٦ : ديوان خديو وثيقة ٣٣٨١ في ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

- ٧٦ — دفتر ٢٥١ : معاونة إيرادات ، وثيقة ٥٠٩ في ٣ ذى الحجة  
سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .
- ٧٧ — دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعية ، وثيقة ١٨٤٢ في ٢٥ ربيع ثان  
سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٧٨ — دفتر ١٦٩ : ديوان الخديو وثيقة ٣٣٨١ في ٢١ ذى القعدة سنة  
١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٧٩ — دفتر ٧٧٩ : صادر ديوان الخديو ، وثيقة ٦٦١ ، في ٢٧ ربيع  
أول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .
- ٨٠ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١٥٣ في ١٣ صفر  
سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٨١ — دفتر ٢٠٦ : صادر شورى المعاونة وثيقة ٢٣٠ في ٢٥ ربيع آخر  
سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٨٢ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم وثيقة ٦٧٨ ، في ٨ رجب سنة  
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٨٣ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٥٣ في ٢١ جماد ثان سنة  
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٨٤ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٥١ في ٢١ جماد ثان سنة  
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٨٥ — دفتر ٢١٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١١٩ في ٢٧ ربيع  
ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٨٦ — دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٠٠٤ ، في ١٤ رجب سنة  
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

- ٨٧ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٦٠١ ، فى ٢١ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٨٨ — دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٢٤٨ فى ١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٨٩ — دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعاونة وثيقة ٤٢٨ فى ٧ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٩٠ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٠٢ فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٩١ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ١٥٦١٧ فى ١٠ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٩٢ — دفتر ٣٩٣ : صادر المعية : وثيقة ٥٧ فى ٢٣ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٩٣ — دفتر ٢٩٢ : صادر المعية ، وثيقة ١٩٩ فى ١٠ القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٩٤ — دفتر ٢٩٢ : معية تركى : وثيقة ٢٢٢٢ فى ١١ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٩٥ — دفتر ٤٣٢ : صادر المعية وثيقة ٤١٣ ، فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ٩٦ — دفتر ٣٩٣ : ديوان المعية ، وثيقة ٤٥٧ فى ١٢ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٩٧ — دفتر ٩٩٤ : صادر الافادات وثيقة ٧٥٥ ، فى ٢٣ جماد ثان سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

- ٩٨ - دفتر ٤٣٨ : معية تركى ، وثيقة ١٢٨١ فى ٢٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .
- ٩٩ - دفتر ٤٥٨ : صادر المعية ، وثيقة ٥١٧ فى ١١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
- ١٠٠ - دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٨٨٧ وفى ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
- ١٠١ - دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٣٠ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١٠٢ - دفتر ٣٦٩ : معاونة ايرادات ، وثيقة بدون رقم فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١٠٣ - دفتر ٣٧٧ : معية تركى ، وثيقة ١٢٦٩ فى ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ١٠٤ - دفتر ٤٣٨ : معية تركى وثيقة ١٥٦٦ فى ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٧٤ م .
- ١٠٥ - دفتر ٢٠ : معية تركى وثيقة ٢٨٥ ، فى ٢٨ جاد أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .
- ١٠٦ - دفتر ٢٠٨ : صادر ديوان معاونة اقاليم ، وثيقة ٧٧٠ فى ٣ جاد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١٠٧ - دفتر ٣٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٨ رمضان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .
- ١٠٨ - دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ١١٥٨ فى ١١ شوال سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

- ١٠٩ — دفتر ٧٢٤ : ديوان خديو ، وثيقة ١٦٤ في ٨ شعبان سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٧ م .
- ١١٠ — دفتر ٧٤٥ — ديوان خديو ، وثيقة ٢١٦ في ٤ صفر سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .
- ١١١ — دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٣٤٣ في ١٧ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .
- ١١٢ — دفتر ٧٨٠ : صادر ديوان خديو ، وثيقة ٣١ في غرة رمضان سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .
- ١١٣ — دفتر ٣٧٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٤١٢ في ٥ جماد أول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١١٤ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٩٨ في ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .
- ١١٥ — دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ١٤١٩ في ٢٠ جماد أول سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٦ — دفتر ٣٢١ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ١٥٤٢ في ٨ ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٧ — دفتر ٢٠٨٨ : وارد ديوان المدارس ، وثيقة ٩٣٥ في غرة محرم سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٨ — دفتر ٢٨٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٦٢٨ في ٢٨ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٩ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٣٩٤ في غرة ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١٢٠ — دفتر ٣٠٢ : معاونة الجهادية ، وثيقة ٢١٠ في ٣ جماد ثان سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .

- ١٢١ - دفتر ٢٧٨ : شورى المعاونة ، وثيقة ١١٣٠ فى جماد ثان سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .
- ١٢٢ - دفتر ٣١٠ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ٦٧٧ فى ١٠ جماد اول سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .
- ١٢٣ - دفتر ٩٩٧ صادر ديوان المالية ، وثيقة ٧٦١ فى ١٣ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١٢٤ - دفتر ٩٩٨ : صادر نظارة المالية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١٢٥ - دفتر ٩٩٨ : صادر معية ، وثيقة ١٢٢ فى ٢٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ١٢٦ - دفتر ٤١١ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٨ ، فى ١٦ صفر سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ١٢٧ - دفتر ٤٠٨ : صادر المعية السنبة ، وثيقة ١١١٠ فى ٨ ربيع اول سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ١٢٨ - دفتر ٤٥٢ : صادر المعية السنبة، وثيقة ٥٧٧ فى ٢٨ رجب سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .
- ١٢٩ - دفتر ٥٩٥ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٦٣٣ ، فى ٢١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
- ١٣٠ - دفتر ٢١٣٣ : ديوان المدارس - تركى ، وثيقة ١٦٧ فى ٦ رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .
- ١٣١ - دفتر ٢١٣٤ : ديوان المدارس - تركى ، وثيقة ٧٩ فى ٢١ رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .

١٣٢ — دفتر ٩٦ : وارد معية عربى ، وثيقة ٩ فى ٢٠ ذى الحجة سنة  
١٢٦٨ هـ الموافق ١٨٥١ م .

١٣٣ — دفتر ٦٥٨ : وارد ديوان الكتخدا — وثيقة ١٨٨٤ فى غرة ربيع  
ثان سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٤ — دفتر ٢٢٩٨ : وراذ المعية ، وثيقة ٦١٢ . فى ١٠ ربيع ثان  
سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٥ — دفتر ١٠٤٦ : وارد نظارة المالية ، وثيقة ١٦١٣ فى ٥ رجب  
سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٦ — دفتر ١٨٨٦ : أوامر عربى ، وثيقة ٣٥ ، فى ٢٩ جماد اول سنة  
١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٧ — دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى وثيقة ١٨ فى ٢٥ جماد اول سنة  
١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٨ — دفتر ١٨٨٦ : أوامر عربى ، وثيقة ١٣ فى ٩ جماد اول سنة  
١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٩ — دفتر ١٨٩٠ : أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ ، فى ٢١ محرم سنة  
١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٠ — دفتر ١٨٨٩ : دواوين — وثيقة ١٤ فى ٢٨ ربيع اول سنة  
١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤١ — دفتر ١٨٨٩ : دواوين ، وثيقة ١٣ فى ٢٨ ربيع اول سنة  
١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٢ — دفتر ١٦ : عابدين صادر تلغراف — وثيقة ٤٢ فى ٢٥ رجب  
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٣ — دفتر ٢١ : عابدين — وراذ تلغراف ، وثيقة ٩٣ فى ٢٧ رجب  
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٤ - دفتر ١٦ : عابدين - صادر تلغراف ، وثيقة ٣١٧ في ١٥ شوال  
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٥ - دفتر ١٦ : عابدين صورة التلغراف ، وثيقة ٤٨٠ في ٢٨ شوال  
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٦ - دفتر ١٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٠١ في ٢٠ ربيع  
أول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٧ - دفتر ١٨٧٥ : وثيقة ٢ في ٢٩ جماد أول سنة ١٢٩١ هـ  
الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٨ - دفتر ٢٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ٥٥٥ في ٢٤ رمضان سنة  
١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٩ - دفتر ٢٨ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٢ في ٢٧ شوال  
سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٥٠ - دفتر ٣٢ : وارد تلغراف ، وثيقة ١١١ في ١٨ رجب سنة  
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥١ - دفتر ١٠ : أوامر عربي وثيقة ١٨ ، في ١٦ رجب سنة  
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٢ - دفتر ٢٢ : عابدين ، وثيقة ١٠٧ في ١٦ صفر سنة  
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٣ - دفتر ٣٩ : وثيقة ٣٣ في ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق  
١٨٧٥ م .

١٥٤ - دفتر ١٨ : وثيقة ٢٧ ، في ١٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق  
١٨٧٧ م .

- ١٥٥ — دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ٥ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .
- ١٥٦ — دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٤٨ فى ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .
- ١٥٧ — دفتر ٣٦ : عابدين صادر تلغراف فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .
- ١٥٨ — دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .
- ١٥٩ — دفتر ٥٥٧ : معية تركى ، وثيقة ٦٩ فى ٧ رجب سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .
- ١٦٠ — دفتر ٥٣٩ : معية تركى — وثيقة ١٦١ فى ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .
- ١٦١ — دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ١ فى ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .
- ١٦٢ — دفتر ٣٩١٥ : معية سننية ، وثيقة ٣ فى جماد اول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .
- ١٦٣ — دفتر ٣٩١١ : معية سننية ، وثيقة ١٥٢ فى ١٣ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .
- ١٦٤ — دفتر ٣٩٠٩ : وثيقة ٧٨ ، فى ٢٠ جماد اول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .
- ١٦٥ — دفتر ١٤ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٩٣ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٦ — دفتر ١٩٤٢ أمر عربي : وثيقة ٢٢١ في ٥ صفر سنة ١٢٨٩ هـ  
الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٧ — دفتر ١٨٤٩ : معية سنوية ، وثيقة ١٣ في ١٦ ربيع أول  
سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٨ — دفتر ١٨٦٤ : معية عربي ، وثيقة ٢٧ في ١٧ شوال سنة  
١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٩ — دفتر ١٨٣٩ : أوامر كريمة عربي ، وثيقة ٨ في غرة محرم  
سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٠ — دفتر ٢٣ : عابدين ، وارد تلفراف وثيقة ٩ في ٢٢ ذى الحجة  
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٧١ — دفتر ٣٩١٥ : وثيقة ٢٤ بدون تاريخ .

١٧٢ — دفتر ١٨٦٢ : معية عربي ، وثيقة ٤٤ في ٥ ذى الحجة سنة  
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٣ — دفتر ٢٣ : عابدين ، وثيقة ٩ في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ هـ  
الموافق ١٨٧٣ م .

١٧٤ — دفتر ٢١ : معية عربي ، وثيقة ١١ في ٦ شوال سنة ١٢٩٤ هـ  
الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٥ — دفتر ٢١ : معية عربي ، وثيقة ١٣ في ١٨ ذى الحجة سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٦ — دفتر ٢١ : معية عربي ، وثيقة ٩ في ١٨ ذى الحجة سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٧ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٤ فى ٦ شوال سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٨ — دفتر ١٩٣٩ : وثيقة ٥ فى ٥ محرم سنة ١٢٨٩ هـ الموافق  
١٨٧٢ م .

١٧٩ — دفتر ١٨٦٠ معية عربى وثيقة ٥٢ فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ هـ  
الموافق ١٨٧٣ م .

١٨٠ — دفتر ١٨٧٥ : معية عربى ، وثيقة ١ فى ٥ ذى القعدة سنة  
١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨١ — دفتر ١٨٦٤ : معية عربى ، وثيقة ٥٣ فى ١ جماد أول سنة  
١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨٢ — دفتر ٣١٠ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٠ فى ٢ جماد  
أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٨٣ — دفتر ١٨٥٩ : معية عربى ، وثيقة ٩ فى غرة شوال سنة  
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٨٤ — دفتر ٣٩١٥ معية عربى ، وثيقة ٣ فى ٢٩ محرم سنة  
١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٨٥ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ١٢ فى ١٧ ذى الحجة سنة  
١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

١٨٦ — دفتر ٤٦ : عابدين ، وثيقة ٢٦٠ فى ٢٥ ربيع ثان سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٧ — دفتر ٣٢ : عابدين — وثيقة ٢١٤ فى ٢ ربيع أول سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٨ — دفتر ٥٥٨ : وثيقة ٣ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ هـ الموافق  
١٨٦٤ م .

١٨٩ — دفتر ١٨٤٧ : معية عربى — وثيقة ٦ فى ١٢ صفر سنة  
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٩٠ — دفتر ٣٩١١ : وثيقة ١٧٠ فى ٨ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق  
١٨٧١ م .

١٩١ — دفتر ٥ : معية سنوية وثيقة ٤ فى ٤ رة رمضان سنة ١٢٩١ هـ  
الموافق ١٨٧٤ م .

١٩٢ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى وثيقة ٥٦ فى ١٤ ذى القعدة بينة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

١٩٣ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٤٩ فى ١٩ ربيع ثان ، سنة ١٢٩٤ هـ  
الموافق ١٨٧٧ م .

١٩٤ — دفتر ٢٨٣ : وثيقة ٣ ، فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٠ هـ الموافق  
١٨٧٣ م .

١٩٥ — دفتر ٢١ : عابدين تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٨ ذى القعدة  
سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٦ — دفتر بدون رقم : وثيقة ١٥ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ  
الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٧ — دفتر ٢١ : عابدين وثيقة ٢٥ فى ٢٣ جماد اول سنة  
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٨ — دفتر ١٥٤٩ معية تركى ، وثيقة ٢٦ فى ١٦ جماد ثان سنة  
١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

١٩٩ — دفتر ٥٤٥ معية تركى : وثيقة ٤ فى ١٦ جماد ثان سنة  
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

٢٠٠ — دفتر ٥٤٥ : وثيقة ٢٧ في ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٨١ هـ للموافق  
١٨٦٤ م .

٢٠١ — دفتر ٥٦٠ : وثيقة ٨٩ في ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ للموافق  
١٨٦٧ م .

٢٠٢ — دفتر ٢٨٧٢ : وثيقة ٤٨٦ في ١٩ جماد اول سنة ١٢٩٠ هـ  
الموافق ١٨٧٣ م .

٢٠٣ — دفتر ١٤٨ : معية عربي ، وثيقة ١٣ في ١٩ شعبان سنة  
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٤ — دفتر ٥ : وثيقة ١٢٨ في ٣ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٠٥ — دفتر ٢٣ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٠٨ في ١٦ رجب  
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٦ — دفتر ٢٢ عابدين : صادر تلغراف ، وثيقة ٣٤٢ في ٢٢ ربيع  
اول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٧ — دفتر ٢٢ : عابدين : وثيقة ٤٦٣ ، في ٧ ربيع اول سنة  
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٨ — دفتر : بدون رقم — أوامر عربي ، وثيقة ٢٢٦ في ١٠ شعبان  
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٩ — دفتر ١٧ : معية عربي ، وثيقة ٩٠ في ٢٥ محرم سنة  
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٠ — دفتر ٣٩ : عابدين ، وثيقة ٥٠١ في ١٦ ربيع ثان سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١١ — دفتر ١٨٤٩ : وارد تلغراف وثيقة ١٤ ، في ٣ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٢ — دفتر بدون رقم : وثيقة ٥١ في ٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢١٣ — دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٠٩ في ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٤ — دفتر ٤١ : عابدين و وارد تلغراف ، وثيقة ٣١٦ في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٥ — دفتر ٤٠ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤١١ في ٤ جواد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٦ — دفتر ٤١ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٣ في ١١ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٧ — دفتر ٤٠ : عابدين : وثيقة ١٩٩ في ١٣ جواد أول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٨ — دفتر ٤٠ عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٤ في ٦ جواد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٩ — دفتر ٤١ : وارد تلغراف ، وثيقة ٢١٠ في ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢٠ — دفتر ١٩٢٢ : أوامر ، وثيقة ١ في ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢١ — دفتر ١٨٩٠ : أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ في ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٩ م .

- ٢٢٢ — دفتر ١٨٦٤ : وثيقة ٦ ، في ٢٩ صفر عام ١٢٩٠ هـ الموافق  
١٨٧٣ م .
- ٢٢٣ — دفتر ٢٥ : عابدين ، وثيقة ١٢١ في ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هـ  
الموافق ١٨٧٣ م .
- ٢٢٤ — دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ في ٨ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .
- ٢٢٥ — دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ في ١٠ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق  
١٨٨٠ م .
- ٢٢٦ — دفتر ٣٤ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٢٥ في ٧ شوال  
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
- ٢٢٧ — دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٥٥ في غاية  
شوال ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
- ٢٢٨ — دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٢٣ في ٢٧ شوال  
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
- ٢٢٩ — دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٩٩ في ٢ رجب  
سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٣٠ — دفتر ٣٧ — وارد تلغراف وثيقة ٤٢٦ في ١٤ صفر سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٣١ — دفتر ٣٧ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٨ في ١٥ صفر  
سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٣٢ — دفتر ٢٨ : عابدين صادر تلغراف تركي في ١٧ صفر سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢٣ — دفتر ٨ عابدين : وثيقة ١٣٧ في ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٢ هـ  
الموافق ١٨٧٦ م .

٣٢٤ — دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٢٤ في ٣١ مارس  
سنة ١٨٧٧ م .

٢٣٥ — دفتر ٥٢ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ١٨ في ٦ محرم  
سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٣٣٦ — دفتر ٥٤ : عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٧١٧ في ١٩  
ذى القعدة سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٢٣٧ — دفتر ٥٩ : معية تركي ، وثيقة ٢ في ٦ جماد أول سنة  
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٨ — دفتر ٥٦ : معية تركي ، وثيقة ١٣ في ٦ جماد أول سنة  
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٩ — دفتر ٥٧٣ : معية تركي ، وثيقة ٢ في أول جماد ثاني سنة  
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٠ — دفتر ٥٧٣ : معية تركي ، وثيقة ٢٨ في ٦ شوال سنة  
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤١ — دفتر ٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٢٠ في ٢٠ شعبان  
سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٢ — دفتر ٥٧٣ : صادر المعية ، وثيقة ٤١ في ٢٥ محرم سنة  
١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

٢٤٣ — دفتر ٣١٧ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٢ في ٢١  
مارس سنة ١٨٧٦ م .

٢٤٤ — دفتر ٢٩ — عايدين ، وثيقة ٢٤٣ ، في ١٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ  
الموافق ١٨٨١ م .

٢٤٥ — دفتر : ٥٥ : عايدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ١٩٠١٠١ في ١١  
محرم سنة ١٨٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٤٦ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي ، وثيقة ٣٣ في ٩ ربيع ثان سنة  
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٦ م .

٢٤٧ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي وثيقة ١ ، في غرة جماد أول سنة  
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٤٨ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي ، وثيقة ٦ عام ١٨٦٥ م .

٢٤٩ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي ، وثيقة ١٥ في ٢ جماد ثان سنة  
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٥٠ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ١٦ في ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق  
١٨٧٧ م .

٢٥١ — دفتر ٥٢٦ : وثيقة ٢٢ معية سنوية في ٢٥ ذي القعدة سنة  
١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٥٢ — دفتر ١٣٩ : وارد معية سنوية ، وثيقة ٥ في ٢٣ ربيع ثان  
سنة ١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٤٣ — دفتر ١٨٥٩ : وثيقة ٤ في ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق  
١٨٧١ م .

٢٥٤ — دفتر ٣٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ١٦ في ٢٥ رجب سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٥٥ — دفتر ٥٨٤ : معية تركى ، وثيقة ٢ في ٢٣ شوال سنة  
١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧٠ م .

٢٥٦ — دفتر ٥٧٦ : وثيقة ٤ في ٥ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق  
١٨٦٧ م .

٢٥٧ — دفتر ٥٧٣ : معية تركى ، وثيقة ٦ في ١٠ محرم سنة ١٢٨٥ هـ  
الموافق ١٨٦٨ م .

٢٥٨ — دفتر ١٩٤٦ : اوامر عربى ، وثيقة ٦ في ٢٨ ذى الحجة  
سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

٢٥٩ — دفتر ١١ : صادر المعية ، وثيقة ٦١ في ٧ شعبان سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٠ — دفتر ١٨٥١ : معية عربى وثيقة ٢٩ في ٢٢ ذى القعدة سنة  
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٦١ — دفتر ٢٨٥ : وثيقة بدون رقم في ١٥ رجب سنة ١٢٩٠ هـ  
الموافق ١٨٧٣ م .

٢٦٢ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٥ في ٣ جماد أول سنة ١٢٩٤ هـ  
الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٣ — دفتر ١٨ ، ٢ : وثيقة ٤ في ١٨ رجب سنة ١٢٨٨ هـ الموافق  
١٨٧١ م .

٢٦٤ — دفتر ٢٤٢٤ : صادر حكمدارية ، وثيقة ١ في ١٠ جماد أول  
سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٦٥ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٥٦ في ١٩ جماد أول سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

- ٢٦٦ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٢٧ فى ٢٢ جماد ثان سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .
- ٢٦٧ — دفتر ٣٧١٥ : وثيقة ٤٧ فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٣ هـ الموافق  
١٨٧٦ م .
- ٢٦٨ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٥ ص ١١ فى ٢٦ ذى الحجة سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٦٩ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٦٦ فى ١٧ جماد ثان سنة  
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .
- ٢٧٠ — دفتر ٣٧١٤ : معية عربى ، وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٧١ — دفتر ١١ : وثيقة ٢٦١ : ص ١٨٣ فى ٢٠ ذى القعدة سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٧٢ — دفتر ٢٤٢٥ : وثيقة ٢٤ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٥ هـ الموافق  
١٨٧٨ م .
- ٢٧٣ — دفتر ٣١ : معية عربى ، وثيقة ٢ فى ١٧ جماد اول سنة  
١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .
- ٢٧٤ — دفتر ٣٧١٤ : معية عربى — وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة  
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٧٥ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ، وثيقة ٥٨ فى ٢٨ ذى القعدة  
سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
- ٢٧٦ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ، وثيقة ٣١ فى ١٧ رمضان  
سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٧. — وثيقة ٣٣ في ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
- ٢٧٨ — وثيقة ٦ ملف ٢ دوسيه ٥ في ١٥ مايو سنة ١٨٦٧ م .
- ٢٧٩ — وثيقة ٦٣ مكاتبة ١٨٥٩ في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ  
الموافق ١٨٧٢ م .
- ٢٨٠ — وثيقة ٣١/٣٥ في ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م.
- ٢٨١ — وثيقة ١١/٣٤ في ٢ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م.
- ٢٨٢ — وثيقة ٣٥/٢٩ في ١٧ جماد أول سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م.
- ٢٨٣ — وثيقة ٧٣ / ٣ في ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق  
١٨٦٥ م .
- ٢٨٤ — وثيقة ٦١ / ٣٧ في غرة رمضان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م.

(ب) محافظ أبحاث المعية السنوية :

- ٢٨٥ — محفظة ٣ : معية سنوية ، وثيقة ٢٣ في ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ  
الموافق ١٨٢١ م .
- ٢٨٦ — محفظة ٣ : معية سنوية ، وثيقة ٣٤. دفتر ١ معية تركي في  
١٩ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٢٨٧ — محفظة ١ : معية سنوية ، وثيقة ٣٦١ في ٤ جماد ثان سنة  
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٢٨٨ — محفظة ١ : معية سنوية ، وثيقة ١٧ في ١٧ محرم سنة  
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٩ — محفظة ٣ : معية سنوية ، وثيقة ١٧٤ في ٢٥ جماد ثان سنة  
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٩٠ — محفظة ٢ : معية سنوية ، وثيقة ٢٤ في ١٩ ذى القعدة سنة  
١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩١ — محفظة ٥ : قرارات مجلس ملكية جهادية ، وثيقة ٨ في ٢٠  
ذى القعدة سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

٢٩٢ — محفظة ٤ : ملكية ، وثيقة ٢٦٤ في ٢٥ ربيع اول سنة ١٢٥٢ هـ  
الموافق ١٨٣٦ م .

٢٩٣ — محفظة ١٠٧ : بحر برا ، وثيقة ٦٦ في ١٥ شعبان سنة  
١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٤ — محفظة ٩ : بحر برا ، وثيقة ٨٧ في ١٥ ربيع ثان سنة  
١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٢٩٥ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٤٧ في ٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ  
الموافق ١٨٤٤ م .

٢٩٦ — محفظة ٢٦٢ : عابدين ، وثيقة بدون رقم في ٥ ربيع ثان  
سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٢٩٧ — محفظة ١٦٢ : عابدين ، وثيقة ٣٦ عام ١٨٧٩ م .

٢٩٨ — محفظة ١٩ : بحر برا وثيقة ٧ في ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ  
الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٩ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٧٤ في ٩ صفر سنة  
١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

- ٣٠٠ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٧٠ في ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٣٠١ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٦٨ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٣٠٢ — محفظة ٦ : وثيقة ٦٧٢ دفتر ١٨ ، ملخصات المعية السنوية في ١٢ جباد أول سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .
- ٣٠٣ — محفظة ٢٦٨ : عابدين وثيقة ٤٠ في ٢٧ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .
- ٣٠٤ — محفظة ٢٦٨ : عابدين ، وثيقة ٧٨ في ٢٥ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .
- ٣٠٥ — محفظة ٣ : أوامر للمالية وثيقة ٣١٢ في غرة القعدة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .
- ٣٠٦ — محفظة ٢٦٢ : عابدين ، ملف السودان ، وثيقة ٨٣ في ٢٥ ربيع ثان ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .
- ٣٠٧ — محفظة ٢٦٢ : عابدين ، وثيقة بدون رقم في ١٢ رمضان ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .
- ٣٠٨ — محفظة ٣ : معيه سنوية ، وثيقة ٥٨ في ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٣٠٩ — محفظة ١٩ بحربرا : وثيقة ٢٢ في ٨ محرم ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .
- ٣١٠ — وثيقة بدون تاريخ .

٣١١ — محفظة ٢ : معية تركى ، وثيقة ٣٧٤ فى ٢٥ رجب ١٢٧٠ هـ  
الموافق ١٨٥٣ م .

٣١٢ — محفظة ٣ : مديريات ، وثيقة ٣٧٩ فى ١١ ربيع أول سنة  
١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

٣١٣ — محفظة ١٩ — وثيقة ٧١ : فى ٢٥ ربيع أول ١٢٧٤ هـ ، الموافق  
١٨٥٧ م .

٣١٤ — محفظة ٢٥٢ : وثيقة ٣٠ فى ١٩ فبراير عام ١٨٩١ .

٣١٥ — محفظة ١ : صورة اللائحة التنفيذية الخاصة بمنع الاتجار فى  
الرقيق فى ٢ محرم ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٣١٦ — محفظة ٤٨ : معية تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٧ صفر سنة  
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٣١٧ — محفظة ١٩ : بحريرا ، وثيقة ١٢١ ، فى ٩ شعبان سنة  
١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٨ — محفظة ١٩ بحريرا ، وثيقة ١٢٢ فى ١٠ شعبان ١٢٨٦ هـ  
الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٩ — محفظة ٥٢: وثيقة ٣٥٩ فى ١٨ القعدة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥ م .

٣٢٠ — محفظة ٣٨ : معية تركى ، وثيقة ٩٣ فى ١٩ محرم ١٢٨٣ هـ  
الموافق ١٨٦١ م .

٣٢١ — محفظة ١٠٩ : وثيقة ٧٢٢ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ  
الموافق ١٨٧٥ م .

٣٢٢ — محفظة ١٦٠ : عابدين فى غرة ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ  
الموافق ١٨٧٦ م .

٣٢٣ — محفظة ١٦٤ : عابدين ، وثيقة ٢٤٣ في ١٥ صفر سنة ١٢٩٩ هـ.  
الموافق ١٨٨١ م .

٣٢٤ — محفظة ٣٦ : معيه تركى ، وثيقة ٢٤٥ ، في ١٠ شعبان سنة  
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٣٢٥ — محفظة ٤٧ : معيه تركى ، وثيقة ٦٥٨ في ٩ شعبان ١٢٨٧ هـ.  
الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٦ — محفظة ٤٧ ، معيه تركى : وثيقة ٨٧٤ ، في غرة الحجة ١٢٨٧ هـ.  
الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٧ — ملخصات المعيه السنية : وثيقة ٢٢ في ٣ صفر ١٢٣٧ —  
الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٨ — ملخصات المعيه السنية : وثيقة ٨١٥ في ٢٥ الحجة ١٢٣٧ —  
الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٩ — ملخصات المعيه السنية : محفظة ١ وثيقة ١٠ في ٢ محرم  
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

### ج — محافظ ابحات مجلس الوزراء ( السودان ) :

٣٣٠ — محفظة ٧ : مجلس الوزراء ( السودان ) مشروع امر عال خاص  
بإبطال النخاسة ، مجموعة ١٨ في ٢١ نوفمبر عام ١٨٩٥ م .

٣٣١ — محفظة ٩ : مجلس الوزراء ( السودان ) ملف ٩٦ مكاتبه مجلس  
النظار الخاصة بمساهمة مصر في ميزانية السودان في ١٩ نوفمبر عام  
١٨٨٥ م .

٣٣٢ — محفظة ١١ : مجلس الوزراء ( السودان ) ترجمة صورة شروط  
عقد بين مصر وبريطانيا وبين شركة تلغراف القومبانية الشرقية ، وذلك لد  
سلك تلغراف من السويس الى سواكن بدون تاريخ .

٣٣٣ - محفظة ١٥ : مجلس الوزراء (سودان) خطاب من المسيو  
وايلد الى مجلس النظار ، في ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ .

٣٣٤ - محفظة ١٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٢٥ تقرير  
مقدم من القائمقام سليم بك الى مساعد جيش الحدود في ٢٢ أغسطس  
عام ١٨٩١ م .

٣٣٥ - محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بمد خط  
تغراف بين جدة وسواكن في ٢٨ ابريل عام ١٨٨٢ م .

٣٣٦ - محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول ابناء  
السودان الخدمة بالجيش المصرى فى السودان ، وثيقة بدون تاريخ .

٣٣٧ - محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) وتتضمن كافة القوانين  
التي صدرت عام ١٨٩٩ م .

٣٣٨ - محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ ، تشكيل  
لجنة لدراسة سكة حديد السودان بناء على امر مجلس النظار  
عام ١٨٨١ م .

٣٣٩ محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (سودان) ٥٤ مذكرة وارده من  
المسيو بتييه الى نظارة الاشغال العمومية المصرية ، والخاصة بتشغيل  
سكة حديد السودان ، بدون تاريخ .

٣٤٠ - محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ افادة من  
المسيو كاتزنستين الى نظارة الاشغال العمومية ، في ٢٠ ديسمبر عام  
١٨٨١ م .

٣٤١ - محفظة ٣٧ : مجلس الوزراء (سودان) صورة الامر العلى  
بالحاض بفرض ضريبة على المواشى المراد ذبحها بسواكن ، في عام ١٨٩٢ م .

٣٤٢ - محفظة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان) رسالة من السردار  
الى مجلس النظار فى اكتوبر عام ١٨٨٢ م .

## د - التقارير غير المنشورة :

- ٣٤٣ - ملخص عن حملة سليم قبودان بالفرنسية في يوليو عام ١٨٤٠ م .
- ٣٤٤ - خطاب من جمعية محاربة الرق الى محمد على باشا عام ١٨٤٤ م .
- ٣٤٥ - تقرير عن احوال التاكة عام ١٨٦٥ .
- ٣٤٦ - تقرير عن خطوط الطغراف السودانية باللغة الانجليزية في ١٦ يناير عام ١٨٦٨ م .
- ٣٤٧ - تقرير المسيو فولر عن سكة حديد السودان عام ١٨٧١ م .
- ٣٤٨ - تقرير موقعة الأوسة عام ١٨٧٥ م .
- ٣٤٩ - تقرير عن موقعة جونديت عام ١٨٧٥ م .
- ٣٥٠ - تقرير عن موقعة مصوع عام ١٨٧٦ م .
- ٣٥١ - تقرير عن كشف الطريق من اسيوط الى دارفور في ٢٧ محرم ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
- ٣٥٢ - صورة اللانحة الخاصة بوقف تجارة الرقيق رقم ١٥٥ في ١٢ محرم ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٧ م ، والمستلة على ٣٦ بندا .
- ٣٥٣ - صورة معاهدة الرقيق المنعقدة بين مصر وبريطانيا العظمى في ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ م .
- ٣٥٤ - تقرير وارد من سفارة انجلترا عام ١٨٧٨ م الى نظارة الخارجية المصرية ، والخاص بتحديد نفوذ مصر في افريقيا الشرقية .

- ٣٥٥ — تقرير اسماعيل باشا ايوب في ٢ صفر ١٢٩٧ هـ الموافق  
١٨٨٠ م .
- ٣٥٦ — تقرير المسيو جودنج عن سكة حديد السودان في ٣١ مارس  
١٨٨١ م .
- ٣٥٧ — تقرير على باشا مبارك عن سكة حديد السودان في ١٦ رمضان  
عام ١٣٠٠ هـ الموافق ١٨٨٣ م .
- ٣٥٨ — تقرير القومسيون المشكل لدراسة سكة حديد السودان في ١٩  
شعبان ١٣٠٠ هـ الموافق ٢٤ يونيو عام ١٨٨٣ م .
- ٣٥٩ — مذكرة ماسون بك ، عن تسهيل المواصلات مع السودان ،  
بواسطة مد سكة حديد اليها عام ١٨٨٣ م .
- ٣٦٠ — تقرير خاص بتقسيم الأقاليم السودانية ، بناء على أمر مجلس  
النظار الصادر في ٤ ربيع أول ١٢٩٩ هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٨٨٢ م .  
وقد اجتمع مجلس حكمدارية السودان لتنفيذ ما أوكل اليه في مارس من  
نفس العام .
- Agency and Consulate general of U.S.A. in Egypt.No. — ٣٦١  
336.Septembre 6. Cairo, 1879.
- Corton 52. Document 37. Date 1875. — ٣٦٢
- Report du Ratip Pacha. Le Caire, 1876. — ٣٦٣
- Report de telegraph du Sudan. Sans date. — ٣٦٤
- Sudan telegraph deppartment. No. 288. — ٣٦٥

١٨٨٣ م .

ثانيا المراجع العربية :

9

١ - إبراهيم فوزى :

السودان بين يدى غردن وكشنرا . القاهرة ، ١٩١٩ م .

٢ - احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٣ - احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير . القاهرة ، ١٩٥٠ م .

٤ - احمد احمد سيد احمد ، دكتور :

رفاعة الطهطاوى في السودان . القاهرة ، ١٩٧٣ .

٥ - احمد عبد الرحيم مصطفى ، دكتور :

مصر والمسألة المصرية ، ١٨٧٦ - ١٨٨٢ . القاهرة ، ١٨٦٦ م .

٦ - ادوار جوان :

مصر في القرن التاسع عشر ، تعريب محمد مستوفى . القاهرة ، ١٩٧٦ م .

٧ - آلان مورهد :

النيل الابيض ، ترجمة بذر التين خليل . القاهرة ، ١٩٦٥ م .

٨ - السيد يوسف نصر ، دكتور :

جهود مصر الكشفية في افريقيا في القرن التاسع عشر ، القاهرة

١٩٧٦ م .

٩ - الشلظر بوصيلي عبد الجليل :

معالم تاريخ السودان ، وادى النيل من القرن المباشر الى القرن

التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٥٥ م .

- ١٠ - الباحث محزون :  
ضحايا مصر في السودان ، وضايا السياسة الانجليزية . القاهرة ،  
١٩٣٥ .
- ١١ - الياس الايوبى :  
تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل ، الجزء الاول . القاهرة ،  
١٩٢٣ .
- ١٢ - الياس الايوبى :  
محمد على - سيرته واعماله . القاهرة ١٩٢٣ م .
- ١٣ - جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :  
التنافس الدولى في شرق افريقيا . القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- ١٤ - جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :  
مصر الافريقية والاستعمار الاوربى في القرن التاسع عشر :  
القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٥ - جمال الدين العناصورى ، دكتور :  
مشروعات التوسيع الزراعى في السودان . القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٦ - جميل عبيد ، دكتور :  
المديرية الاستوائية . القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٧ - جومار :  
الرحلة الاولى للبحث عن ينابيع البحر الابيض . القاهرة ١٩٢٢ .
- ١٨ - جورج جندى بك ، وجاك تاجر :  
اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة ، ١٩٤٧ م .

- ١٩ — زاهر رياض ، دكتور :  
كشف القارة الأمريكية . القاهرة ، ١٩٦٩
- ٢٠ — سليم قبوان :  
الرحلة الأولى للكشف عن منابع البحر الأبيض . القاهرة ١٩٢٢
- ٢١ — شوقي عطا الله الجمل ، دكتور :  
تاريخ سوان وادى النيل ، الجزء الثانى . القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٢٢ — صلاح الدين الشامى ، دكتور :  
بور سودان ميناء السودان الحديث . القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٢٣ — صلاح الدين الشامى ، دكتور :  
المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان . القاهرة بدون تاريخ .
- ٢٤ — عبد الرحمن الرفاعى :  
مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال . القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ٢٥ — عبد الرحمن الرفاعى :  
عصر محمد على ، الطبعة الثالثة . القاهرة ، ١٩٥١ .
- ٢٦ — عبد الرحمن زكى ، دكتور :  
التاريخ الحربى لعصر محمد على . القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٢٧ — عبد المجيد عابدين ، دكتور :  
الشايكية . القاهرة ، ١٩٤٩ .
- ٢٨ — عبد العزيز امين ، دكتور :  
القريبة فى السودان فى القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٤٩ .

- ٢٩ - عبد الله حسين :  
السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية الاولى .  
القاهرة ، ١٩٣٥ .
- ٣٠ - على ابراهيم عبده ،كتور :  
المنافسة الدولية في اعالي النيل . القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٣١ - عمر طوسون :  
تاريخ المديرية الاستوائية المصرية من فتحها الى ضياعها ، ١٢٦٩ هـ  
١٨٨٩ م . القاهرة ، ١٩٣٧ .
- ٣٢ - فيليب رفله ،كتور :  
الجغرافية السياسية لافريقيا . القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٣٣ - كلوت بك ا . ب :  
لحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود .  
القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٣٤ - محمد فؤاد شكرى ،كتور :  
الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- ٣٥ - محمد فؤاد شكرى ،كتور :  
مصر والسودان . القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٣٦ - محمد صبرى ،كتور :  
مصر فى افريقيا الشترية . القاهرة ، ١٩٣٩ .
- ٣٧ - محمد صبرى ،كتور :  
الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٤٨ .

- ٣٨ - محمد محمود الصياد ، دكتور :  
 ، محمد عبد الفنى سعودى ، دكتور :  
 السودان . القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٣٩ - محمد محمود السروجى ، دكتور :  
 الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر . الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٤٠ - محمد السيد رجب حراز ، دكتور :  
 افريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبى فى القرن التاسع عشر .  
 القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٤١ - محمد عبد المنعم يونس :  
 الصومال وطنبساوشمبا . القاهرة . ١٩٦٠ .
- ٤٢ - مكى شببكة ، دكتور :  
 السودان فى قرن . القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٤٣ - مكى شببكة ، دكتور :  
 السودان عبر القرون . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٤٤ - مكى شببكة ، دكتور :  
 تاريخ شعوب وادى النيل ( مصر والسودان ) بيروت ، ١٩٦٥ .
- ٤٥ - مصطفى عامر :  
 محمد مختار باشا ، ورحلاته الاستكشافية فى شرق افريقيا . القاهرة .  
 بدون تاريخ .
- ٤٦ - نبيلة عبد الهادى ، :  
 فؤاد مصطفى محمود :  
 الانتاج الأفريقى والتجارة الخارجية . القاهرة . ١٩٧٠ .

٤٧ — نسيم مقار ، دكتور :

رحلات البكباشى سليم تبودان فى النيل الابيض . القاهرة ، ١٩٦٠ .

٤٨ — نعوم شقير :

تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، ثلاثة اجزاء . القاهرة ،  
١٩٠٣ .

٤٩ — نعوم شقير :

جغرافية السودان . القاهرة ، ١٩٦٧ .

٥٠ — هرست :

النيل ، ترجمة احمد الشربيني . القاهرة ، ١٩٥٢ .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

- 1 — ARTIN. : England in the Sudan. London, 1911.
- 2 — ASFOUR, M.M. Dr. : The ports of the Red Sea. Vol. XI. Cairo, 1968.
- 3 — ALLEN, B.M. : Gordon and the Sudan. London 1931.
- 4 — AUDREY, B. : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and Auganda. London, 1952.
- 5 — BONOLABEY : L'expedition. Egyptien en Afrique. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie II. No. 8. le Caire, 1886.
- 6 — BAKER. S. W. : The Albert N'yanza, great basen of the Nile and exploration of the Nile Source. London 1866.
- 7 — BURTON, R.F. : First foot steps in East Africa. London, 1866.
- 8 — BUTLER. : The Campaign of the cataracts. London, 1827.
- 9 — COLSTON, R.E. : Report Sur le Kordofan. Bul Soc. kh. Geog. Serie. V-XI. Le Caire, 1921.
- 10 — COLSTON, R.E. : Le route entre Debbeh et Obyed. Bul. Soc. h. Geog. No. 11. Le Caire, 1875.
- 11 — COLSTON, R.E. : Journal D'un Voyage du Caire, A Kenneh, Berenice et Berber, et retour par le desert de Korosko. No. 11. Le Caire, 1887.
- 12 — CHURCHEL : The rever war. London, 1951.
- 13 — CAMERON, D.A. : Egypt in the nineteenth century. London, 1898.
- 14 — CROMER. : Earl of ABASS II. London, 1915.
- 15 — DAULDY AND COMPANY INC. Exploring Africa and Asia, the encyclopedia of discovery and exploration. Without date.

- 16 — EGYPT. : The Nile-Red Sea rail way. London, without date.
- 17 — FABUNM, L.A. : The Sudan in Anglo-Egyptian relations. London, 1960.
- 18 — FERGUSON, H.S. : Sugar Cane trails of the flood plains of Bahr El-Geble in Anglo-Egyptian Sudan, Khartoum, 1951.
- 19 — GORDON, G. : The province of the Equator, summary of letters and reports, Part I. Cairo, 1877.
- 20 — GOVERNOR, G. : The Anglo-Egyptian Sudan from the within. London, without date.
- 21 — GLEICHEN. : Repport on the Nile and country between Dongola, Suakin, Kassala and Omdorman, describing the various routes bearing on the country. London, 1898.
- 22 — HARRISON, C. : West Africa. London, 1961.
- 23 — HOLT, P.M. : A modern history of the Sudan. London, 1961.
- 24 — HOLT, P.M. : The Mahdist state in the Sudan, 1881-1898. Oxford, 1958.
- 25 — HILL, R. : Egypt in the Sudan, 1820-1881 London, 1959.
- 26 — HILL, R. : Sudan transport. London, 1965.
- 27 — JEWITT. : Seasonal Variation in Cotton, Yields in the Sudan, Geziera and Soil fertility. Khartoum, 1953.
- 28 — JACKSON. : Shifting cultivation in the Sudan. khartoum, 1950.
- 29 — JOHN. : Distribution of the species in the Sudan, in relation to rain fall and soil texture. Khartoum, 1949.
- 30 — JOHN, H. : Slavery or sacred trust. London, W.D.
- 31 — JOSEPH, C. : The lost continent. London, 1876.
- 32 — LEWIS, I.M. : The modern history of Somalia from nation to state. London, 1965.

- 33 — LORD, E. : General Gordon. London, 1954.
- 34 — LONG, C. : Decouverte de source du Nile. Soc. Kh. Geog. Serie 3. Le Caire, 1891.
- 35 — MANDOUR, EL MAHDI : A short history of the Sudan. Oxford, 1965.
- 36 — MOHAMED, S. Dr. : Le Sudan Egyptien 1820-1899. Le Caire, 1947.
- 37 — MOHAMED, MOKTAR : Dans Le Sudan oriental. Bul. Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.
- 38 — MOHAMED, M. : Une reconnaissance au pays de Gaduboursis. Bul. Soc. Kh. Geog. No. 7. Le Caire, 1880.
- 39 — NUMEROUS, A. : Agriculture in the Sudan. London, 1948.
- 40 — OFFICERS of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian Sudan Compendium. London, 1905
- 41 — PIERRE, C. : Ismail The maligned Khedive London, 1933.
- 42 — PIERRE, C. : Gordon in the Sudan and slavery. London, 1933.
- 43 — PIERRE, C. : Americans in the Egyptian army. London, 1938.
- 44 — PURDY, Pacha. : Une reconnaissance entre Berenice et Berber, Serie II. No. 8. Le Caire, 1886.
- 45 — PURDY, P. : Les pays Dara et Heufrah en Nahas. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie I-V. Le Caire, 1880.
- 46 — BROUT, M. : General report on the province of Kordofan. Cairo, 1877.
- 47 — RICHARD, Gray. : A history of the southern Sudan, 1839-1889. Oxford, 1961.

- 48 — RAMZAY, M. and JEWITT : Agriculture, forests and soils of the Jurironstone country of the Bahr El-Ghazal province. Khartoum, 1953.
- 49 — ROBERT, O.C. : The southern Sudan. London, 1962.
- 50 — SUDAN : Report on the Egyptian provinces of the Sudan, Red Sea and Equator. London, 1884.
- 51 — SLATIN : Fire and Sword in the Sudan. London, 1896.
- 52 — SHUKRY, M.F. Dr. : The khedive Ismail and slavery in the Sudan. Cairo 1938.
- 53 — THEOBOLD, A. : The Mahdia of the Anglo-Egyptian Sudan. Khartoum, 1949.
- 54 — The Governor, G. : Summary of letters and reports of the province of Equator. Cairo, 1877.
- 55 — THE Ministry of Agriculture Sudan Government, Annual report for the year, 1st July 1952, to 3 June, 1953. W.D.
- 56 — VIRGINIA, T. and Richard Adolf. : French west Africa. London, 1957.
- 57 — ZUCCHINETTI, M. : Mes voyages au Bahr El-Gazal et Nobia. Bul.Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.

## رابعاً : الدوريات :

- ١ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الخامس ، الجزء الخامس ، المجلد الاول ، فى عام ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .
- ٢ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الاول ، السنة الثالثة ، الجزء الاول ، من المجلد الاول عام ١٨٧٦ م .
- ٣ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الثانى ، السنة الثالثة ، المجلد الاول ، القاهرة عام ١٨٧٧ م .
- ٤ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد التاسع عشر ، السنة الثالثة ، الجزء الثالث عام ١٨٧٧ م .
- ٥ — مجلة الثقافة ، العدد ٢٢٤ ، السنة الخامسة ، فى ١٣ أبريل عام ١٩٤٣ م .
- ٦ — رئاسة مجلس الوزراء ( السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣ ) مذكرة شريف باشا الى السير افلن بارنج ، فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، القاهرة . بدون تاريخ .

رقم الايداع ١٦٦١ / ١٩٨١

الترقيم الدولى ٧ — ٤٠ — ٧٣٤١ — ٩٧٧

### دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى — ميدان لاطوغلى

تلفون : ٣.٥٥٦ — القاهرة